ظاهرة السياسات العامة
والتطور الديمقراطى فى مصر

المعضلات والقوى والصعوبات





ظاهرة السياسات العامة
والتطور الديمقراطى فى مصر

(المعضلات والقوى والصعوبات)

جهاد عودة



٢٠٠٩

المجلس الأعلى للثقافة

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عودة ، جهاد
ظاهرة السياسات العامة والتطور الديمقراطي في مصر (المعضلات والقوى والصعوبات)
تأليف : جهاد عودة
القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط ١ ، ٢٠٠٩
٢٠٠ ص ؛ ٢٤ سم .
١ - مصر - الأحوال السياسية
٢ - مصر - الأحزاب السياسية
٣ - الديمقراطية
(أ) العنوان ٣٢٠,٩٦٢

رقم الإيداع ٢٠٠٩/١٩٠٧١
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 -977- 479 - 580 - 2
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٢٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo
Tel. : 27352396 Fax : 27358084

محتويات الكتاب

المقدمة : من الفوضى إلى بزوغ الانتظام 5

الفصل الأول : فى مغزى التعديلات الدستورية 21

الفصل الثانى : الآثار المرغوبة من التعديلات الدستورية الأخيرة 35

الفصل الثالث : طبيعة حلول الحزب الوطنى 59

الفصل الرابع : الصراع من أجل التقدم والمواطنة الدستورية 79

الفصل الخامس : الحرب ضد الطائفية 101

الفصل السادس : معضلة المشاركة والاعتمادية والممانعة 113

الفصل السابع : صناعة القرار السياسى فى زمن التحول 125

الفصل الثامن : تنظيمات المجال العام المدنى للإصلاح 131

الفصل التاسع : صعوبات التحول نحو الديمقراطية والرأسمالية 161

المقـــدمة

من الفوضى إلى بزوغ الانتظام

هذا الكتاب الرابع فى سلسلة من التعامل التحليلى مع تطور مصر نحو بناء نظام سياسى دستورى ديمقراطى. الكتاب الأول جاء تحت عنوان: "جمال مبارك: تجديد الليبرالية الوطنية" وصدر فى ٢٠٠٤، وجاء الثانى بعنوان: "الإصلاحيون الجدد: تطوير نظام مبارك السياسى" وصدر فى ٢٠٠٧، وجاء الثالث تحت اسم: "التعديلات الدستورية: منظور سياسى مصرى"، وصدر فى ٢٠٠٧ . فى الكتب الثلاثة كان الهم الأول هو الملاحظة المنهجية لتطور النظام السياسى المصرى منذ عام ٢٠٠٠ . والمقوله الإجمالية هى: النظام السياسى تطور من نظام لتهدئة الأزمات إلى نظام يتسم بعلامات الفوضى والسيولة، نتيجة لمحاولاته المتكررة فى التكيف تحت الضغوط الاجتماعية والدولية المتعددة.

فى هذا الكتاب يتم النظر وتحليل العمليات التى قام بها النظام السياسى لإدارة مظاهر السيولة السياسية والاجتماعية بشكل يسمح بتوليد تحولات سياسية واجتماعية مستهدفة. فهل نجح هذا التوليد وما الثمن الاجتماعى والسياسى لمختلف هذه العمليات؟ تنتهى فترة الفحص والتحليل قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية فى اواخر ٢٠٠٨، والتى من المنتظر أن تستمر معنا خلال ٢٠٠٩، وربما فيما بعد هذا التاريخ. وهذا سيكون موضوع كتاب آخر جديد قادم فى هذه السلسلة.

(١)

بالقطع تعيش مصر فى فوضى عدم الانتظام فى مجالات اجتماعية واقتصادية وسياسية عدة. تهدف هذه السلسلة من المقالات إلى البحث التفصيلى فى المشكلات الكبرى بغرض تحقيق هدفين: أولهما، معرفة كيف تتم، وما مسار عمليات التحول بشكل مفهومى من فوضى المشكلات إلى انتظام المستقبل، وثانيهما، معرفة العوائق العملية والمعرفية المتضمنة فى المشكلات المختلفة، والتى تقوم بإنتاج غير متساوٍ لعمليات بزوغ الانتظام بسبب اختلاف سرعة البزوغ، أو من حيث اختلاف سرعة النضوج لهذا الانتظام من مجال إلى آخر ومن قضية إلى أخرى. بعبارة أخرى، تغوص هذه السلسلة فى التفاصيل من أجل الوصول إلى مقترح لانتظام الحياة فى مصر فى المجالات المختلفه. فى هذا المقال نتعرض لواحده من أعقد المشكلات المصرية ألا وهى مشكلة غياب التنسيق، حيث إن هذا الغياب يئد احتمالية بزوغ الانتظام كوسيلة وحل للمشكلات المجتمعية بدءًا من حل مشكلات المرور إلى مشكلات الأمن القومى والسياسة الخارجية مرورا بمشكلات تنفيذ القانون والإدارة العامة وتعظيم الثروة القومية. بل نسعى لطرح مقترحٍ منهجيٍّ للاقتراب من هذه المشكلة.

فى البدء تتعلق مشكله التنسيق بإشكالية التوقعات، وليس بإشكالية تغيير هيكل القيم الدافعة لسلوك التعاون. بعبارة أخرى، هناك فصل ومفارقة معرفية بين قضية توقعات السلوك الفردى أو الجماعى بين عدة احتمالات، وبين قضية التعاون من أجل مكسب مشترك أكبر. فلنفترض أن صديقين دخلا محلا كبيرا ذا عدة أدوار وأقسام متعددة، ولكنهما تاها من بعضهما البعض، وليس بينهما وسيلة اتصال ما. هذا هو جوهر معضلة التنسيق حيث يصير السؤال بالنسبة لهما: كيف لهما أن يجدا بعضهما البعض فى أقل وقت ممكن حيث إنهما مرتبطان بمواعيد لاحقة معا. أما بشأن قضية ومسألة التعاون فلنفترض أن هناك فردين أو أكثر يريدان أن يتعاونا مع بعضهما البعض بشكل يحقق لكل منهما أكبر فائدة مالية. معضلة هذا السؤال تتلخص فى هل لديهما نفس القيم والإخلاص فى استمرار التعاون عند بدء تحققه؟ علما بأن مسألتى

القيم والإخلاص قضية مرتبطة بأسلوب كليهما فى تعريف وحساب الربح والخسارة. وهذا بالقطع مختلف عن معضلة التنسيق التى ترتبط بمدى وجود معرفة عامة مسبقة بينهما تقود الصديقين إلى توقع سلوك بعضهما البعض. الإشكاليتان لا يساعدان على حل بعضهما البعض، حيث إن حل إحداهما - بالضرورة - لا يقود ويمهد لحل الأخرى. وهذا يرجع فى الحقيقة إلى اختلاف الحقيقة الاجتماعية المتضمنة فى كلا الإشكاليتين. فالتنسيق يتعلق بمدى الاتفاق المعيارى بين الأفراد والجماعات حول تنظيم التفاعل بينهم، بينما التعاون يتعلق بمدى استعداد طرفين أو أكثر عند التعاون بينهما أن يستمرا فى التعاون عند اختلاف الظروف، أو بعبارة أخرى، كيف لكليهما عند اختلاف الظروف أن يقوما بتغيير هيكل منافعهما للتكيف من أجل استمرار المنافع المشتركة. المأساة الثقافية فى مصر أن هناك تصوراً عاماً بأن التعاون والتنسيق وجهان لعملة واحدة. ربما يرجع ذلك إلى الطريقة التى يستخدم بها أغلبية المصريين اللغة العامية الدارجة، وربما يرجع فى مستوى اجتماعى أعمق إلى محدودية الخبرة الاجتماعية التاريخية فى التفرقة بين مفهوم التعاون ومفهوم التنسيق. هذا لأنه تاريخيا لم يظهر مصطلح التنسيق ليكون له دلالة اجتماعية ما إلا مع تقدم تقسيم العمل الصناعى والفنى فى أوروبا وأمريكا. هذا بينما مصطلح التعاون فى الثقافة العربية منذ زمن بعيد، ولكن مشكلته المفهومية الكبرى هى فى التفرقة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، وهذا حديث آخر فى مقال قادم فى المستقبل. وفى مصر، لانخفاض القيمة التاريخية الاجتماعية لمفهوم التنسيق لا يكون التنسيق فعالا إلا من خلال الإجبار البيروقراطى. فالثقافة المصرية وربما العربية لا تعرفان فى الأغلب الأعم مفهوم التسيير الذاتى أو التنظيم الذاتى، هذا، لأن كليهما يقوم على معيار نشأة التنظيم من أسفل، وأن القوة الدافعة للتنظيم ليست مهيكلة بشكل صارم فى قواعد إدارية عليا، ولكن القوة الدافعه للتنظيم نابعة من قواعد تنظيمية أولية على مستوى الوحدات الأساسية. الأمر الذى يسمح لدور أفعال وسلوك لإبداع الفردى والجماعى بالنفاذ والتخلل إلى الهيكل التنظيمى، وبالتالى خلق أسباب التغيير المرن من غير أزمات بنائية وهيكلية كبيرة.

ومن إشكالية معضلة التنسيق فى الحياة المصرية السياسية يأتى ضعف الهياكل الحزبية من ناحية، كما تتأثر بها خطط الخصخصة من ناحية أخرى. أولاً، تأتى معاناة الحياة السياسية ليس فقط من ضيق القاعدة الأساسية للوحدات الحزبية، بل والأهم من عدم اعتبارها الآلية الرئيسية المسيرة للحزب. فالأحزاب الرسمية فى مصر كانت حتى تعديل قانون الأحزاب الذى أقره مجلس الشعب فى ٢٠٠٤ تسمح بنشأة الحزب بخمسين عضوا فقط. الأمر الذى جعل معظم هذه الأحزاب، وكأنها نوادٍ خاصة لأصحابها. وبالتالى اختفى منطق التنسيق المفترض لبزوغ الهيكل الحزبى لحل محله منطق الغنيمة الخاصة. الأمر الذى دفع الرئيس والحزب الوطنى إلى تبنى فكرة وتشريع أن تكون نشأة الحزب السياسى من ألف عضو على الأقل. وذلك رغبة فى ليس فقط دفع جمهور أوسع إلى الساحة السياسية، بل وربما بشكل أساسى إيمانا بأنه من عدد الأفراد الكبير فى التأسيس سيبزغ اعتياد التنسيق. ولكن للأسف حتى الآن لم يولد هذا التغيير إلا حزبا واحدا، وهو حزب الجبهة الديمقراطية، والذى لا يزال رئيسه وأمينه العام يتعاملان مع الحزب من منطق الغنيمة الخاصة، فلا نعرف هل هناك هيكل من الوحدات الأساسية لتسيير الحزب من أسفل أم لا. فهما يملآن الدنيا بحديث الإعجاب بالذات والتفاخر والمطالبة بالأنصبة فى السلطة. ليس هكذا يقوم الحزب النابع من التنسيق على المستوى الفردى أو الجماعى. ثانيا، المعضلة الكبيرة فى قضية الخصخصة، والتى تظهر فى أن الأفراد بعد خصخصة المنشأة ليس لديهم معرفة أو حتى رغبة فى العمل الخاص. وهذا متعلق مباشرة بمنهجية التوقعات الاجتماعية لدى العاملين. فللأسف لا توجد فى مصر برامج لبناء ثقافة التوقعات الفردية للعامل عند خروجه. فبرامج الترويج للعمل الحر والمبادرة الفردية تقتصر فقط على تحميس العامل نفسيا بأهمية العمل الفردى الحر وإعطائه اقتراحات بنماذج لمشاريع صغيرة. الأمر الذى أدى إلى انتشار الغضب الشعبى ضد الخصخصة؛ لأن الفرد بعدها فى ضياع أكيد، وبالتالى انتشر التمرد العمالى ضد الخصخصة. بعبارة أخرى، إن التمسك بخبرة التنسيق فى ظل الإجبار البيروقراطى أفضل من الخروج إلى قارعة الطريق، إلى الفراغ. فقد فشلت الحكومة والقطاع المدنى فى برامج لتعليم العمال والأفراد كيف يتم التوقع بشكل عقلانى ومنظم من أجل بناء مشروع قائم على الإدارة الذاتية.

بعد هذا العرض للمشكلة يصبح السؤال ما منهجية الحل المقترح؟ هنا أقترح حلا يقوم على مفهوم المنطق البؤرى. والمنطق البؤرى هو واحد من أنماط المنطق غير الرسمى أى غير الشكلى والرمزى والرياضى، من حيث إنه أحد أنماط التفاعل الاجتماعى المتجة إلى إشباع الرغبة فى تحقيق واستمرار عملية الانتظام فى المجتمع والدولة. وتنبع قوة هذا الحل من فشل الحل من خلال القانون أو العمل المنظم بحيث انتهينا فى مصر إلى هذه الفوضى التى نعيشها. وجوهر هذا الحل يأتى فى بناء منطق للاعتياد المدنى من أجل بناء توقعات تفضى بالضرورة إلى إعلاء منطق التنسيق التنظيمي والاجتماعى. وهذا الاعتياد دائما فى مصر يولد خلال الأزمات، ولكن يختفى باختفائها. السؤال الآن كيف نبنى آليات اعتياد قائم على الاختيار الحر من أجل كسر موجات التطرف البيروقراطية والتعصب والطائفية؟

(٢)

قال كارل ماركس إن الفلسفة ظلت تفسير العالم بطرق مختلفة، ولكن القضية الآن كيف يمكن تغييره، فى سياق هذا السؤال هناك منهجان لتغيير مصر: أولهما، لخصه ببراعة لغوية دون أن تكون منطقية الأستاذ هيكل بقوله إن مصر فى حاجة إلى يد جسورة شجاعة، قاصدا الدعوة إلى قلب أوضاع الفوضى سياسيا واجتماعيا ودوليا بالعنف، ثانيها، يلخصه توجه هذه المقالات بالدعوة إلى تطوير الأوضاع السياسية والاجتماعية والدولية وفق ظروف وشروط وديناميكيات تسمح ببزوغ نمط من الانتظام العام بشكل متدرج وشامل. جوهر الدعوة الأولى هو العودة إلى الماضى، بينما تتطلع الدعوة الثانية إلى صياغة مستقبل جديد. الدعوة الأولى فى حاجة إلى يد جسورة وروح مغامرة، بينما الدعوة الثانية فى حاجة إلى تدبير عميق وعقلانى وحسابات قومية مستقبلية. الدعوة الأولى غير ليبرالية وطائشة وقصيرة النفس وانتقامية، بينما الدعوة الثانية ليبرالية تنمى توازنًا بين الفوائد التى ترجع إلى النشاط الفردى، وبين الفوائد التى يتمتع بها مجموع الجمهور العام وتعتمد على آليات اقتصادية واجتماعية وسياسية فى الأساس غير متعلقة بالإجبار البيروقراطى. الدعوة الأولى ليس لها ظل

من المستقبل من حيث البدء، بينما الأخرى ينفتح أمامها المستقبل بمقدار قدرة النخبة والجمهور العام على استيعاب بناء سياسات عامة، واختيار قيادات للعمل العام قادرة على الرؤية بعيدة المدى، والتدبير والتخطيط السياسى والإدارى. وحسابات التطوير السياسى فى مقولتنا تنطلق من ضرورة غرس أنماط سياسية واجتماعية واقتصادية للسلوك العام.

وهذا الغرس يتم وفق منهجية المنطق البؤرى باعتباره محوريًا فى بناء سلوك التنسيق بين الأفراد والجماعات. ونقصد بالمنطق البؤرى نمطًا من التفاعل الاجتماعى المتجه إلى إشباع الرغبة فى تحقيق استقرار عملية انتظام الدولة والمجتمع فى صياغة شاملة ديناميكية. ومعضلة هذا النمط تتمثل فى أنه ليس هناك نقطة منطقية وحيدة يمكن أن يتحقق فى ظلها التنسيق الذى يقود إلى استقرار انتظام الدولة والمجتمع. بل يمكن أن يتوافر ذلك فى عدة نقاط. ويرجع ذلك إلى أن هذا المنطق يعتمد على مدى هيمنة الأساليب اللغوية والثقافية والعادات العقلية على خلق عادات تنسيقية حول أو بشأن موضوع ما. فإذا ترقى المجتمع ثقافيا أفرز تعدداً سلوكيًا لنمط التفاعل بشأن أية قضية، وبل أمكن اعتبار كل واحد من هذا التعدد السلوكى صالحًا ومقبولاً فى نظر الجمهور العام. فنلاحظ فى بلدان أوروبا وأمريكا أن هناك أشكالاً مختلفة لمعنى العائلة والزواج، وأنماطًا مختلفة لمعنى الشركة، ونماذج متعددة لمعنى السياسة العامة، وغيرها الكثير. وكل هذه الأشكال والأنماط والنماذج قادرة على خلق بيئة تنسيقية مستمرة لعلاقات المشاركين فيها أو الراغبين فى الانضمام إليها بشكل شبكى. بعبارة أخرى، تتطور البيئة الراقية اجتماعيا وثقافيا إلى السماح بقبول أنماط غير تقليدية لتنسيق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق الموضوعات المطروحة للتفاعل الاجتماعى. ويرجع ذلك إلى انتشار عادات ثقافية وعقلية تسمح بشرعية الاختلاف بشأن السلوك المجتمعى. ولكن هذه الشرعية لم تبزغ وتنتشر اجتماعيا إلا بعد تأسيس قاعدى لعادات أولية تسمح بالعيش المشترك. أما بشأن المجتمعات غير الراقية والتى نحن منها، بالإضافة إلى الدول العربية الأخرى فهى تعانى أزمة حقيقية فى بناء العادات الأولية التى تسمح بالعيش المشترك بالإضافة إلى وجود

أزمة حقيقية فى بناء ثقافة الاختلاف. فأوروبا وأمريكا تطورتا عبر ثلاثة قرون من ثقافة انعيش المشترك إلى ثقافة الاختلاف. بينما نحن فى العالم العربى علينا أن نتعامل مع الأزمتين فى نفس الوقت، وربما هذا هو السبب الكبير فى الفشل العظيم فى مصر والعالم العربى الذى نشعر به. فالفوضى تنتشر فى مصر نتيجة أننا نواجه المعضلتين فى وقت واحد. هذا علما بأن حل كل معضلة مختلف اختلافا كيفيا عن الأخرى، رأينا الموقف المعقد الذى نواجهه على حقيقته. فالتنسيق من أجل العيش المشترك يختلف فى الطبيعة وأساليبه عن التنسيق من أجل الاختلاف المجتمعى. ربما عدم الفصل بين النمطين من التنسيق على المستوى المفهومى والنظرى هو الذى جعل شخصا نابهًا كالأستاذ هيكل يراهما عملية واحدة، وتحتاج إلى رد فعل واحد وهو الانقلاب من أجل النسخ الكامل لتناقضات الواقع الاجتماعى. هذا، بينما يرى أصحاب الانقلاب ضرورة النسخ الكامل للتناقضات من خلال تقوية سلطة الدولة القهرية، يرى أصحاب منهج المستقبل أن هناك مستويين متوازيين ومتفاعلين فى نفس الوقت يجب التعامل معهما بجدية من أجل تطوير التناقضات فى سبيل صياغة جديد للحياة على أرض مصر لا تقوم على القهر البيروقراطى. فى هذا السياق دعنى أرسم صورة أولية لمنطق بناء ثقافتين متعارضتين من حيث البدء يتفاعلان فى سبيل الوصول إلى الانسجام المجتمعى. هذا المنطق الجديد يقوم على أربعة أسس أو مبادئ: المبدأ الأول: قياس الرأى العام، تنبع أهمية قياس الرأى العام من فكرة أنه آلية بحثية وفكرية لمعرفة اتجاهات الجمهور العام اتجاه حدث معين أو اتجاه تصور فكرى معين أو أداء شخص معين، فهى آلية كشف لواقع مجهول أو مختلف بشأن تطور ما يمكن وجوده أو مشكوك فى تأثيره. وهذه الأداة جوهرها ديمقراطى تتمثل فى الاتجاه إلى عينة معينة مختارة أو عشوائية من الشعب أو القيادات، بصرف النظر عن حجم هذه الفئة لمعرفة التفضيلات الحالية والمستقبلية اتجاه تطور ما. وتأتى أهمية هذه الآلية فى الحديث حول معضلة التنسيق بشكليها: تنظيم العيش المشترك، و تنظيم الاختلاف المجتمعى من منظور أن الواقع فى مصر متطور ومعقد ومتغير بشكل سريع ومتعدد الأوجه، ويقع تأثيره على الجمهور العام بشكل لا تتساوى بشأنه الفئات الاجتماعية مع بعضها البعض. فقضايا العيش

المشترك تمتد من قضية تنظيم المواصلات والمرور إلى قضايا التميز الدينى أو الفئوى أو النوعى. أما بالنسبة لقضايا تنظيم الاختلاف المجتمعى فهى تمتد من اكتشاف وتوجية الأنماط المختلفة للتبرير الاجتماعى والثقافى للأعمال والأفعال والسلوكيات والرموز إلى إدراكات وتصورات الأخطار الاجتماعية والرمزية والاقتصادية وغيرها لهيمنة جماعة على أخرى. قياس الرأى العام هو المبدأ الأول للبدء فى التنسيق، بل انتشار ثقافته والتعود الاجتماعى على احترامه وأخذه مؤشرا واضحا لصياغة السياسات العامة هو المدخل لحل المعضلة المزدوجة للتنسيق. المبدأ الثانى: بناء الدولة المدنية، يقصد ببناء الدولة المدنية من الناحية المعرفية أن تنظيم الحياة فى المجتمع يكون وفق معايير تنظيمية لا تنبع من اعتبارات دينيه أو اعتبارات ثقافية خاصة. هنا تنتظم الدولة فى سياق مفهومى عام للحقوق، ولكن ليس – بالضرورة – مفهومى عام مماثل للواجبات، حيث إن ممارسة الحق بكفاءة قصوى لكل فرد لا يعنى، بالضرورة أن هؤلاء الأفراد قادرون على احتمال الواجبات الاجتماعية بنفس الدرجة. فالأفراد لهم الحق فى التعليم، ولكن الأفراد ليس كلهم لديهم نفس القدرات العقلية والنفسية لتقبل التعليم الموحد. ففى الدولة المدنية تختلف الحقوق عن الواجبات من حيث الصياغة والإلزام: فالحقوق إجبارية، أما الواجبات فانتقائية. وهذا هو الاختلاف العميق بين النظام الديمقراطى والنظم الشمولية. فالنظم الشمولية تقدم الواجب على الحق، وتعتبر الواجب إحبارياً، أما النظم الديمقراطية فالحق هو المقدم والعام، بينما الواجب انتقائى وفق قدرات البشر المتغيرة. والفوضى التى نراها فى مصر تعبر عن هذه الحقيقة: بدء انتشار ثقافة الحق، ولو بشكل غير ناضج وعنيف بعض الشىء، واعتبار الواجب ليس له توصيف أخلاقى أو ثقافى معين، وبالتالى لا يجب الإجبار البيروقراطى عليه، بل فى بعض الأحيان تجرى مقاومته بالعنف. وعدم الاعتراف بهذه المفارقة هو المدخل الأول للفساد فى مصر إلى جانب مداخل أخرى ليست مرتبطة بالمعضلة المزدوجة للتنسيق. أما المبدآن الآخران المبدأ الثالث: الحركة فى الزمن الحقيقى، المبدأ الرابع: بناء القانون كآلية للممكنات، وليس آلية للقيود فى المقام الأول.

يذهب تعريفنا للتنسيق الذى تفتقده مصر إلى أنه متعلق بتنظيم توقعات التفاعل المعيارى بين الأفراد والجماعات فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وللتنسيق عناصر أولية، وهى مختلفة عن أسس أو مبادئ التنسيق، حيث هناك فارق شاسع بين ما يشير إليه مفهوم العنصر، وما يتضمنه مفهوم المبدأ أو الأساس. فالعنصر مكون لوجود الفعل، أما الأساس أو المبدأ فهو شرط لفاعلية الفعل. وهذان معنيان مختلفان، والخلط بينهما فى الحوار السياسيى والمجتمعى يسبب اضطرابًا فى الرؤية العامة لمشكلات معضلة التنسيق، وكيفية التعامل والخروج من هذه المشكلات. وقد تعاملنا مع أربعة شروط أو أسس للتنسيق تم تحليل شرطين وهما: قياس الرأى العام، وبناء الدولة المدنية. ولكن قبل التركيز على الشرطين الآخرين، وهما: الحركة فى الزمن الحقيقى، وبناء قانون كآلية للممكنات وليس للقيود فى المقام الأول، دعنى أعدد وأحلل عناصر التنسيق أى المكونات البنائية لفعل وعملية التنسيق. هناك ثلاثة مكونات للفعل التنسيقى: أولها تقسيم العمل، وثانيها، عدم تمام المعلومات، وثالثها، المعرفه المتضمنة لكيف يكون الفعل وما يقود إليه. دعنى أوضح هذا بأمثلة عملية فى الواقع المعيش. بالنسبة للعنصر أول وهو تقسيم العمل تصور أن هناك مجموعة من الأفراد تريد أن تصل إلى مرادها فى تحقيق نتيجة ما، فإذا كان هؤلاء الأفراد يريدون أن يقيموا حزبا سياسيا، فلا يمكن ذلك بدون توزيع أولى للمهام وتعيين كل منهم للقيام بجزء من الفعل، حيث فى تكامل الأجزاء وتفاعلها يقوم الفعل. وهذا يرتبط بمعضلة العيش المشترك سواء كان هذا العيش يتجسد فى حزب أو مؤسسة أو وطن. ونلاحظ أنه فى مصر ليس هناك احترام أو تقدير لمفهوم تقسيم العمل، وبالتالى وربما لهذا لا ينمو هذا المكون فى الممارسة والوعى الاجتماعيين. ويرجع هذا إلى سقم الفكر وضعف الوجدان العام بين الأفراد، ورغبتهم فى التكوتش الوظيفى، إلى جانب عدم الاعتراف الاجتماعى إلا بشخص وحيد ممثل ومتجسد فيه الفعل، وبالتالى يحصل على أكبر الأرباح. الأمر الذى أدى إلى انتشار منطق طريف بين الجمهور العام أن ما يحدث فى مصر من تطور وتنظيم حديث للحياة والسياسية ليس حقيقيا، بل كأنه حقيقى. نعم عندنا أنظمة مرور حديثة، ولكن الممارسات المرورية ليست حديثة، نعم عندنا أحزاب حديثة، ولكن لا توجد

حياة حزبية حديثة ودواليك. وهذا المعنى يعكس الاغتراب المتمثل فى عدم التحقق النفسى والاجتماعى للأفراد والجماعات فى ظل تقسيم العمل السائد مجتمعيا. لكن تقسيم العمل فى الواقع لا يعبر - حقيقة - عن تكامل وظيفى وتفاعلى رشيد من أجل تحقيق الهدف للمؤسسة، ومن ورائها المصلحة العامة. النتيجة النهائية أن فى مصر مجتمع ودولة يعانيان من أزمة عميقة فى التحديد الموضوعى لمعايير الاستحقاق السياسى والاجتماعى والاقتصادى. وبالنسبه للعنصر الثانى وهو عدم تمام المعلومات، تأتى ضرورة أن يكون هناك تنسيق من حقيقة أنه لا يوجد فرد أو جماعة أو تنظيم أو هيكل اقتصادى قادر بمفرده على الإحاطة التامة بالمعلومات النابعة من بيئة التنافس أو التفاعل أياً كانت طبيعة هذه البيئة. الأمر الذى يوفر من الناحية الموضوعية سببا لبروز مفهوم الرصد كآلية معرفية للسيطرة على البيئة، وهذا هو جوهر الشفافية فى الدولة والمجتمع. فظهرت فى مصر عمليات الرصد الرسمى وغير الرسمى لصفقات رجال الأعمال، ورصد تجاوزات حقوق الإنسان، ورصد فساد الحكومى والمجتمعى من خلال فنيات التحقيق الصحفى، ورصد حركة الأسهم والأسواق من خلال التحليل المالى للأسواق بمختلف أنواعها، وغيرها الكثير. والمشكلة فى مصر تتمثل فى ضعف مفهوم الرصد وفنياته؛ حيث إن الرصد يعتمد فى المقام الأول على معلومات محققة ومصنفة، ولكن بسبب تدنى نوعية المعلومات العامة وعدم التحقق منها وعدم تصنيفها لخدمة السياسات العامة يعانى مفهوم التنسيق أبلغ معاناة. فالتنسيق من حيث الأصل وكعنصر لا يتوافر إلا فى حالة رقى مستوى المعلومات بالمعنى الذى تم ذكره. وهذا أيضا مرتبط بالمعضلة الأولى وهى القدرة على العيش المشترك. فكلما كانت هناك معلومات راقية فنيا كان ذلك مدخلاً طبيعيًا فى وضع الأسس المستمرة للعيش المشترك.، وبالنسبة للعنصر الثالث وهو المعرفة المتضمنة لكيف يكون الفعل وما يقود إليه: التنسيق فى الطبيعة حركة افتراضيه ليس شرطا أن تكون واعية، كما هو الحال فى الحركات التنسيقية غير الواعية أو الإرادية فى الجسد الإنسانى أو ظواهر الطبيعة. كذلك المجتمع الذى يمكن تصويره كجسد طبيعى من التفاعل بين الأفراد والجماعات. فالجسد الفيزيقى كالجسد الاجتماعى يعانى من علامات الاضمحلال عندما يتوقف

اللاشعور الجمعى عن التنسيق الأولى للوظائف والنظم الاجتماعية. وهذا مرتبط بالمعنى الثانى لمعضلة التنسيق، والتى تشير إلى تنظيم الاختلاف فى المجتمع والدولة. دعنى أشرح ذلك: إن أى نظام اجتماعى، ليكن نظام العمل فى مؤسسة ما يقوم على ثلاثة هياكل – هيكل رسمى يعبر عن توزيع السلطة والوظائف وتوصيفها، وهيكل فعلى يعبر عن توزيع النفوذ الاجتماعى وغيره، وهيكل غير شعورى يعبر عن انتظام السلوك الجمعى فى مبادئ معرفية أو أخلاقيات عمل أو أساليب عامة للتعرف إلى الأشياء. وهذا الهيكل الثلاثى الأبعاد موجود فى كل المؤسسات من المؤسسات الصحفية إلى مؤسسات الإنتاج إلى مؤسسات الاستهلاك إلى المؤسسات العظيمة فى اتخاذ القرار. هذه المؤسسات يحدث اضمحلال فيها ليس مع التغيير من الهيكل الرسمى، ولكن مع التغيير فى الهيكل غير الشعورى للمؤسسة. فالاضمحلال يحدث عندما تضطرب البيئة المعرفية للمؤسسة بافتقاد قدرتها على الاستمرار بالعمل من خلال الأساليب العامة والطرق المعرفية فى التعرف إلى البيئة المحيطة. فاضطراب البيئة المعرفية هو الذى يطلق سلسلة الأزمات المعرفية فى مؤسسات الدولة والمجتمع. ونلاحظ أن جوهر هذه الأزمات هو افتقاد البصلة المعرفية للمبادئ التنسيقية. فليس غريبا أن فى المؤسسات التى تعانى من الاضمحلال المتقدم نجد أن العاملين لا يفهمون ماذا تريد المؤسسة منهم بالضبط. وكما هو الحال فى الدولة والمجتمع اللذين يعانيان درجة متقدمة الاضمحلال لا يفهم الأفراد ماذا تفعل الدولة بهم، وماذا تريد منهم بالضبط. ربما لهذا نجد فى مصر انتشار ثقافة "التناحة" وهى لا تعنى اللامبالاة، ولكن تعنى عدم الفهم المعرفى. وربما نتيجة لهذا نجد انتشار جرائم معظمها مرتبط بانكسار نظام اللاشعور الجمعى، كالقتل لأتفه الأسباب، والجرائم النابعة من عدم القدرة العرفية على التعرف إلى الصواب أو الخطأ. هذا وقد انتهينا من شرح العناصر، دعنى أرجع مرة أخرى لشروط الفاعلية للتنسيق والتى ذكرنا منها اثنين ويتبقى اثنان. وهما: الحركة فى الزمن الحقيقى وبناء قانون كآلية للممكنات، وليس للقيود فى المقام الأول. بالنسبة للحركة فى الزمن الحقيقى: هناك مفهومان للزمن الحقيقى. أحدهما عبر عنه الخليفة معاوية بذكاء شمولى وسلطوى نادر عندما قال "نحن الزمان، من رفعناه ارتفع ومن وضعناه اتضع"، الآخر يتبع

مفهوم الكمات فى الفيزياء والذى يقول بأن الواقع يتوافر ويتكون من خلال عملية إنشائه، وهو ليس فقط ممكنا، ولكن والأهم يتم إفرازه من خلال الخبرات المختلفة بشكل غير محدد من قبل. بعبارة أخرى إن الأنتقال من حال الفوضى التى نعيش فيها يعنى أن نغادر مفهوم الزمن الأموى الذى يجعل الزمن مسألة شخصية نفعية بحتة، وتدور وجودا وعدما مع الفرد فى صغر شأنه، ونتلمس الطريق إلى المفهوم الجديد للزمن الذى يقوم على عدم اليقين وتعدد أشكال الواقع. المفهوم الأول تحديدى وربما احتمالى، والآخر ليبرالى تفاعلى ممتد ومتغير. المفهوم الأول يحبس الزمن فى تصورات قبلية للسلوك والفعل، والآخر يحرر الزمن ويطلقه فى أشكال اجتماعية متعددة غير متناهية من الإبداع المعرفى والاجتماعى والسياسى. الأمر الذى يستدعى هيكلة الزمن الاجتماعى والسياسى فى مصر. أما الشرط الرابع لفاعلية التنسيق من أجل بزوغ الانتظام فإلى الجزء التالى.

(٤)

المقولة العامة هى أنه من الفوضى ينبع الانتظام المجتمعى. وأن الفوضى ليست كلها شيئًا سيئا، المهم فى سياقنا أن نحسب هل ما نشاهده من فوضى مؤشر الانهيار أم مدخل للانبعاث والبزوغ والتحول ناحية انتظام مجتمعى جديد. ففوضى الانبعاث هى الآلية المصاحبة لتوسيع وتغيير قواعد ديناميات توزيع الفرص والممكنات فى المجتمع والدولة. فوضى الانبعاث والبزوغ عملية طويلة من الصراع المجتمعى العميق والجاد لسيناريوهات الانتظام. فالانتظام لا يبزغ فجأة أو مرة واحدة، ولكن يظهر كعملية طويلة من التشكل المجتمعى الذى تتكون صفاته الأساسية نتيجة للتلاقح السياسى والاجتماعى والاقتصادى لسيناريوهات الانبعاث والبزوغ. الأمر الذى يعنى أن هناك قدرة إستراتيجية مجتمعية للاختيار لابد أن يحسب لها. فنوع البزوغ القادم ليس قدرا محتما بأى حال من الأحوال، بل هناك مساحة لحرية الاختيار الذى تمارسة القوى الاجتماعية المهيمنة إستراتجيا. ويصبح السؤال هل هذه القوى الصاعدة قادرة

على تكوين نفسها بشكل يسمح لها بظل أطول للمستقبل، أم هى قوى ضيقة الأفق وغير قادرة على الاستيعاب المجتمعى لقوى أخرى وهامة فى المجتمع والدولة وبالتالى ليس لها ظل يزكر للمستقبل حيث تعبر فقط عن تفاعلات الأمر الواقع وضغوطه. وهذا الاختيار المجتمعى موضوع الصراع الذى تشهده مصر الآن.

هذه المقالات ترى أن معضلة التنسيق بتجلياتها الإدارية والفنية والاجتماعية هى عنق الزجاجة فى تطور رأسمالى ناحية انتظام مجتمعى جديد. فكلما حلت المشكلات وتمت السيطرة على كل فنيات هذه المعضلة كلما تقدمنا على طريق بزوغ رأسمالى حقيقى. واحد من آليات الغرس من أجل رأسمالية ناضجة يتبع المنطق البؤرى، وهو المنطق الذى يسلمنا إلى طريق الانتظام فى توقعات التفاعل المجتمعى والتطور بها. وقد تعرضنا للعناصر البنائية لمعضلة التنسيق فى مصر، كما بحثنا شروط فاعلية التنسيق وسوف نستكمل الشرط الأخير فى هذا المقال. ولكن قبل هذا دعنا نتحدث بعض الشىء عن مباريات التنسيق، وهى أنماط الفوائد التى ترجع على الفاعلين فى عملية التنسيق. فمباريات التنسيق هى التى تتعامل مع صراع الإرادات التى يمارس فى ظلها تأثير العناصر البنائية ووشروط الفاعلية. أزمة البزوغ الرأسمالى فى مصر هى فى الحقيقية أنه رغم العمل الجاد من جانب أصحاب الفكر الجديد على توفير الظروف البنائية وشروط الفاعلية فإنه حتى الآن ليس هناك قوة اجتماعية واضحة من المصالح والمشاعر تجسد مشروع الإصلاحيين. هناك سياسات، ولكن ينفذها بيروقراطيون. فالمشكلة الكبرى فى مصر أن البيروقراطية لازالت تحبس صور التنسيق فى شكل وحيد ألا وهو التنسيق البيروقراطى. فحتى الآن لم تولد صورة أخرى للتنسيق من أجل بناء الرأسمالية. فلازال يتم اختيار قيادات العمل العام والخاص على أساس مدى امتثالهم للقيم البيروقراطية السلطوية الفاسدة القائمة على التربح والريع. والمؤسف أن بعض رجال الأعمال فى الدولة والحزب والحكومة فى حيرة من أمرهم، فهم يريدون تنفيذ تصورات لا تسمح طبيعة أداة التنفيذ بتجسيدها وإخراجها. وهذا ما نشهده يوميا من مفارقات فى مجال التعليم كالمدارس والجامعات، وأماكن الإنتاج وأجهزة صنع القرار على سبيل المثال. فلازالت البيروقراطية فى مصر تمثل أوسع وربما أقوى قوة اجتماعية

فى البلاد. فبحساب بسيط هناك سبعة ملايين عامل وموظف فى القطاع العام والأعمال ومن قطاعات الدولة، فإذا افترضنا ان كل فرد من هؤلاء يدعم معيشيا خمسة أفراد آخرين، أصبح لدينا ٣٥ مليون مواطن. هذا على أكثر التقديرات محافظة. فإذا عرفنا أن ازدياد حجم البيروقراطية ليس مؤشرا على التقدم، ولكن دليلاً حاسمًا على مدى السيطرة السلطوية، وإذا عرفنا أن البيروقراطية هى صنوان الفساد طالما ليست هناك مناهج أخرى للتنظيم الإدارى غير التنظيم البيروقراطى أيقنا عظم حجم المخاطر المضادة لبزوغ تقدم رأسمالى فى مصر. فالبيروقراطية تدعم نفسها بالرجال والمال والأفكار الشعبوية والمتطرفة والمتعصبة دينيًا وأخلاقيًا. بعبارة أخرى، هناك نمطان غالبان من التنسيق: أحدهما قائم على التراتبية السلطوية، والآخر معتمد على تكامل فاعلية الأعمال وعملية الإنتاجية أو الاستهلاكية. النمط الأول يعبر عن مبارة التنسيق البيروقراطى التى تولد الفساد والريع، وضياع المستقبل، وإهدار المجهود، بينما النمط الثانى يكشف عن مبارة التنسيق الرأسمالى التى تحث على العمل الجماعى، وتبنى روح الفريق وترسم معايير أداء وفاعلية موضوعية مرتبطة بإنجار العمليات وليست مرتبطة بظروف أو شروط خارجة عن ظروف عملية الإنتاج أو الأعمال. التحدى فى مصر الآن كيف يمكن بناء تقاليد إدارية وتنظيمية جديدة تساعد الرأسمالية على البزوغ والاستغناء عن جهاز الدولة البيروقراطى العفن الذى ينمى السلطوية فى النفس والعلاقات بين الجمهور المصرى. هذا فضلا عن الحليف الطبيعى لهذا الجهاز العفن السلطوى ليس هو جهاز الأمن العام كما يدعى الإخوان والناصريون والشعبويون، ولكن هى هذه القوى الإيديولوجية التى لا ترى مستقبل مصر إلا فى ظل طريق غير الرأسمالية. فتاريخيا، الأمن والرأسمالية حليفان طبيعيان. ولكن بسبب تغلغل هذه القوى الشعبوية فى أجهزة البيروقراطية العامة أضحت آلية الفرز البيروقراطى لا تولد للمناصب العليا إلا كل ضعيف أو فاسد أو حليف للشعبويين. وبرغم المجهود الكبير الذى يبذله كل من وزير الثقافة والتنمية الإدارية ووزير التضمان الاجتماعى ووزيرى الاستثمار والتجارة فلازالت آلية الفرز للقيادات العليا ذات طبيعة بيروقراطية. ربما يرجع هذا فى المقام

الأول إلى عدم وجود مشروع ثقافي وآلية بديلة للفرز النخبوى من أجل تشجيع الرأسمالية فى مصر. ونرى ملامح بدايات هذه الآلية فى بعض تعيينات هيئات سوق المال والبنوك، ولكن للأسف هذه الهيئات ليست لها القدرة على توليد آثار اجتماعية واسعة النطاق. فحتى الآن لم يبدأ الإصلاحيون الجدد فى بناء قوى اجتماعية حاملة للتغيير. فهم فقط مشغولون فى بناء شبكات المصالح وربما المشاعر. هذه خطوة أولى جديدة، ولكن من غير تجاوزها إلى آفاق أوسع لبناء تقاليد إدارية جديدة، وقوى اجتماعية حاضنة للتغيير سترد مصر من جديد إلى أيام العبث السلطوى، والإحباط الرأسمالى، وتقع البلاد مجتمعا ودولة أسيرة للشعبويين، لا يلوم الإصلاحيون إلا أنفسهم. وتصبح للأسف مقولة الشاعر الكبير نافذ الفؤاد أمل دنقل فى قوله "بعد كل قيصر يأتى قيصر جديد". والآن دعنا فى نهاية هذا المقال وهذه السلسلة، نرجع إلى الشرط الأخير لفاعلية التنسيق، والذى يقول بضرورة بناء القانون ليعبر عن الممكنات وليس القيود فى المقام الأول. كمبدأ قانونى عام نقول إن القانون الذى يقدم القيود والعقوبات والضرر المادى الأكيد على الفرص والممكنات والاحتمال فى تنظيم السلوك المجتمعى يعرقل تقدم المجتمع، بل يصبح القانون نفسه هو العائق أمام التقدم. نلاحظ هذا فى مصر، حيث إن هذا واحد من تفسيرات الفوضى التى تعيشها مصر. إن تعاظم القيود بدون توازنها على الأقل مع المسموحات والرخص والفرص المجتمعية لا يخلق إلا فوضى. هذا بسبب طبيعة الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى بلادنا من حيث إنه متغير طول الوقت مع قلة ثبات القدرات والتقاليد المؤسسية للدولة والمجتمع. فعلى سبيل المثال، يجب أن يتطور مفهوم العقد وهو الأداة الوحيدة لتداول الثروة وأحد أهم آليات النشاط الاقتصادى ليتناسب مع منظور فاعلية التنسيق. فالعقد فى الأصل لم يرد له تعريف فى القانون المدنى المصرى بعكس القانون الفرنسى. وهذا سمح للفقه المصرى المدنى والإدارى والتجارى بإبداع أنواع عقود غير تقليدية، إلا أنه فى ذات الوقت لم يسمح بنشأة نظرية عامة للعقد، ربما يرجع ذلك الضعف المؤسسى العام فى البلاد. ووفقا لمنظور فاعلية التنسيق لا بد من العمل على الاستقلال النسبى

للعقد عن الأشخاص المتعاقدين أولا، وثانيا السماح بظهور مفهوم المجموعة العقدية التى تجمع عدة عقود متشابكة تسمح بإنجاز عملية اقتصادية واحدة. هذا فضلا عن تطوير وتقوية وتوسيع الاعتراف بالتعويض على تفويت فرصة. وربما عدم وجود هذا التطوير يجعل الكثير من المستثمرين الدوليين يخافون على استثماراتهم فى مصر، ويلجئون للحماية السياسية التى هى صنوان للبيروقراطية كمدخل للاستثمار فى البلاد. بعبارة حاسمة، إن بناء الالتزام القانونى المصرى غير مصاغ من حيث المبدأ فى إطار أولوية القيم والممكنات الاقتصادية.

الفصل الأول

فى مغزى التعديلات الدستورية

١ - فى رسائل التعديلات الدستورية

مع اقتراب الوقت للاستفتاء على التعديلات الدستورية يكون من المفيد أن نركز على المغزى السياسى للتعديلات الدستورية. وفى يقينى أن هناك ثلاث رسائل أو اتجاهات كبرى: اتجاه المواطنة، اتجاه التقدم الدستورى واتجاه الإنصاف الاجتماعى.

أولاً: اتجاه المواطنة، إن ثورة حقوق المواطنة المصرية التى أطلقتها التعديلات الدستورية الأخيرة هى حق لكل المصريين، فهى الصياغة المصرية لحركة الحقوق المدنية التى شاهدنا تجليات لها فى الغرب، وهى المدخل لتجهيز البيئة المصرية لتحقيق نتيجتين أساسيتين: أولاهما، سيادة فكر وممارسات الدولة القانونية، وثانيتهما، صياغة العلاقات الرأسمالية من أجل الإنصاف الاجتماعى. ثورة المواطنة ثورة يقوم بها الأفراد المهمشون سياسيا بقصد دخولهم ومشاركتهم فى العملية السياسية. هى ثورة لتخليق ممارسات وسوابق قانونية واجتماعية تهدف إلى كسر حالة العزلة والاغتراب والخوف التى يعيش داخلها هؤلاء الأفراد. فالأفراد اللذين تم سلب ممتلكاتهم نتيجة انتشار الممارسات الأرهابية فى الصعيد، والأفراد الذين تم إنكار تفوقهم لصالح قيم أصولية فاسدة، والأفراد الذين تم التضييق عليهم من أجل عدم الحصول على فرصة للتنافس العادل، والأفراد الذين تم إنزال القهر بهم بسبب ممارسات ثقافية ضيقة الأفق،

والأفراد الذين تم سحقهم بسبب عمل آليات المجتمع الرسمى، أو أفراد تم تدمير حياتهم الاجتماعية والاقتصادية حتى تم دفعهم إلى الانتحار المادى أو المعنوى، كلهم وآخرون لم يتم ذكرهم هم المخاطبون من أجل هذه الثورة. وفى يقينى أن هناك تسعة عشر حقاً لكل مواطن مصرى يجب أن يحصل عليها مهما كان الأمر، وهى: الحق فى الحياة الجنسية، المساواة، الملكية الخاصة وممارسة النشاط الاقتصادى والتعليم والرعاية الصحية، العمل والتمتع بظروف عمل عادلة والضمان الاجتماعى، والحرية فى التفكير وإبداء الرأى، والعقيدة والعبادة، الانتخاب والتمثيل النيابى، وتكوين الأحزاب السياسية، تكوين النقابات والجمعيات، وحماية حرمة الحياة الخاصة، فى المعاملة الإنسانية الكريمة وعدم التعذيب، توفير العدالة الناجزة، والحق فى التنقل، وفى تداول المعلومات، وأخيرا وليس آخرا، الحق فى بيئة نظيفة. هذه هى الحقوق التى تنادى بها ثورة المواطنة. وهذه الحقوق لا تتجسد بمجرد التمنى أو المناداة بها، ولكن تتجسد فقط من خلال الصراع القانونى والثقافى من أجلها. لا أحد يقول إن الإصلاح رحلة ممتعة، بل هى شاقة وعنيفة فى بعض الأحيان؛ لأن هناك فى المجتمع من لا يريد لآخرين أن يتمتعوا بنفس فاعلية الحقوق ومداها. هذا فضلا عن أن هناك فى البيروقراطية من لا يريد المساواة بين الناس، بل يرى نفسه بدون وجه حق أسبق من المكافئين له فى الحصول على الفرص. الصراع من أجل المواطنة سيسمح للمصرى لأول مرة فى التاريخ المصرى أن يعيش كريما ومحققا ذاته.

ثانيا: اتجاه التقدم الدستورى، كيف يمكن فى الإجمال تقدير الوضع الديمقراطى فى مصر: هل هو آخذ فى التقدم أم آخذ فى التدهور؟ هذا سؤال جوهرى؛ لأن هناك قانون اجتماعى سياسى يقول إن طبيعة المعارضة السياسية والاجتماعية مرتبطة بالتقدم أو التدهور فى الوضع الكلى للديمقراطية. فإذا كانت الديمقراطية سائرة فى تقدم فالمعارضة السياسية تعبر عن نفسها بشكل مختلف عما لو كانت الديمقراطية فى حالة تراجع. والمؤشر الحاسم للتراجع والتقدم الديمقراطيين لا يتمثل فى المقام الأول فى طبيعة الممارسة السياسية، ولكن أساسا فى التقدم ناحية الإصلاح الدستورى. حيث إن الإصلاح الدستورى يمثل المعيار الأكيد للتقدم الديمقراطى. فكلما شاهدنا

النظام السياسى غير مستريح فى صياغاته الدستورية المتوارثة من زمن السلطوية السياسية، كلما أشر ذلك على ضرورة التغيير. وكلما رأينا القيادة السياسية تسعى للتغيير الدستورى باعتباره مدخلا لحل الأزمات السياسية كلما تأكد اليقين فى التقدم. فمصر فى حالة من التقدم الدستورى. ولكنا نعرف أن طبيعة التقدم ليست بالضرورة تزامنية أو تتابعية بمعنى أن التقدم فى مجال لا يعنى التقدم فى مجال آخر. فالتقدم ليس مسألة ميكانيكية، ولكن مسألة ديناميكية. حيث تستمد ديناميكيتها من واقع المشاركة السياسية، بمعنى هل يتم الحوار والصراع والتنافس السياسى فى المجتمع فى التفاصيل أم لا زال الحوار يتم على أساس المواقف الكلية والشروط الأيديولوچية. فالتقدم الدستورى يتطلب ليس فقط الإرادة السياسة فى تغيير الدستور ناحية الديمقراطية، ولكن يستدعى أن يكون الحوار والجدل حول التقدم الدستورى حوارا فى التفاصيل الفنية. فالسلطة السياسية تتقدم من أجل دستور ديمقراطى، ولكن هل القوى السياسية والاجتماعية مستعدة لنظام ديمقراطى وقادرة على الحوار بشأنه بشكل فنى؟ إنى أتوجس من عدم القدرة المجتمعية على تقبل الإصلاح الدستورى بسبب أن المجتمع السياسى المصرى لازال غارقا بشكل كلى فى الصراع الأيديولوچى الحاد حول الحرام والحلال وممزق بين توافه المسائل وترهات اعتقادية حول معنى النضال السياسى. ربما بتقليل نسبة هذا الصراع الأيديولوجى فى الحياة السياسة بشكل حاسم ينفتح الحوار الجاد والتفصيلى حول الإصلاح الدستورى.

ثالثا: اتجاه الإنصاف الاجتماعى، هناك إستراتيجيتان غالبتان فى سبيل مكافحة الفقر. أولاهما: أن تقوم السلطات العامة بإعادة هيكلة للموارد الاقتصادية والاجتماعية بشكل سلطوى وإدارى، وثانيتهما: أن تقوم السلطات العامة بفتح النظام العام الاجتماعى والاقتصادى إمام الأفراد للمنافسة العامة. فى الإستراتيجية الأولى يتم سلب المواقع الاجتماعية من الطبقات وإعادة توزيعها لصالح طبقات أدنى. أما فى الثانية فيتم تمكين الأفراد بقدرات ومهارات للتنافس العام. والواقع العملى هو الذى يحكم على مدى الصلاحية الاجتماعية لكلا الإستراتيجيتين على المدى الطويل. هذا علما بأن معيار الصلاحية الاجتماعية يتعلق بالتصورات السياسية والاجتماعية للنظام المفضل

فى لحظة اجتماعية ما. فمصر قد عانت كثيراً من النظام السلطوى الإدارى فى توزيع الموارد. وظهرت هذه المعاناة بشكل كبير فى انتشار البطالة المقنعة وانهيار قيم العمل وتدهور الإنتاجية. ساعد هذا النظام على تكوين موارد بشرية جيدة المستوى فى أول الأمر، ولكن بسبب انتشار العادات الثقافية البيروقراطية تم تفريغ قيادات لا تتمتع بأى قدرة على رؤية أفق المستقبل والإيمان بالفردية المبدعة. فتم بناء نظام طبقى غير رسمى، بل واعتاد الناس على ممارسات موازية للسلوك المعلن. وتضخم هذا النظام البيروقراطى حتى أصبح صلدا لابد من كسره لإحداث التغيير نحو المستقبل. المهم أن الفقر فى ظل هذا النظام تعمق رغم أنه جاء أصلا مبررا وجوده بالعمل من أجل المساواة. ومع تزايد السكان استفحل الأمر. وتحاول السياسات العامة الآن أن تأخذ بنظام تمكين الأفراد بمهارات للتنافس العام، وتمكين الناس بالقدرة على التنافس يعنى إعادة تأهيل الفقراء بهذه القدرات من خلال التوسع فى تشجيع العمل الحر. ولكن للأسف رغم الأخلاقية المبدئية لهذا النظام إلا أن البيروقراطية فى الدولة تعمل على إفشاله لإشباع الحاجات المتغيرة للناس حتى إن الرئيس نفسه اتهم البيروقراطية بالرغبة فى إفشال الإصلاح. هناك فقر عظيم فى البلاد واستمرار الأحوال على ذلك سيجعل الناس تكفر بمنطق السوق والعمل الحر. العدو الحقيقى هو البيروقراطية. ولكن لمكافحة هذا العدو لابد من قيام رجال الأعمال بدورهم الاجتماعى بشكل واسع. إننا أمام خيارين إما العمل الحر، فيتم تأهيل الفقراء لذلك بمساعدة الدولة المدنية وهيئات رجال الأعمال وهيئات المجتمع المدنى، وهذا ما تساعد عليه التعديلات الدستورية، أو انتصار البيروقراطية وازدياد الفقر وانكسار الديمقراطية والتمهيد للفاشية الدينية أو الشعبوية.

٢ - فانتازيا معارضة التعديلات الدستورية

وافق مجلس الشورى على التعديلات الدستورية بنسبة ٩٨٪ من الأعضاء الحاضرين حيث رفض التعديلات أربعة أعضاء وامتنع أربعة أعضاء آخرين. وتبدأ صباح اليوم الأحد جلسات مجلس الشعب فى مناقشة التعديلات. وعدم موافقة أو امتناع بعض

الحزبين يأتى فى الحقيقة اتساقا مع انتشار الكثير من الأساطير التى تتلبس دينامية العمل السياسى فى مصر. بعبارة أخرى، هناك عدم وضوح وارتباك مفهومى عميق من جانب بعض أطراف العملية السياسية، وخاصة بين بعض قطاعات المجتمع المدنى والأحزاب الرسمية. بعبارة ثالثة، هنـاك أساطير سياسية تنصـرف إلى فهم قـائم على فانتازيا؛ أى تصورات مفارقة بشكل صارخ للواقع المحدد والمعين بحيث تدفع قائم بها وعليها إلى الغوص فى توهم الأسباب والتفسيرات والاعتقادات. وهناك أسطورتان بشأن هذه التعديلات. الأولى حول رغبة المعارضة فى صناعه عصيان مدنى، والثانية أن حالة الطوارئ أفضل من مادة الإرهاب فى التعديلات الدستورية. الأسطورة الأولى تتمثل فى الرغبة والقدرة على العصيان المدنى، نشأت هذه الأسطورة من تصور للمعارضة بأنها قادرة على إيقاف الحياة العامة فى البلاد، وبالتالى إجبار السلطة الشرعية على الخضوع لمطالبها. وبلغ عرض لهذه الإستراتيجية قام به المستشار طارق البشرى نائب رئيس مجلس الدولة الأسبق والقريب أيديولوجيا لاتجاهات الإسلام السياسى المفضل رؤية السياسة فى سياق مقاصد دينية – أن أصدر كتابا بعنوان "مصر بين العصيان والتفكك". يقول فى الفصل الرابع بعنوان "أدعوكم إلى العصيان": "المواطنون فى شتات داخل أوطانهم وفى عقر بلادهم، ولابد من الخروج من هذا الشتات، ولا مخرج من هذا الشتات إلا بتجاوز أوامر قيادة الدولة.... ويحدث ذلك بالقليل المتتابع الذى يصير كثيراً مستمراً بإذن الله تعالى". ويبدو أن حركة كفاية فى ضوء القيادة الجديدة ذات المنحى الدينى صارت تتبنى هذه الأيديولوجية وتريد ان يكون يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية يوما للعصيان المدنى فى مصر. دعنى أرد هذا الباطل فى الاعتقاد السياسى بالتالى:

(أ) العصيان المدنى هو إستراتيجية اتبعت فى الأغلب الأعم فى ثلاث حالات: أولاها تجاه المستعمر الأجنبى، ثانيتها، وكرد فعل لغصب السلطة السياسة، بالانقلاب العسكرى المسلح، ثالثتها، مدفوعة من قوى دولية لإسقاط الحكم القائم تمهيداً لهيمنة النفوذ الدولى على مقدرات البلاد. والعصيان المدنى الناجح يتطلب ثلاثة عوامل: أولها القدرة التنظيمية لإيقاف مظاهر الحياة العامة، وثانيها، الإجماع المعنوى على بطلان سلوك السلطة، وثالثها، المساندة الدولية بأشكالها المختلفة.

(ب) لا يمكن القول بتوافر الأوضاع التى تفرز حالة العصيان المدنى. فمصر ليست محتلة. هذا، رغم أن طارق البشرى يستخدم مثال الاستعمار الانجليزى ومقاومة غاندى لتدعيم قوله بضرورة العصيان. فهل يعتقد طارق البشرى أن مصر دولة محتلة هذا؛ لأن السياسة العامة بها لا توافق هواه الأيديولوچى؟ وهل الاحتلال من عدمه مسألة موضوعية أم مسألة نظر وأيديولوچية؟ كما أن مصر تستعد خلال هذه التعديلات لإقامة حكم مدنى، فهل يريد طارق البشرى العودة للحكم العسكرى؟ وهل كان، وهو المؤرخ البارع، سيقول فى ظل الحكم العسكرى لعبد الناصر مثل هذه المقولات؟ وماذا كان يصبح مصيره؟ أليس هناك معنى عميق أنه رغم قوله هذا مازال حاضراً فى الحياة العامة والصحف السيارة ولم يهن؟ ألا يقول هذا شيئًا جيداً عن النظام السياسى الذى ينتقده ويدعو إلى الخروج عليه بعصيان أوامره؟

(جـ) الغريب أن يصدر مثل هذا القــول من مؤرخ كبير فى حجم طارق البشرى. ألم يعلمنا فى كتبه فى التاريخ المصرى الحديث أن المشاركة السياسية السلمية هى مصدر الفاعلية السياسية تاريخيا. وكانت عند الناصر الفريضة السياسية الغائبة فى التطور السياسى. هذا انحراف للرغبة فى المشاركة السياسية إلى تفضيل العصيان المدنى. ألم يكن من الأفضل أن يقترح البشرى أن يتم العمل على توسيع النظام والدولة التشريعية والقانونية من أجل تأكيد مدنية الدولة. فى الحقيقة إن الصراع ليس كما تصوره بعض صحف المعارضة، بل هو صراع سياسى حاد حول هل تتحول مصر إلى دوله حديثة مدنية أو دولة دينية. الأسطوره الثانية، تتمثل فى الإيمان بأن الطوارئ أرحم من التعديل الدستورى بشأن الإرهاب، وتنص المادة الجديدة على "تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكاما خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التى تقتضيها ضرورة مواجهة تلك الأخطار، وذلك تحت رقابة القضاء بحيث لا يحول دون تطبيق الأحكام الإحراء المنصوص عليه فى كل من الفقرة الأولى من المادة ٤١ والمادة ٤٤ والفقرة الثانية من المادة من الدستور ولرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضاء منصوص

عليها في الدستور". دعني أوضح كيف أن هذه المادة أفضل من قانون حالة الطوارئ. أولا، إن المادة الجديدة تسمح للأعمال بإجراءات الاستدلال أو التحقيق التي تقتضيها الضرورة لمواجهة أخطار الإرهاب أن تكون تحت رقابة القضاء. فالطوارئ كان يطبق على نطاق واسع سواء كان السلوك يجرمه أو لا يجرمه. فالطوارئ كانت تشمل ما هو مباح قانونا وما هو مجرم بالقانون. أما الآن لدينا جريمة اسمها الإرهاب لها أركانها ومظاهرها المحددة. وبالتالي هذه المادة لأول مرة منذ ١٩٨١ لا تسمح باحتمال تجريم السلوك القانوني الذي كان مشمولا باحتمال التجريم في ظل قانون حالة الطوارئ. الأمر الذي يعني أنه لأول مرة في مصر لا يعاقب المواطن بسبب سلوك قانوني. وبالتالي هذه المادة الجديدة بالدستور ستبطل حجة الأحزاب المدنية الشرعية في قدرة قانون حالة الطوارئ في إفساد الحياة السياسية. فالغريب أن تنتفض الأحزاب ضد هذه المادة، وكأنها أحزاب غير شرعية تمارس العمل الإرهابي السري. فبدلا من الفرح من زوال سيف احتمال التجريم للسلوك الحزبي المشروع دعت الأحزاب بتفضيل العودة إلى قانون حالة الطوارئ. وكأن الأحزاب غير قادرة على مواجهة جماهيرها. المفهوم أن يتمرد الإخوان ضد هذه المادة وغيرها، ولكن غير المفهوم أن يسعى الوفد والتجمع لتقويض هذه المادة. فالتجمع ناضل وحذر من الإرهاب، فكيف يأتي الآن ليرفض المادة الجديدة. ثانيا، هذا فضلا عن أن هذه الإجراءات الخاصة قبل وقوع جريمة إرهابية تخضع لرقابة القضاء. أو بعبارة أخرى، إن إجراءات الاستدلال والتحقيق قبل حدوث جريمة ستكون تحت رقابة القضاء. لا أفهم لماذا تعترض الأحزاب؟ ألا يعني ذلك أنهم لا يثقون في القضاة؟ فإذا كان هذا هو الأمر، لماذا يصرون على الإشراف الكامل للقضاة على الانتخابات العامة، وهم يعتقدون في ضمائرهم أن القضاة ربما يكونون غير عادلين؟ هذا كيل بمكيالين. فالمعارضة تشكك في رقابة القضاة بشأن قضايا الإرهاب، بينما لا تشك أبدا في رقابة القضاة على العملية الانتخابية. هذا التناقض لا يجد حله أو رفعه إلا في معرفة أن الصراع ليس في الحقيقة حول الإجراءات القانونية، ولكن حول هل مصر ستنجرف إلى هاوية الدولة الدينية أم

ستنهض لتقابل نهار الحداثة والمدنية. فالإخوان القوى غير الشرعية لا تريد التحول السلمي، ولكن الفوضى. ثالثا، كما أن قانون الطوارئ ليس به تعويض عن سوء استخدام القانون أو السلطة، بينما يسمح الدستور بضمانة التعويض فى المادة ٥٧ . الأمر الذى يعكس صدق محدودية تعريف الجريمة الإرهابية. والحقيقة هذه المادة الدستورية الجديدة رقم ١٧٩ تؤسس مبدأ قانونية حماية المجتمع فى توازن مع قانونية حماية حريات الأفراد. وتبرز أهمية هذا المبدأ كتعويض موضوعى كما قامت به الحكمة الدستورية فى إلغاء مشروعية قانون البلطجة واستخدام السلاح الأبيض. فى هذا السياق يكون أحسن فهم للمادة الجديدة باعتبارها مادة لحماية النظام العام الذى يقوم على قانونية مكافحة الإرهاب. فهل تريد الأحزاب أن ينهار النظام العام فى مصر؟ فإذا تم ذلك لا قدر الله فسيكونون هم أول الضحايا. وتنتصر الدولة الدينية. رابعا، هذا فضلا عن أن المادة الجديدة تنص بوضوح على "... بحيث لا تحول دون تطبيق تلك الأحكام المنصوص عليها..." فى المواد ٤١ و٤٤ و٤٥. هنا تظهر شرطية المادة وعدم إطلاقها كما ترغب بعض الأحزاب فى تصويرها لنا على غير حقيقتها. خامسا، ونأتى للفقرة الثانية من المادة ١٧٩ . تقول لنا المعارضة إنها تعكس قهر النظام السياسى بينما أقول إنها تعكس رغبة النظام السياسى فى الحفاظ على مدنية الحكم. إننا نعرف أن الجريمة الإرهابية الحديثة الدولية تعكس استخدام أسلحة راقية تكنولوجية وأن قانون الأحكام العسكرية فى أغلب الأحيان لا ينطبق على هذه الجرائم. وبالتالى لا يكون هناك آلية عقاب مساوية لاستخدام السلاح أو التمويل المعقد الراقى فى العملية الإرهابية. إذا انتهى قانون الإرهاب الجديد الذى مازال فى طور الخلق عند هذا فربما يشك فى نية صانعيه بالانجراف إلى الحكم العسكرى. ولكن عند معرفة أن هناك درجة ثانية للاستئناف امام المحاكم العسكرية، وأن تتبع المحاكم العسكرية بشأن هذه القضايا الإجراءات المدنية. يتوازن الأمر فى مجمله وتنبثق فكرة تثبيت مدنية الحكم. القول الأخير: إن الضمانة الحقيقية تبرز فى تفعيل المشاركة السياسية وتأسيس آلية للاعتراض السياسى السلمى من أجل تصحيح السياسة العامة.

٣ - المشروع السياسى للتعديلات الدستورية

انتصر الحق وزهق الباطل. غدا يخرج الشعب أفواجا للدفاع عن مستقبله وتؤد أبواق الفتنة. ليكون كل شيء واضحاً أمام الشعب، دعني أبلور النقاط الرئيسية للمشروع السياسى للتعديلات الدستورية فى التالى. أولا، التعديلات تنادى بالإصلاح كفلسفة للعمل والسلوك، ولا تنادى بالثورة. فالثورة تقول لنا أن نعمل على قلب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولكن فلسفة الإصلاح تقول لنا إن الأزمات لا يتم القضاء عليها إلا تدريجيا، وإن الحل الجذرى وهم حيث لا شيء فى الحياة يأتى مرة أو دفعة واحدة، ولكن بالتدريج. فلسفة الإصلاح تؤمن بأن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية هى مسألة تطور من حال أكثر سوءاً إلى أقل سوءاً إلى أفضل قليلا إلى أحسن حالا. ولكن أصحاب فلسفة الثورة يريدون بسرعة الوصول إلى الهدف المنشود بصرف النصر عن الثمن الاجتماعى. هذا بينما أصحاب الإصلاح يؤمنون بالتدرج ليس إيمانا منهم بنزعة إنسانية، والتى ربما يكونون مدفوعين بها، ولكن والأهم رغبة منهم فى التوزيع العادل للثمن الاجتماعى للإصلاح. فالمجتمع العليل وغير الصحيح يتم علاجه ببطء وأناة وبشكل يتم فية التوزيع المحسوب للأحمال الفردية والمخاطر الاجتماعية. أما أصحاب النزعة الثورية ينضح إناؤهم بعدم الاهتمام بالصورة العامة أو الوضع العام، بل يكون جل اهتمامهم منصبا على القضاء على المظاهر السلبية فى المجتمع دون الأخذ فى الاعتبار أنه فى كثير من الأحوال تمتزج العوامل السيئة مع العوامل الجيدة فى ظرف اجتماعى واحد وممتد. أو فى أحيان أخرى تتماوج المتغيرات السلبية مع المتغيرات الإيجابية لتشكل موجة واحدة كبيرة. فالثوريون لا يرون الفروق الدقيقة بين الأشياء، بل يكونون مدفوعين بالغضب والتحليل الأحادى الجانب والنظرة، وينتهون إلى تدمير ما هو إيجابى فى سبيل ما هو أكثر إيجابية، الأمر الذى ينتهى بهم إلى خسارة ما هو إيجابى مع استحالة الوصول إلى ما هو أكثر إيجابية. ولكن أصحاب الإصلاح يفهمون بحرص أن الأحوال السئية لم تأت دفعة واحدة، أو من عمل أو صنع فاعل واحد. بل هى نتيجة عملية اجتماعية معقدة تتضمن فواعل عدة ومتغيرات رئيسية

وعوامل حاسمة وأسباب هامة. فالإصلاح يقول لنا ان ظاهرة الفساد على سبيل المثال يمكن إعادة هيكلة عملياتها بحيث ينتج تقدما وأملا فى المستقبل، بحيث تتحول العوامل الدافعة إلى الفساد إلى عوامل محفزة للازدهار. فالثورة تقضى على الهياكل القائمة بينما الإصلاح يحول الهياكل القائمة من كونها مولدة لأسباب التخلف إلى اعتبارها منتجة لأسباب التقدم. إن عملية الإصلاح هى عملية صعبة؛ لأنها تخوض فى بحر إعادة هيكلة المشاعر والاراء والأساليب وطرق الحياة، بينما الثورة مسألة سهلة؛ لأنها تدمر ولا تراعى مقتضى الأحوال. ناتج الثورة خراب على المدى الطويل، ولكن ناتج الإصلاح حياة وتطور مستمر. ثانيا، التعديلات الدستورية تستهدف تغيير مصر، اعتدنا التغنى بحب مصر بمعنيين: أولهما، لا تقل ماذا أعطت لنا مصر، ولكن قل ماذا أعطينا لمصر، وثانيهما، قبول كل شيء غير صالح فى الحياه بحكم أننا نحب مصر. ولكن مشروع التعديلات الدستورية له مفهوم ثالث وهو: أننا نعترض على رداءة الحياة العامة والخاصة؛ لأننا نحب مصر، ونطالب بالتغيير؛ لأننا نحب مصر. الفرق بين المعنيين الأولين والمعنى الثالث هو أن المعنيين الأولين يعبران عن تصور إستاتيكى ومحافظ للحياة العامة وإدارة شئون الدولة والمجتمع. أما المعنى الثالث فيربط حب مصر بالرغبة فى تغييرها وتغيير نمط إدارة شئون الدولة والمجتمع نحو نظام سياسى قائم على الفاعلية الإداريه والإبداع الثقافى والمشاركة السياسية والاقتصادية. هذا المعنى الجديد يضمن عنصر الاعتراض وعدم قبول الوضع الحالى كمظهر من مظاهر حب مصر. فلا يكمن قبول أن يتم حب مصر وهى فى هذا الوضع المزرى من تردى الحياة العامة فى مجالات الصحة والنقل والتعليم. لا يمكن قبول هذا الوضع المتدهور من شروط تحقيق المساوة وشروط إقامه العدالة وشروط كفاءة الأفراد التنافسية باسم حب مصر. لا ليس هذا حبا مصر، بل هذا قتل لها. لا يكمن قبول أفكار تدعو إلى التميز بين المواطنين وسلوكيات تحض على إجهاض الإبداع وممارسات بيروقراطية ضيقة وغبية باسم حب مصر. لا ليس هذا حبا لمصر، بل إسقاطا ومذلة لها. إن حب مصر وفق المفهوم الجديد للتعديلات الدستورية يدعو إلى التغيير وتحمل الثمن الاجتماعى والسياسى للتغيير من أجل تجديد مصر. حب مصر هو الرغبة فى تجديدها والانفتاح معها وبها نحو التقدم فى العالم.

حب مصر يتجسد فى عمليتين مفهوميتين: أولاهما، الاعتراض ونقد الأوضاع الحالية فى كل المجالات، وثانيتهما، التقدم بتصورات حقيقية وعملية للإصلاح. لا يصلح عنصر منهما دون الآخر. فالنقد المستمر بدون تصور عملى للإصلاح ينتهى بنا إلى الفوضى وغياب الأمل والانحراف الفكرى الجماعى. أما تصور الإصلاح بدون نقد اجتماعى حقيقى يسبقه ينتهى بنا إلى حلول زائفة، وتصورات ضيقة غير قادرة على التمدد فى الزمن. حب مصر وفق مفهوم الفكر الجديد والتعديلات الدستورية هو صيحة للتغيير، فمن يحب مصر هو من يسعى إلى تغييرها، وإقامه نظام مدنى بمرجعية مدنية قادر على استيعاب التعدد الثقافى والتعامل مع مقتضيات عملية إدارة الحاضر، ودفع كل المواطنين لصناعة المستقبل المشترك. هنا فقط ينتهى اغتراب الأجيال الجديدة، وتنهض مصر من جديد. ثالثا، التعديلات الدستورية ضد التطرف السياسى والتطرف فى الحياة، الصراع الآن بين فريقين سياسيين: فريق الاعتدال والوسطية وفريق الإخوان. ففريق الاعتدال والوسطية يؤمن بأن الدين قوة إيجابية تدفع الناس للتسامح والعمل الخلاق والتواصل عبر الثقافات والحضارات، بينما فريق الإخوان يرون الدين كآلية للتمييز بين الناس، ويعملون على تجنب من هو غير متفق معهم فى الرأى، بل ومحاربته. فنحن فريق الاعتدال والوسطية مشاركون فى الحياة العامة ومنتصرون لمغالبة الرأى بالحسنى والمنطق ومؤمنون بأن مشاركة كافة فئات الشعب وطبقاته وطوائفه هو المدخل السليم والصحيح لحياة المصريين، بينما الإخوان رافضون العمل الجماعى التلاحمى بين الناس، فهم مصممون على احتكار الرأى والتفسير الدينى ومعترضون على صحيح الأمر مهما كبر أو صغر طالما لم يأت من أفواههم أو عن طريقهم. نحن وسطيون فى المزاج والتدبير، نرى أن هناك بالتأكيد أشياء حسنة على الجانب الآخر، بل نسعى إلى الاستفادة منها، نوازن بين الأحوال ولا نزر وازرة وزر أخرى، ونغالب ما فى البشر من طمع وعدم تقدير الكلمة الطيبة والمثال الحسن والسمع الرحيم، بينما الإخوان متطرفون فى المزاج والمعتقد، سائرون فى الأمر إلى أطرافه وأقصاه على حساب الرؤى الأخرى، مختالون فى الرأى رغم أنهم لن يبلغوا الجبال طولا، متمسكون بحجاب التقية وعاملون بكفاءة فى الظلام وخلف الستار. نحن مؤمنون بمصر ساعون فى جنباتها

بالعمل الطيب، منتقدون السلوك العام بالحق، وراغبون فى الاصلاح من الداخل، ومؤمنون بأن كل مواطن حسن، ولكن يحتاج إلى رؤية أفضل لقدراته وظروفه. مفضلون مصر على العالمين. ولكن الإخوان يرون أن الغريب والأجنبى الذى يشاركهم الرأى أفضل من الجار المصرى المختلف معهم فى الرأى. فالماليزى عندهم أسبق من المصرى. والشهيد المصرى الذى لا يعزو معهم ليس بشهيد. فهم رافضون لمصر طالما أنها ليست ملك يمينهم. رافضون للوطنية المصرية رغم أن حب الوطن من الإيمان والدين. هم رافضون قلوبهم مرصودة وأفئدتهم لا يدخلها نور الله؛ لأنهم طائفيون كارهون للناس وألوانهم الاجتماعية والثقافية وتباين أحوالهم. لا يشفقون على الضعف الإنسانى أمام الدين، بل يجدونه وسيلة للسيطرة والاستغلال ومدخلا لبث الفرقة والاضطراب. نحن باختصار نرى الناس ونخالطهم ونتودد إليهم ونناقشهم بينما الإخوان لا يريدون أن يكونوا جزءاً من هذا الوطن الكبير. رابعا، التعديلات الدستورية من أجل إعادة تأسيس الطبقة الوسطى، فى مصر هيئتان يتصارعان على تمثيل منطق الطبقة الوسطى فى مصر. الهيئة الأولى الحزب الوطنى بتعديلاته الدستورية وفكره الجديد، والثانية الإخوان المسلمين. الصراع لا ينحصر فقط فى التمثيل البرلمانى، ولكن أيضا الأهم فى رأيى هو فى التمثيل التاريخى. فالطبقة الوسطى المصرية يمكن فهمها تاريخيا لتعبر عن أربعة تكتلات تاريخية. الأول، أصحاب الأعمال الحرة وكبار موظفى الدولة قبل ١٩٤٥، وكان يمثلهم تاريخيا وسياسيا حزب الوفد، والثانى، أصحاب الأعمال الحرة الصغرى وصغار موظفى الدولة، وكان يمثلهم تاريخيا الإخوان والقوميون الوطنيون من أنصار مصر الفتاة والحزب الوطنى (القديم وليس الأقدم) والاشتراكيون والحركة الشيوعية، والثالث، موظفو الدولة عند عبد الناصر، وكل من استفاد طبقيا واجتماعيا من الإصلاحات الاشتراكية للدولة، ومثلهم سياسيا الاتحاد الاشتراكى القديم والآن الناصريون والقوميون العرب ومن لف لفهم، والرابع، أصحاب الأملاك الصغرى والكبرى وكبار موظفى الدولة ومن يدور حولهم من أصحاب الدخول الوسطى واصحاب المهن الفنية كالأطباء والمهندسين والمحامين وغيرهم، ومثلهم سياسيا الحزب الوطنى الحالى بفكره القديم والاخوان بأسلوبهم الجديد للاختراق والتجنيد وفى بعض

الأحيان يتغلب الإخوان. والسؤال الآن هل يستطيع الحزب الوطنى بفكره الجديد القائم على الاسترشاد بالعقلانية والمواطنة والإيمان بالسوق الرأسمالى والإنصاف الاجتماعى – أن يوقف تقدم الإخوان بأفكارهم الدينية القائمة على إعلاء التمييز الدينى بين أبناء الوطن الواحد، والإعلاء الذكورى، وتنمية الفاشية الفكرية القائمة على كراهية المخالفين والمختلفين فكرياً والإيمان بالتنميط الاجتماعى والثقافى القائم على نفى التعددية؟. الإجابة نعم، ومن أجل هذا جاءت التعديلات الدستورية لتحقق أربعة شروط جوهرية لخلق طبقة وسطى جديدة: الشرط الأول، وهو طبقى، مكافحة الانغلاق الطبقى، وجذب كافة شرائح الطبقة الوسطى من عليا ووسطى وصغرى بالإيمان بالمواطنة، وعدم التمييز السياسى على أساس دينى، والثانى، اجتماعى، إبراز قيادات جديدة فى المهن والأعمال بالإفراج عن الاقتصاد الوطنى من أسر بيروقراطية الدولة، الثالث، ثقافى، التمحور حول مفهوم العقلانية والحداثة والمواطنة من أجل زرع ثقافة المنافسة والإبداع والتقدم، والرابع، سياسى، بفرز القيادات العليا فى الدولة والمجتمع للكشف عن مدى استبطانها أفكار متطرفة وبيروقراطية والانفتاح أمام نخب جديدة من أجل تطويع الحياة السياسة بشكل مؤسسى جديد. إن مصر فى مفترق طريق إما أن تسلك طريق تغليب الطبقة الوسطى المستنيرة، وإما أن تحكم على نفسها تاريخيا بالتدهور. فالصراع على التعديلات الدستورية هو صراع من أجل تحرير مصر من أسر الوهن والضعف والتخلف والتطرف.

الفصل الثانى

الآثار المرغوبة من التعديلات الدستورية الأخيرة

١ - إعادة تأهيل الحياة السياسية

وافق الشعب فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية. الآن يصبح السؤال ما الذى تنتظره الحياة السياسية بعد الموافقة على التعديلات الدستورية؟ هناك أربعة محاور للتغيير تصيب العملية السياسية والنظام السياسى، هى:

١ - تحديد الشكل القانونى للفاعل السياسى، ويقصد أنه ستجرى التفرقة بشكل حاسم بين الأشكال المختلفة للتنظيم الجماهيرى. فالفاعل السياسى أضحى لا يكون إلا حزبا صحيحا وفق القانون. والفاعل الاجتماعى صار لا يكون إلا منظمة اجتماعية وفق القانون. والفاعل الثقافى أصبح لا يكون إلا هيئة ثقافية وفق القانون. والفاعل الاقتصادى مازال لا يكون إلا شكلا اقتصاديا وفق القانون. بعبارة أكثر تحديدا بعيدا عن اللبس، عانت مصر طويلا من مظاهر العشوائية السياسية. الأمر الذى أدى إلى قيام فواعل عدة فى المجتمع والدولة فى مصر بوظائف وسلوكيات ليست منصوصا عليها فى الهيكل التنظيمى للفاعل ذاته. فرأينا نقابات وجمعيات وهئيات اجتماعية واقتصادية تسلك سلوك الحزب. وشاهدنا منظمات أعمال تنغمس فى العمل السياسى. بعبارة أخرى، إقرار التعديلات الدستورية أعطى إشارة البدء فى تأهيل القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية والثقافية ذات الغرض السياسى للتكيف التنظيمى وتحويلها إلى فواعل رسمية فى الحياة السياسية. وهذا صراع اجتماعى كبير يتضمن بناء حدود

للسياسة وتحديد ما هو العمل السياسى، وما هو العمل أو السلوك غير السياسى. حيث يعرف الفاعل السياسى بوظيفته من حيث سعيه للتأثير على القرار السياسى الصادر من السلطة السياسية. والسلطة السياسية فى هذا السياق هى كافة الأشكال التمثيلية للسلطات العامة للدولة. فى قول آخر لا تعتبر البيروقراطية فاعلا سياسيا كما كان فى العهود السابقة، بل تعتبر آلية من آليات الخدمة العامة. وهذا سيقرره ويؤكد عليه قانون الوظيفة العامة الذى سيصدر قريبا. وهذا التحديد سيفسح المجال لإفراز عدة نتائج: أولها، عدم الخلط بين التوتر داخل هئيات السلطة السياسية، وبين التوتر داخل أطراف العملية الإنتاجية، وبين أطراف مقدمى الخدمة الثقافية العامة. ثانيها، بناء مؤشرات مختلفة للتوتر السياسى عن مؤشرات التوتر فى العلاقات الإنتاجية، مختلفة عن مؤشرات التوتر الثقافى. ثالثها، اختلاف نوعية الجماهير الفاعلة فى السياسة عن الجماهير المرتبطة بالعملية الإنتاجية، عن الجماهير التى لها حساسية للقضايا الثقافية.

٢ – تغيير قيم التفاعل السياسى، التعديلات الدستورية سيكون لديها التأثير الحاسم على إصلاح قيم التفاعل السياسى. فالتغيرات الدستورية خطت ثلاثة مبادئ كبرى للتفاعل السياسى الجديد: أولها، اختلاف السياق المؤسسى للدين والشعور الدينى عن السياق المؤسسى للتنافس السياسى، ثانيها، أولوية قيمة المواطنة باعتبارها القيمة العليا للنظام السياسى، ثالثها، خلق منطق اقتصادى متكامل يصل بين الإنصاف الاجتماعى والتنافسية الاقتصادية. بالنسبة للمبدأ الأول، سيتطلب الأمر إعادة تكييف سلوك كل الهيئات السياسية غير القانونية لتتمثل القيم العليا للتفاعل السياسى. وقد حذر السيد صفوت الشريف رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية من أن الأحزاب التى تفتح صفحاتها للهيئات غير الشرعية لتروج قيمها ستتعرض للمؤاخذة التنظيمية التى ربما تصل إلى إلغاء الحزب ذاته. وبالنسبة للمبدأ الثانى، فقد صدر حكم قضائى رفيع من الإدارية العليا من أسبوع مضى أعطى حقا للمسحيين الذين أسلموا بالعودة إلى المسيحية. وهذا بداية تطبيق مبدأ المواطنة فى مجال الدين. وبالنسبة للمبدأ الثالث، قامت الدولة بالاتفاق مع المستثمرين والجمعيات بجعل عام ٢٠٠٧ عامًا لتنمية الصعيد.

بقصد خلق الأفراد والهيئات الاقتصادية المستقلة ذاتيا. وسوف يساهم القانون الجديد للادارة المحلية بفسح المجال للمباراة الفردية والجماعية الخاصة بالازدهار.

٣ - تغيير القواعد المنظمة للنظام السياسي، ويقصد بذلك إعادة كتابة القوانين المكملة للدستور، من ناحية، خلق قواعد جديدة لممارسة السياسة، من ناحية أخرى.

يعتبر القواعد الجديدة هي الأولى في الاعتبار لدينا. حيث يكمن القول إن القواعد الجديدة تتمثل في التالي:

أولاً: نشوء مناخ جديد من المحاسبية بين البرلمان والحكومة. هذا ظهر بشكل أولي عندما نبه الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب الحكومة إلى أنها جاوزت الميعاد الدستوري بإرسال الموازنة العامة إلى مجلس الشعب. وربما سيظهر في أسلوب نقاش الميزانية الذي يتطلب وفق الدستور المناقشة التفصيلية والموافقة على الموازنة بندا بندا.

ثانياً: التشبه بالنظام البرلماني في آليات سحب الثقة والتصويت بالثقة على الحكومة وقراراتها، الأمر الذي سيضع الحكومة طول الوقت تحت الرقابة البرلمانية والشعبية الجادة. استطاع بعض الوزراء مثل الدكتور محمود محي الدين أن يضرب مثلا رائعا في الاستعداد للمساءلة عما تفعله وزارته، وخاصة في مجال الاستثمار هذا الأسبوع وأن يرد بشكل سياسي مقنع. المشكلة ستظهر مع الوزراء ذوي الخلفيات غير السياسية.

ثالثاً: بزوغ محورية منصب رئيس الوزراء، فرئيس الوزراء أصبح - عمليا - الرجل الثاني في النظام السياسي، الأمر الذي يفرض على من يحل في هذا المنصب أن يتصف بصفات قيادية وسياسية سامية قبل أن تكون إدارية وبيروقراطية. بالطبع سوف يكون هناك قانون محدد، وهذا غير متوافر حتى هذه الساعة، ينظم عمل رئيس الوزراء ويحدد طرق مساءلته. وربما في المستقبل سيتم اقتراح أن يكون رئيس الوزراء من المنتخبين برلمانيا. بمعنى آخر، إننا نقترب أكثر وأكثر من النظام الفرنسي. بل ستتغير العلاقة بين رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، من ناحية، ورئيس الوزراء من ناحية أخرى، سواء من حيث قواعد اختيار رئيس الوزراء أو مصادر الاختيار أو مواعيد الاختيار.

٤ – مؤشرات فاعلية النظام السياسى، حيث أصبح النظام السياسي لأول مرة منذ الستينيات من القرن الماضى يدوربصفة رئيسية حول صنع وتنفيذ السياسات العامة. وعن الاهتمام بالقضايا المعيشية وأساليب إدارة الموراد المحلية والمجتمعية والقومية. فى هذا السياق أضحى النظام السياسى تقاس كفاءته على أساس القيام بالقدرات الثلاث التالية:

أولا: تأمين استقرار واستمرارية الخدمات ووسائل الإنتاج.

ثانيًا: التفاعل مع المتغيرات البيئية بالقدر الذى يحقق التوازن الديناميكى نتيجة الاستجابة المبدعة للاحتياجات المماثلة، والعمل على إيجاد الحلول المبتكرة للمشكلات المجتمعية سواء كان ذلك فى زيادة أو تعديل الخدمات المقدمة أو الاستجابة للاحتياجات الجديدة وفقا للطاقات والممكنات المالية والفنية المتاحة والمتغيرات البيئية.

ثالثًا: استكشاف المتطلبات المستقبلية، فالقاعدة الذهبية هى أن المؤسسات الفعالة لا تتعامل بردود الأفعال، وإنما تسبق الأحداث وتحاول رسم صورة للمستقبل. وهنا تحسب فاعلية النظام السياسى بالقدرة على إعادة تنظيم المصالح الاجتماعية وتجميعها واختزالها فى مطالب سياسية. الأمر الذى يقترح أهمية تنمية التعددية السياسية والحزبية كمدخل لخلق استقرار مستمر للنظام السياسى. وهذا ظهر جليا فى أهداف التعديلات الدستورية.

مصر تتقدم ناحية تنفيذ التعديلات الدستورية، ولابد من حشد كل طاقتها الفكرية والقانونية والمنهجية لجعل هذه التعديلات توسيعًا فى الواقع للنظام السياسى الجديد وليس تضييقًا له.

٢ – إعادة تأهيل المسار التاريخى

أضحى الصراع السياسى الآن لا يدور حول أى من السيناريوهات السياسية أكثر اقترابا للواقع، أو استجابة للمصلحة التاريخية المصرية من أجل التقدم والمساواة، ولكن صار الصراع السياسى – بعد إقرار التعديلات الدستورية – يدور حول قدرة النظام

السياسى على إعادة صياغة المسار التاريخى المصرى لتنفيذ التعديلات الدستورية. فالصراع التاريخى انتهى من أن يكون حول تصورات الثقافة السياسية حول التغيير، ولكن تطور ليصير مسألة صراع تاريخى عملى للقوة السياسة والاجتماعية، حيث يترتب على الفشل أو النجاح فيه مدى نفاذ ونهوض مسار التعديلات فى الواقع. الفشل وإحباط نفاذ التعديلات فى الواقع - لا قدر الله - يؤدى إلى دخول مصر عصر الظلام التاريخى الذى يشبه عصور فوضى المماليك. فالصراع السياسى الآن بين قوى سياسية واجتماعية تريد نفاذ التعديلات وترجمتها إلى واقع وسياسات محددة، وقوى سياسية واجتماعية أخرى تعمل كل جهدها من أجل إفساد والحيلولة دون هذا النفاذ. فالمسار التاريخى المصرى لا زال ينحو شعبويا إلى قيم التمييز بين أفراد المجتمع على أساس الدين والجنس والجهة، يميل إلى تفضيل معايير عدم المؤسسية فى العمل الخاص والعام، ويعلى من أهداف التفتيت الاجتماعى، ويعمق من آليات التسلط السياسى. التعديلات الدستوريه تبغى تغيير هذا المسار التاريخى. دعنا نركز على عناصر المشروع السياسى للتعديلات قبل الولوج إلى عناصر الإستراتيجية العملية لتغيير المسار التاريخى المصرى. عناصر المشروع السياسى هى:

١ - أن عملية الإصلاح هى عملية صعبة؛ لأنها تخوض فى بحر إعادة هيكلة المشاعر والآراء والأساليب وطرق الحياة، إن أصحاب الإصلاح يؤمنون بالتدرج ربما إيمانا منهم بنزعة إنسانية يكونون مدفوعين بها، ولكن والأهم رغبة منهم فى التوزيع العادل للثمن الاجتماعى للإصلاح. فالمجتمع العليل وغير الصحيح يتم علاجه ببطء وأناة وبشكل يتم فيه التوزيع المحسوب للأحمال الفردية والمخاطر الاجتماعية.

٢ - من يحب مصر هو من يسعى إلى تغييرها، وإقامه نظام مدنى بمرجعية مدنية قادر على استيعاب التعدد الثقافى والتعامل مع مقتضيات عملية إدارة الحاضر، وهذا هو دافع كل المواطنين لصناعة المستقبل المشترك. هنا فقط ينتهى اغتراب الأجيال الجديدة.

٣ – الإيمان بمصر يعنى السعى فى جنباتها بالعمل الطيب، منتقدين السلوك العام بالحق، وراغبين فى الإصلاح من الداخل، ومؤمنين أن كل مواطن حسن، ولكن يحتاج إلى رؤية أفضل لقدراته وظروفه، وهذا بالإضافة إلى الإشفاق على ضعف الإنسان أمام الدين.

٤ – الاسترشاد بمفاهيم العقلانية والمواطنة والإيمان بالسوق الرأسمالى والإنصاف الاجتماعى فى سبيل وقف تقدم الإخوان بأفكارهم الدينية القائمة على إعلاء التمييز الدينى بين أبناء الوطن الواحد، والإعلاء الذكورى، وتنمية الفاشية الفكرية القائمة على كراهية المخالفين والمختلفين فكريا، والإيمان بالتنميط الاجتماعى والثقافى القائم على نفى التعددية.

٥– العمل على تخليق أربعة شروط جوهرية لبناء طبقة وسطى جديدة: الشرط الأول، وهو طبقى، مكافحة الانغلاق الطبقى، وجذب كافة شرائح الطبقة الوسطى من عليا ووسطى وصغرى من خلال الإيمان بالمواطنة، وعدم التمييز السياسى على أساس دينى، والثانى، اجتماعى، يتضمن إبراز قيادات جديدة فى المهن والأعمال، والإفراج عن الاقتصاد الوطنى من أسر بيروقراطية الدولة، الثالث، ثقافى، التمحور حول مفهوم الحداثة والمواطنة من أجل زرع ثقافة المنافسة والإبداع والتقدم، والرابع، سياسى، ويسعى إلى فرز القيادات العليا فى الدولة والمجتمع والكشف عن مدى استبطانها أفكار متطرفة وبيروقراطية، بالإضافة إلى الانفتاح أمام نخب جديدة من أجل تطويع الحياة السياسية بشكل مؤسسى جديد.

٦– بناء دولة الليبرالية الوطنية القائمة على التسامح والديمقراطية الرئاسية، والتى يلعب المجتمع وقواه السياسية دوراً حاسما فى صنع القرار السياسى فيها. الآن من أجل الانتصار التاريخى يصبح السؤال كيف يمكن لهذه المبادئ عمليا أن تولد تفاعلاً تاريخيًا جديداً. نقترح خمس إستراتيجيات وأساليب من أجل خلق التوجه نحو تاريخ جديد لمصر، وهى:

١ - المجموعة الأولى تنتسب إلى إعادة صياغة العلاقات البيروقراطية والإدارية فى الدولة، حيث تعاد صياغة علاقات العمل فى الدولة بشكل ينحو إلى ربط ثلاثة متغيرات للوظيفة العامة مع بعضها البعض وهى:

أولا: الوقت اللازم لأداء النشاط.

ثانيا: التوصيف الإدارى للنشاط.

ثالثًا: موقع هذا النشاط فى الهيكل الإدارى. فيتم إلغاء الوظائف المكررة، ويتم استهلاك الوقت الوظيفى فى أعمال حقيقية مرتبطة في نظام تفاعلى واضح للمؤسسة.

٢ - المجموعة الثانية تتصل بالتدريب السياسى والاجتماعى على أساليب الاعتراض والتوافق العام، فبتعلم المواطن كيف يمارس الاعتراض والتوافق فى ذات الوقت. بعبارة أخرى إن أى مجتمع يلاحظ فيه أن الفرد دائمًا لديه اعتراضات على سلوكيات ما من ناحية، وموافقات على سلوكيات عامة أخرى من ناحية ثانية، أو نرى المواطن دائما يفضل جانبًا من السلوك، بينما يستنكر جانبًا آخر من ذات السلوك. هنا نهدف إلى أن يتعلم المواطن مفهوم التوازن السلوكى فى تقدير الأبعاد المختلفة لأى موقف.

٣ - المجموعة الثالثة مرتبطة ببناء النفوذ السياسى والاقتصادى فى المحليات، حيث يتم توجيه السلوك العام فى الدولة والمجتمع إلى التوسع فى هامش الاستقلالية للمحليات فى إطار عمليات من التعويض الاجتماعى والسياسى للمحليات ضعيفة الموارد. ربما يكون من المفضل إجراء الفصل النسبى بين هيكل الموارد الاقتصادية للمحافظة من ناحية وهيكل الموارد السياسية المحافظة من ناحية أخرى. حيث إن المحافظة الجاذبة للاستثمار ليست بالضرورة هى نفس المحافظة التى يكون لها نفوذ أوسع فى النظام السياسى. إلا أننا لاحظنا أن المحافظات الفقيرة فى مصر فى الموارد تلازمت مع كونها فقيرة فى النفوذ السياسى، ومع كونها ثالثا مليئة بالتطرف والأصولية والسلفية، ومع كونها رابعا طاردة للسكان ومانعة للتنمية الذاتية لأهالى المحافظة. فلابد من كسر هذا التلازم فى التاريخ المصرى من أجل التأهيل التاريخى.

٤ - المجموعة الرابعة منصرفة إلى إعادة صياغة الحقوق القانونية فى إطار الالتزامات القانونية، بعبارة أخرى قد اعتدنا أن نقدم الحق على الواجب والالتزام، بل وأصبحنا نهمل مفهوم الواجب من الناحية القانونية. وقد ذكرنا ذلك من قبل فى مقالات سابقة.

٥ - المجموعة الخامسة ساعية إلى الربط العضوى بين السعى للديمقراطية وتعزيز النظام العام. فلا يقبل ما يبدو من الإخوان فى التمرد على النظام العام بإهانة مؤسسات الدولة بحجة الديمقراطية، وممارسة الاختلاف فى الرأى. فالديمقراطية أساسها الاختلاف الاجتماعى الذى يقود إلى الاختلاف فى الرأى السياسى. الإخوان ليس لديهم رؤية اجتماعية مختلفة كاليسار. الإخوان لهم رؤية أخلاقية قائمة على التمييز الطائفى والنوعى والمذهبى وحسب فى حقيقة الأمر. هم ساعون للسلطة دون هدف اجتماعى محدد وواضح ومختلف. لا يهمهم تعزيز الديمقراطية أو الحفاظ على النظام العام. هذا بخلاف القوى المدنية الأخرى التى تعتبر هذا الربط العضوى بين الديمقراطية والنظام العام هو جوهر العمل والمجتمع المدنى والمدخل لتبادل السلطة السياسية.

٣ - إعادة تأهيل التفاعل المجتمعى

تعتبر إعادة التأهيل للتفاعل المجتمعى هى الجانب الثالث من الآثار المترتبة على التصويت بنعم على التعديلات الدستورية. فى المقالين السابقين حللنا جانب الآثار السياسية المترتبة على التعديلات، وجانب الآثار المترتبة على منطق الحركة التاريخية. ونقصد بالجانب الثالث ما هى الممكنات المجتمعية التى تفسح التعديلات أمامها مجالا للظهور فى مجال التفاعل المجتمعى، أو يكون من شأنها تصحيح نمط من التفاعلات المجتمعية. والتفاعل المجتمعى يتضمن أربعة عناصر وهى: أولها، مرتبط بطاقة الأفراد، ثانيها، متصل بآليات تكوين الجماعات الصغيرة، ثالثها، مفترض فى تنظيم التنافس والصراع من أجل الصعود الاجتماعى، ورابعها، فاعل فى تكوين الفرص الاجتماعية.

أولها، طاقة الأفراد، تظهر طاقة الأفراد فى أى مجتمع فى ثلاثة نطاقات: القيم العامة أو القيم الفردية أو القيم العملية. ولا يقصد بالقول بمفهوم القيم أننا نتحدث عن شيء منفصل عن الواقع أو مفارق له وخيالى، إننا هنا نفهم القيم الاجتماعية فى إطار الحركة الهادفة لسعى إنسانى نبيل. بهذا نعيد اللحمة التى انقطعت مع الثقافة العامة الإيجابية منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضى. بالنسبة للقيم العامة ونتيجة للتعديلات فقد انحصرت فى ست، وهى: المواطنة، التعددية الثقافية، النظام العام، العدالة الاجتماعية، حرية النشاط الاقتصادى وأخيرا الحفاظ على البيئة. وهذه القيم العامة هى التى سوف تحكم حركة تفاعل المجتمع والدولة فى إطار الموازنات التالية:

١ - اعتبار المواطنة والنظام العام وحرية النشاط الاقتصادى المكونات الأساسية للفلسفه العليا للنظام الاجتماعى.

٢ - واعتبار التعددية الثقافية، والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة آليات تصحيح ممارسات القيم العليا الثلاث السابقة، وراسمة لحدود وممكنات هذه القيم.

بالنسبة للقيم الفردية، هنا يتمحور الأمر حول استرجاع مفاهيم الكفاءة والثقة والعمل الصالح والتكاتف الاجتماعى كأساس للنجاح الفردى والخلاص الجماعى. فالمجتمع الذى يخلو من قيم النجاح الفردى على أساس الكفاءة والثقه الفنية هو للأسف مجتمع يعيش الفوضى والغصب والفساد. وبالتالى يعتبر النضال من أجل القيم العامة هو نضال لا طائل وراءه. فعصب سلسلة القيم هو القيم الفردية، فهى تمد الحرارة والفاعلية بين القيم العامة والقيم العملية. الأمر الذى يستدعى للذهن أهمية العملية المجتمعية لبناء عملية تعليمية شاملة تربط مقتضيات السوق بمقتضيات التنشئة السلوكية السوية. والتنشئة السلوكية السوية تزرع القيم العملية، والتى يقصد بها القيم التى تساعد على إنجاز الأعمال أياً كان نوعها والمندمجة فى السلوك الفردى والجمعى العام على شكل أدوات أو وسائل أو ذرائع. بعبارة أخرى، كلما زادت القيم العملية فى سلوك الفرد بشكل متناسق مع القيم العامة والقيم الفردية، كلما كان هذا مدخلا أكيداً للنهضة القومية. فمصر فى الحقيقة تعانى من عدم اتساق فاضح بين هذه الأنواع من القيم، الأمر الذى يؤدى إلى انهيار التوقعات السلوكية على المستوى الفردى.

ثانيا، متصل بتكوين الجماعات الصغيرة، يعتبر تكوين الجماعات الصغيرة هو الأساس الجديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع. فالتعديلات الدستورية تنص على محورية حرية النشاط الاقتصادى وكفالة أشكال مختلفة من الملكية. الأمر الذى يستدعى بالضرورة انتشار ثقافة بناء الجماعات الصغيرة وبناء الروابط المصلحية، والتى تظهر فى تزايد عدد الجمعيات التطوعية والشركات الفردية أو المدنية أو شركات التوصية البسيطة أو غيرها من أشكال الملكية. وربما لأول مرة فى التاريخ الاجتماعى والاقتصادى المصرى يتم وضع بذور الاتساق والاتصال بين الأشكال الاجتماعية وأشكال الملكية. فمصر كانت تعانى فى بناء دخلها المحلى القومى من التمايز والتعارض بين الشكل الاجتماعى للوجود وشكل الملكية الاقتصادى. الأمر الذى ساعد فى كثير من الأحيان على انتشار أشكال الملكية غير الرسمية القائمة على أسس اجتماعية مختلفة عن الأشكال القانونية للملكية الرسمية، والتى أضحى من الصعب محاسبتها محاسبيا أو ضرائبيا. فظهرت صورة زائفة للمجتمع فى مصر من حيث إنه يعمل وكثير النشاط، ولكن دون تسجيل مؤشرات فى الورق الرسمى للدولة دالة على هذا النشاط. بهذا يتم ربط اللحمة مرة أخرى والتى انقطعت منذ ١٩٥٢ بين الشكل الاجتماعى ونمط الملكية. ويفتح الباب لأول مرة منذ ١٩٥٢ لإرساء أساس الدولة الرأسمالية القائمة على النشاط الاقتصادى المسجل بسبب تواؤمها وتكيفها مع مختلف الأشكال الاجتماعية فى مصر. الشأن الذى يستدعى من المفكرين فى القانون التجارى والمدنى وعلماء الاقتصاد والاجتماع فى مختلف تخصصاتهم الاجتماع لوضع أسس اتصال وتناسب واضحة بين الأشكال الاجتماعية وأنماط الملكية.

ثالثا، المفترض فى تنظيم التنافس والصراع من أجل الصعود الاجتماعى، واحد من أهم العيوب التى حاولت هذه التعديلات التعامل معها هو كسر الصمت عن تنظيم التنافس من أجل الصعود الاجتماعى. ففى ظل دستور له مسحة اشتراكية بيروقراطية لم يكن من المتصور أن يتم التعامل مع هذه القضية. ولكن الآن تمت الإشارة إلى هذه القضية فى سياق مهام رئيس الدولة بحيث أصبح السهر على احترام العدالة الاجتماعية واحداً من وظائف رئيس الدولة فى المادة ٧٣ . إضافة هذه المهمة لرئيس الدولة تعنى

أن وجودها أضحى مرتبطاً بوجود الدولة من عدمها. فى عبارة واضحة، إنه فى الأنظمة الاقتصادية المتحولة للرأسمالية، وخاصة فى ظل سهولة الاختراق الاجتماعى والثقافى فى منطقة الشرق الأوسط، تم ترفيع تنظيم قضايا التنافس الاجتماعى من كونها مهمة حكومية ومتصلة بالبنك المركزى، لتكون واحدة من مهام الدولة ومقتضيات أمنها. ربما لهذا نفهم لماذا اهتم رئيس الدولة اليقظ مبارك بقضية الإضرابات العمالية، حيث إن تعاظم واستمرار الإضرابات العمالية فى المجتمعات من منظور التفسير العلمى هو المدخل الأكيد لخلق بيئة انقلابية ضد استقرار الدولة. ولتنظيم العدالة الاجتماعية إذن لابد من خلال خلق البيئة المناسبة والحاضنة لتدرج الصعود الاجتماعى، فلا يوجد مجتمع فعال اقتصاديا وصحى اجتماعيا يلاحظ فيه هذه الظواهر الغريبة من الغنى المفاجئ وغير المبرر اجتماعيا، ولا السقوط المفاجئ وغير المبرر اجتماعيا لفئات اجتماعية واسعة. هنا يتطلب الأمر من رئيس الدولة والساهرين على أمن الوطن – كقضية أمن قومى – العمل على بناء الآليات المناسبة لخلق بيئة تنافسية اقتصاديا نظيفة وشريفة.

رابعا، فاعل فى تكوين الفرص الاجتماعية، تنشأ الفرص الاجتماعية بالتفاعل الكثيف بين الهياكل السياسية والاقتصادية فى المجتمع والدولة من ناحية والسلوكيات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات فى المحليات والأقاليم فى أرجاء البلاد من ناحية أخرى. بعبارة أخرى يبزغ هيكل الفرص الاجتماعية بشكل لا يتسم بالعدالة عندما تفضل الشروط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فئة دون أخرى بشكل يخل بالتوازن الطبقى فى المجتمع ولا يساعد على التنمية. تعاملت التعديلات مع هذه القضية فى مادتين الفقرة الثانية من المادة ٥٦ والمادة ١١٥ . طرقت الأولى مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وفى رفع الكفاية بين أعضائها وحماية أموالها، ودعت الثانية إلى توازن الميزانية. بعبارة أخرى، إن هذه التعديلات تعمل على إيقاف اعتبار الميزانية العامة رهينة للابتزاز السياسى لفئات اجتماعية وظيفية، أو استحلالاً لفئات من رجال الأعمال من خلال التسعير الجبرى المنخفض لمدخلات الإنتاج، أو الحصول على شروط بنكية ودولية ميسرة أو إقامة احتكارات فى

السوق تنعكس بالسلب على نمو الناتج المحلى الإجمالى. كل هذا يزيد من استفحال السعار الطبقى فى مصر. كما تعمل هذه التعديلات على خلق النقابات والمحليات والاتحادات كوحدات اقتصادية، وليس فقط كوحدات خدمية أو دفاعية.

إن هذه التعديلات هى الثغرة الأولى فى جدار الدولة السلطوية، ولكن على الشعب أن يندفع إلى المشاركة لتوسيع هذه الثغرة والدفاع عن بناء دولة كل المواطنين الليبرالية الوطنية.

٤ - إعادة تأهيل رجال الأعمال

واحد من أهم أثار التعديلات الدستورية تظهر فى إعادة تأهيل رجال الأعمال. والمقصود هنا إعادة تأهيلهم ليؤسسوا طبقة رأسمالية واضحة لها مسئوليات تحديثية وإنتاجية واجتماعية، الأمر الذى يؤهلها للقيادة. وما المظاهر التى تشجع على احتمال تحقيق ذلك، وما العوائق التى ربما تحرف هذا المسار عن هدفه أو تخلق طبقة مشوهة عاجزة عن القيام بهذه المسئولية التاريخية. والخوف كل الخوف أن يصبح هذا التشويه مقدمة لاضطراب عظيم فى الدولة والمجتمع، ويمهد لفاشية دينية أو ثورية أو نزعة عسكرية مغامرة. وهناك خمسة مظاهر جدلية فى هذا الاتجاه.

أولاً: يعتبر مفهوم رجال الأعمال من المفاهيم العامة المعبرة عن المبادرة الحرة سواء على المستوى الجماعى أو الفردى. ومفهوم مرتبط بنشأة الرأسمالية، وليس بنضوجها أو رقيها الإنتاجى والتكنولوجى. وينصرف المفهوم فى جوهره إلى الأفراد والجماعات الذين يجمعهم العمل فى مجال الأعمال أى السوق سواء كمنتجين أو وسطاء أو وكلاء أو مالكين أو مشتغلين فى إدارة الشركات. بعبارة أخرى، هى جماعات يربط بينها مفهوم العمل فى السوق، ولا يربط بينها مفهوم الملكية الذى يؤسس مفهوم البرجوازية. فمصر الآن تعيش فى مرحلة ما قبل البرجوازية. والعلامة الكبرى للبرجوازية الحقة هى التأسيس الاجتماعى لفصل الملكية عن الإدارة. السؤال الكبير هل يمكن أن نجد بوادر لبزوغ مفهوم رجل الصناعة فى مجتمع رجال الأعمال

الذى ينحو إلى الصراع والعشوائية؟ نظريا هذا محتمل. وعمليا فى مصر نلاحظ أنه متوافر فى مجموعة صغيرة من الأفراد والكيانات. وهذا البزوغ له ثلاثة شروط: أولها، تركيز الملكية حول نشاط واحد ومتسق، ثانيها، تعميق درجة التحول من التسويق إلى الإنتاج، ثالثها، القدرة على الصراع المنظم من أجل السوق القومى ونصيب من السوق العالمى. ولكن هذه الكيانات الصغيرة تواجة بيئة غير مرحبة بهذا التطور؛ لأن هذا التطور المحتمل نحو الصناعة ينقض شرعية هذه البيئة. فبيئة الأعمال الصراعية العشوائية ترفض الانطواء تحت قواعد تنظيمية جديدة من أجل نشأة برجوازية حقيقية تهيمن على الدولة والمجتمع. ويستخدم رجال الأعمال العشوائيون والصغار كل الأساليب غير القانونية والشعبوية لإجهاض التحول الذى تسعى إليه نخبة المنظمين الصناعيين.

ثانيًا: فى سياق هذا الصراع تعيش الدولة صراعا متصلا حول هويتها التنظيمية. حيث يتمحور الصراع حول هل الدولة لها هوية تنظيمية وأهداف قومية فى الإنتاج أم هى ساحة لتنظيم التنافس بين المنظمين والقوى الاجتماعية المختلفة؟ ويبدو أن الصراع الاجتماعى حول هوية الدولة لا زالت به مظاهر استقطاب حادة. وينبع الاستقطاب من انفصام التفاعلا الاجتماعى والسياسى الداخلى عن متطلبات التفاعل الدولى الوطنى. فمصر كدولة تم بناؤها بعد ١٩٥٢ لتعبر وترمز إلى اتساق العوامل والمتطلبات الداخلية مع العوامل والمتطلبات الخارجية. وجوهر الصراع المجتمعى الحالى يدور حول انفصال شروط شرعية الأوضاع الداخلية عن شروط المكانة المصرية فى الحركة الدولية. وهذا الانفصام فى الحقيقة لا يمكن أن يستمر؛ لأن فى استمراره القضاء على احتمال بزوغ دولة المنظمين الصناعيين، وبالتالى ازدياد إضعاف القدرة المصرية على تحويل الدولة إلى دولة ذات قدرات حديثة فى الإنتاج بأشكاله المختلفة. فكلما قويت جبهة الأهداف القومية فى الإنتاج، كلما انفصلت مصر عن العالم الحديث وضعفت القدرة المصرية على إعادة بناء الدولة بشكل جديد مختلف يسبب التناسق بين الداخل والخارج.

ثالثًا: ولكن بزوغ دولة المنظمين الصناعيين يصطدم بشكل مروع باقتصاديات دعم الرفاهية الاجتماعية من ناحية، ومجتمع رجال الأعمال العشوائى المفتت والذى

يغلب عليه الفساد من ناحية أخرى. بحيث تنشر الإضرابات العمالية غضبا من ميلاد وتطبيق معايير جديدة لسلوك الدولة. وتقوم جماعات رجال الأعمال الراجفة من بزوغ قيادة المنظمين الصناعيين على رأس الدولة فى تغذية الإضرابات العمالية. هذا الصراع يخلق بيئة انقلابية. وتصير السلطة التنفيذية فى صراع مع نفسها. فهى من ناحية تمهد من أجل صناعة سياسة عامة تساعد على تأسيس مجتمع المنظمين، ومن ناحية أخرى يصيبها القلق العظيم من اختفاء تأييد رجال الأعمال العشوائيين للحكومة. فتصبح الحكومة بين نارين وقابضة على الجمر. فتعمل لصالح الاتجاهين بنصف قلب. ويسود تمييع اجتماعى واقتصادى كبير. ويقف المجتمع على باب الفوضى بسبب الصراع بين القوى الثلاث الرئيسية: العمال، ورجال الأعمال، والمنظمين الصناعيين فى ظل إدارة تنفيذية غير قادرة على الحسم سواء من خلال الدراية والخبرة أو العنف بسبب التناقض بين أجندتها المعلنة وأجندتها الخفية.

رابعًا: فى انتخابات ٢٠٠٥ البرلمانية وزعت نسب المرشحين من كبار رجال الأعمال وفق الدراسات المنشورة عبر القوى والأحزاب السياسية التالية، نسبتهم إلى إجمالى مرشحى الحزب أو القوة السياسية كالتالى: ٤٢ ٪ للوطنى، ٩٪ لتحالف الجبهة الوطنية، ١٣٪ للأحزاب التسعة الصغيرة، ٣٣٪ للإخوان المسلمين، ٢٣٪ المستقلين. علما بأن المستقلين مثلوا أكبر عدد من المرشحين من رجال الأعمال. وهذه النسب تغطى رجال الأعمال الكبار والمتوسطين فقط. وكشفت الدراسات أن هذا العدد الكبير كان السبب الرئيسى للتفتيت والشعارت الأصولية المتطرفة والعنف الذى شهدته هذه الانتخابات. بعبارة أخرى، بدون إعادة إصلاح العملية الانتخابية كانت سوف تستمر هذه الظواهر وتستفحل. قام الحزب الوطنى بإعادة تنظيم نفسه بشكل يسمح بسيطرة أجنحة المنظمين الصناعيين على قلب الحزب، وبالتالى إنهاء سيطرة تحالف رجال الأعمال العشوائيين مع رجال الأعمال البيروقراطيين. إن القول بأن القيادة التنظيمية الجديدة للحزب تنتمى إلى رجال الأعمال العشوائيين لهو خطأ مفهومى وتاريخى حيث إنها تنتمى فى الحقيقة إلى طائفة المنظمين الصناعيين. الأمر الذى ساعد على إدخال الكثير من التماسك على الهيكل القيادى للحزب الوطنى. وستصبح المهمة الرئيسية للتنظيم

والتدريب والتثقيف والإعلام داخل الحزب هى إشاعة ثقافة التنظيم الصناعى من أجل أن يفيض بدوره على المجتمع والدولة.

خامسًا: إن شيوع ثقافة التنظيم الصناعى هى الحاملة لتجديد الطبقة الوسطى وتحويلها من طبقة أجيرة مستعبدة من الدولة البيروقراطية إلى طبقة مشاركة فى صنع القرار الإنتاجى والاستهلاكى فى المجتمع والدولة. هذا سوف يكون الحديث القادم عندما نتحدث عن أصوات الهوية وثقافة التنظيم الصناعى.

٥ – إعادة تأهيل أصوات الهوية

تهدف التعديلات الدستورية إلى إعادة تأهيل أصوات الهويات الفرعية من دينية واجتماعية وعنصرية – إثنية وثقافية لتجنب انزلاق المجتمع والدولة فى مصر، أن يتسم بسمات ظاهرة ما يعرف بالدولة الفاشلة. فالتعديلات الدستورية أقرت منهجية كلية للسلوك العام نظر إليها واحد من أهم علماء العلوم السياسية فى مصر والعالم العربى الدكتور على الدين هلال باعتبارها صيحة بضرورة الإصلاح الثقافى. ولكن الإصلاح الثقافى هذه المرة فى يقينى لا يهدف وحسب إلى تفعيل وغرس مظاهر ثقافية بقصد الحداثة والتسامح والحرية النقدية وغيرها. ولكن والأهم إعادة تأهيل آليات الدولة والمجتمع لانبثاق مجتمع القانون الموحد والمواطن العام والقيم الموحدة، حيث إن عدم إمكانية هذا الانبثاق تضعف تفاعل الدولة والمجتمع، توصله إلى درجة وحافة الفشل المجتمعى العام. نحن نعرف أن الدولة تصير فاشلة عندما تكون غير قادرة على القيام بالوظائف الأساسية للدولة والمجتمع بشكل يتناسب مع الإدراك السياسى والاجتماعى العام. الأمر الذى يشبه الأمراض التى يتعرض لها الجسد الإنسانى كالفشل الكلوى والكبدى أو التنفسى، وهى أمراض تؤدى إلى التدهور الصحى السريع، ومن ثم إلى الموت الفيزيقى. وأهم ثلاث وظائف لتفاعل الدولة مع المجتمع هى وظيفة الأمن العام، ووظيفة توزيع الموارد، ووظيفة التعبير عن الرأى. ومن غير خلق اتفاق وقيام شعور عام بالرضى الذى يعبر عن أفق سياسى واجتماعى مقبول عن أداء هذه الوظائف فى سياق علاقة الدولة بالمجتمع نخاطر بالمجتمع المصرى لا قدر الله

بالوصول إلى حافة الدولة الفاشلة. والركن الأصيل الذى تتفاعل فى بوتقته مظاهر هذه الوظائف الثلاث هى بوتقة الهوية. حيث إن نمط التعاطى مع إشكالية الهوية هو المؤشر الأول لدرجة فشل الدولة. ومن ثم الإصلاح الثقافى هذه المرة فى مصر لا يعبر وحسب عن عملية من عمليات التلاقح الثقافى مع الغير أيًا كانت صفة هذا الغير، ولكن الإصلاح الثقافى مرتبط هذه المرة بتكوين الدولة والمجتمع. هنا تصبح أصوات الهوية أصواتًا مجتمعية احتجاجية لأسباب سياسية واقتصادية واعتقادية وعالمية. أصوات الهوية بهذا التعريف الجديد الذى لا يعبر وحسب عن الشكوى من المنع وعدم القدرة على الممارسة، ولكنها أصوات تعبر عن تداخل وامتزاج مع عناصر تأسيس الدولة والمجتمع واستمرارهما بطريقة فعالة متنامية عبر الزمن. وهناك وفق هذا التأسيس المفهومى ثلاثة أنماط من الأصوات: أولا: صوت الأقلية، المقصود بالأقلية ليس فقط قلة العدد الطائفى أو العنصرى أو المذهبى، ولكن أيضا قلة العدد السياسى أو الاجتماعى. فكلما دمج تفاعل الدولة والمجتمع العناصر الطائفية والعنصرية والمذهبية كآلية من آليات نمو الدولة ونضوجها، كلما كان هذا مدخلا لخلق جماعة سياسية تعددية. فالجماعة السياسية التعددية لا تنبثق من نفسها، ولكن تنمو من خلال خلق مساحات واضحة وفرص محددة للأقليات الطائفية والعنصرية والمذهبية للاندماج داخل العملية السياسية بشكل علمانى قومى شامل. حيث تنفصل الاعتبارات الذاتية أو كيف يتم تعريف أفراد الأقلية لذاتهم من خلال المذهب والعنصر والطائفة عن الاعتبارات العملية السياسية، والتى تعكس وتعبر عن الاشتراك العام فى الحفاظ على الأمن العام والمساهمة فى توليد الموارد العامة وتأسيس مؤسسات صناعية وصياغة الرأى العام. مصر لم تعرف مثل هذه الحالة من قبل. مثلت ثورة ١٩١٩ شكلاً جنينيًا كان قابلاً من حيث المبدأ للتطور ناحية التعديدية السياسية، ولكن أجهض بعدم القدرة على التحول إلى تعددية سياسية علمانية قومية. ربما شاهدنا لحظات نادرة مع سعد زغلول أو مصطفى النحاس، ولكن سرعان ما اغتالتها يد التفاعل السياسى القائم على مشروعية مفهوم الانقلاب الدستورى. وفى أيام عبد الناصر أراد أن يفرض قومية السلوك السياسى كمدخل للتعددية

وتصور مفهوم لقوى الشعب العامل، ولكن فشل بشكل كبير مما أدى إلى بدايات بزوغ تحصن الجماعات الطائفية والسياسية ضد الدولة، بل وأصبحت كل جماعة من الأخرى خائفة. وزاد على ذلك قيام الدولة بمحاربة كافة أشكال التجمع الإنساني. والآن فى إطار أفكار الإصلاح نعاود الكرة ثانيا من أجل خلق مساحات واضحة للأقليات سواء سياسية أو غيرها كمدخل للمجتمع السياسى التعددى. ولكن الخطر الآن ليس – كما كان أيام سعد أو النحاس – فى خطر الانقلاب الدستورى، ولكن كل الخطر ينبع من انتشار ممارسات سياسية واجتماعية لا تعتقد أن التعددية هى الحل ولكن الحل، يتوافر فى الشمولية المذهبية الإخوانية. إن الصراع السياسى الآن هو حول مفهوم الأقلية، يتلخص حول هل: الأقلية مسألة دينية تحتاج إلى إشباع لرموز دينية فحسب أم هى مسألة متعلقة بمخرجات سياسية مرتبطة بضرورة بناء مجتمع سياسى تعددى. المفهوم الأول يقود ويمهد الوضع لمصر لكى تتحول إلى دولة فاشلة، وهذا هدف ومفهوم الإخوان و من لف لفهم. والمفهوم الآخر هو مفهوم الإصلاح الوطنى من أجل بناء دولة حرية كل المواطنين. ثانيا، صوت الطبقة، الغائب من الأصوات الاجتماعية هو صوت الطبقة الوسطى. فالطبقة الوسطى المصرية تمزقت تحت معاول التحولات الاجتماعية والاقتصادية العنيفة بحيث أصبحت القضية الرئيسية فى التكوين الطبقى المصرى ليس فى آليات الصعود، ولكن فى آليات الاستمرار كطبقة متماسكة. فنلاحظ أن السياسيات العامة السابقة من قبل الثورة حتى ٢٠٠٢ كانت تهدف وحسب إلى إعادة صياغة المجتمع طبقيا بشكل مستمر. الأمر الذى أورث مصر حالة من حالات بزوغ الكيانات الطبقية العشوائية، وبالتالى لا تحتوى أو تعبر عن استهداف سياسى قومى علمانى، حيث إن مفهوم العملية السياسية فى حد ذاتة هو مفهوم علمانى ثقافى يهدف إلى بناء طبقى واجتماعى يتميز بالحراك الاجتماعى فى إطار طبقات متطورة. وهنا يأتى التحدى الثانى ألا وهو بناء طبقة وسطى مستمرة عبر الزمن. ويهدف الإصلاح الموجود حاليا إلى خلق الأساس الذى يسمح لأول مرة فى تاريخ مصر فى خلق طبقة وسطى مستمرة، وليس فقط كما هو الحال دائما فى كونها طبقة وسطى متغيرة جيليا

ومتحولة دائما ومهددة بعدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى. إن بزوغ الحركات الاحتجاجية الاجتماعية خلال الأعوام السابقة فى مصر يعبر عن الرغبة فى الاستمرار كطبقة وسطى. حتى العمال فى توترهم الاجتماعى والاقتصادى يعبر عن الرغبة الحارة فى تأكيد هويتهم باعتبارهم طبقة وسطى. فالصراع من أجل الهوية ليس فقط صراعاً خاصاً بالأقباط والنوبيين والشيعة والبهائيين وغيرهم، ولا هو صراع من أجل الاعتراف السياسى بالأحزاب الصغيرة والمفاهيم الفرعية السياسية، ولكن أيضا يمتد إلى الصراع من أجل روح وهوية الطبقة الوسطى المصرية كطبقة مستمرة عبر الزمن. فالإصلاح الوطنى للطبقة الوسطى هو الذى سيسمح لأول مرة باستقرار مستمر لألف عام قادم. ثالثا، صوت الشعب، هنا نلخص الحديث فى ضرورة بناء خيال قومى. فغياب مفهوم الإصلاح كرؤية يغذيها الخيال القومى الذى يتم حشد الناس خلفه وحوله هو العقبة الرئيسية لعدم اختراق الإصلاح وعى الناس. فنلاحظ على سبيل المثال أنه فى عهد الإصلاح القومى الأول عند محمد على الكبير وإسماعيل باشا كان هناك خيال أوروبى عصرى استقلالى حقيقى أشعله رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وغيرهما، وفى عهد الإصلاح القومى الثانى عند سعد زغلول وصدقى والنحاس ومحمد محمود قبل الثورة ١٩٥٢ كان كلهم لديهم خيال حديث واستقلالى أوقده سلامة موسى والعقاد والحكيم والمازنى وطه حسين وغيرهم، وفى عهد الإصلاح الثالث فى عهد عبد الناصر كان هناك خيال الاستقلال والعدالة قاده يوسف إدريس ونجيب محفوظ وصلاح عبد الصبور ويحيى حقى وميخائيل رومان وصلاح جاهين والشيوعيون وغيرهم. والآن يجرى الإصلاح دون أن يقوده خيال قومى، فتضعف تصورات الإصلاح، وتضحى الحياة السياسية والثقافية مفقرة فى الخيال والروح.

فى إطار هذه العناصر الثلاثة، الصراع من أجل الهوية يصير النضال من أجل الإصلاح الحقيقى. ويتمثل الخطر الحقيقى فى الإخوان الراغبين فى تحويل مصر إلى دولة فاشية.

٦ - إعادة تأهيل العمال والجامعة

العلاقه بين هاتين المسألتين توجد فى تأثيرهما ربما الحاسم فى المجرى العام للنظام السياسى. فاستقرار كليهما فى أنماط معينة من التفاعل يفتح الباب للاستقرار العام للنظام السياسى. فى هذا المقال نفتح الباب للحوار حول كيف يفهم الفكر الجديد إشكالية العمال وكيف يتعامل مع الإضرابات الطلابية؟

أولا: بالنسبة للإضرابات العمالية، أولا، يتحدث الفكر الجديد ليس إلى فئة معينة أو طبقة بعينها، ولكن يتعامل كمنهج لإصلاح المجتمع والدولة. يتميز هذا الإصلاح بالرغبة فى تحقيق التوازن بين مقتضيات الفاعلية فى الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، وبين مقتضيات تكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات. بعبارة أخرى، إن الفكر الجديد يصر وبحق على رؤية المجتمع والدولة فى إطار التفاعل الاجتماعى القائم على التوازن بين الأشكال المختلفة من القوى المجتمعية كأشكال طبقية وفئوية وجماعات مصالح وغيرها . ثانيا، إصلاح المجتمع المصرى لا يكون من خلال تغليب طبقة أو فئة على أخرى، ولكن من خلال خلق مسارات تنظيمية حقوقية تتوازن فيها مصالح قوى العمل والإنتاج بشكل يسمح بتفعيل أكبر للعمل والإبداع والإنتاج فى المجتمع. ثالثا، فى إطار قانون العمل الجديد أصبح للفئات العمالية بمختلف وظائفها القدرة على ممارسة الضغط المنظم فى سياق تفاعلى مع أصحاب الأعمال سواء العامة أو الخاصة. فى هذه الممارسة يجب أن يكون الضغط المنظم فى إجماله ونهاياته لصالح تحقيق قيمة مضافة للعمل والعمال وأصحاب العمل. ولأن هذه القيمة المضافة هى التى تضاف لرصيد الناتج الإجمالى المحلى القومى. هنا يتحول العمال إلى قوى إيجابية لصالح المجتمع ككل، وبالتالى تزدهر الدولة. رابعا، هذا علما بأن برنامج إدارة أصول الدولة الذى أبدعه الحزب الوطنى، ويقوم على إدارته الوزير النابه محمود محى الدين لا يقوم فقط على تغيير شكل الملكية العامة إلى خاصة، ولكن أيضا على الاستحواذ على القطاع الخاص كإضافة لقطاع الأعمال العام. والفكرة العامة هى أن للدولة أصول تدار وفق منطق الربح المادى والاجتماعى. وأن قرار بيع أو شراء أصول الدولة هو مسألة مرتبطة بتحقيق توازن سوقى وإنتاجى وتنموى واجتماعى. خامسا، الفكر الجديد لا يجافى العمال،

بل يحاورهم تنظيميا من أجل أشكال إنتاجية أرقى، ومن أجل دمجهم فى المنطق الجديد للعملية الإنتاجية القائم على التفاعل بين العمال وأصحاب العمل. الحزب الوطنى يقف لصالح العمال للحصول على حقوقهم المشروعة كما يقف إلى جانب الآخرين فى الحصول على حقوقهم القانونية.

ثانيا: الإضرابات الطلابية، جاءت أحداث جامعة الأزهر كاشفة عن ثلاثة مظاهر سياسية: أولها، مدى عمق التغلغل الإخوانى فى الجسد الطلابى، ثانيها، أن هذا التغلغل يتم تدعميه وتنميته من جانب جناح من الأساتذة الإخوانين، ثالثها، ضعف وعجز الإدارة الجامعية أمام هذا الاختراق. بعبارة أخرى، إن الإخوان أصبحوا يسيطرون سياسيا على جامعات مصر. وفى إطار الإستراتيجية الإخوانية يعمل الطلاب كرأس حربة لإسقاط النظام المدنى المصرى. وهذه المشكلة الحادة لا يجب أن يتم مكافحتها فى إطار السياق الأمنى فحسب، ولكن والأهم إعادة إصلاح بيروقراطية الجامعة، وعلى رأسها رئيس الجامعة. فنلاحظ على البيروقراطية الجامعية أربعة مظاهر هى التى وفرت البيئة الحاضنة لهذا الاختراق هى:

١ – إن كثيراً من الأجهزة العاملة فى رعاية الشباب فى الجامعة لا ترى غضاضة مفهومية أو أخلاقية من السلوك الطلابى الإخوانى، وكأن الإخوان ليسوا أيديولوجية سياسية تسعى للسيطرة على نظام الحكم.

٢ – إن الكثير من الأجهزة الإدارية فى الجامعة تتساوق مع الإخوان بمعنى أن الإدارة الجامعية أفرادا وجماعات تمارس فى الحقيقة سلوكا إخوانيا غير مدنى فى طريقة ومنهجية الإدارة، وكأن الصراع بين إدارة الجامعة والإخوان ليس حول أن الإخوان يمارسون سلوكا غير مدنى ويجب أن يكفوا عن ذلك، حيث تعتقد البيروقراطية الجامعية أن المسألة هى فى من تكون له اليد العليا هل هى الإدارة الجامعية أم الإخوان وحسب؟ بعبارة أخرى إن الإخوان يسيطرون على البيروقراطية الجامعية بتدينها وفق المنهج الإخوانى.

٣ – إن الاتحادات الطلابية فى الواقع لا تفعل شيئًا كبيراً فى سبيل الخدمة الطلابية، حيث لا نرى قيادات الطلاب قادرين على اجتذاب الطلاب لارتباطهم بمصالح صغيرة بيروقراطية مع القيادات العليا فى الجامعة.

٤ - وأخيراً وليس آخراً، أن رئيس الجامعة يمارس السياسة بمعنى بيروقراطى بمعنى أنه لا يهتم إلا بنفسه وأحلامه فى الانتقال إلى وظيفة أعلى. فشاهدنا رؤساء يوالسون الإخوان، بل وخائفين منهم من أجل منصب أعلى. فطالما يعطى المنصب الجامعى على أساس الأقدمية، أو يمنح على أساس المصالح الضيقة، وليس بسبب الكفاءة السياسة والإدارية فسوف تستمر سيطرة الإخوان. فالسمكة تفسد من رأسها. وتضيع الجامعة رمز المدنية والانفتاح العلمى والديمقراطية بسبب السوء البالغ لاختيار القيادات الجامعية. مصر بعد استقرار التعديلات الدستورية لابد لها من أن تتعامل بفاعلية مع هاتين القضيتين، لأنهما المدخل الحقيقى للاستقرار العملى.

٧ - إعادة تأهيل نظام الأمن العام

يعتبر الأمن العام هو المدخل الشرعى للديمقراطية، وتعتبر الممارسة الديمقراطية هى طريق إصلاح الأمن العام. هذان المحددان متلازمان بشكل يجعل غياب أو فقدان أحدهما أو الخلل فى أيهما ينضح علامات المرض على كل الجسد السياسى ومؤسساته. والأمن العام هو باختصار الحالة المجتمعية التى تعبر عن استقرار نمط التعامل بكفاءة مع قضايا الجريمة أو كسر القانون أو التنظيم السلوكى فى المجتمع. وهى حالة مجتمعية تتأثر بشكل حاسم بطبيعة وتطور القوى السياسية، أو نمط السياسات العامة فى الدولة والمجتمع، أو مستوى الأداء الثقافى والمؤسسى للجمهور العام. ويسبب عدم توافق بين عناصر هذه الاعتبارات الثلاث الكبرى فى كشف نظام الأمن العام، وكأنه يعانى من خلل كبير. بعبارة أخرى، إن الأمن العام هو نظام لا يعيش فى الفضاء أو بدون جذور، ولكن يتجسد فى سياق مؤسسى اجتماعى ثقافى له ناتج ومخرجات مرتبطة بالسياسات العامة فى المقام الأول. بعبارة ثالثة، الأمن العام هو نظام له وجهان: أحدهما، يعبر عن مستوى النضج المجتمعى والمؤسسى السلوكى فى الفضاء العام، والآخر، ينعكس فى منهجية العمل من أجل الحفاظ على نمط استقرار التفاعل فى المجتمع والدولة. والمقصود من إعادة تأهيل الأمن العام هو خلق وتوفير الظروف اللازمة والضرورية لإحداث توافق وانسجام بين اعتبارات طبيعة وتطور القوى

السياسية فى الدولة والمجتمع، و نمط السياسات العامة، وقيم الأداء الثقافى والمؤسسى للجمهور العام. وتأتى التعديلات الدستورية الجديدة لتضع على كاهل النظام العام والقائمين على إدارته بوجهيه عبء إعادة التأهيل من أجل تحقيق التلازم الضرورى بين الديمقراطية والأمن العام، حيث يصبح الأمن العام والديمقراطية صنوان كما هو الحال فى الدول الديمقراطية العتيدة فى الديمقراطية. والفرضية الأساسية هنا أن المجتمع المصرى يتأثر تطور نظامه العام حاليا بأربع معضلات كبرى تمثل شبكة سببية معقدة لها آثار سلبية على إقامة علاقة سليمة بين الأمن العام والديمقراطية. المعضلة الأولى، ارتفاع مستوى العنف فى المجتمع: للعنف منطق مجتمعى لا يتمثل فقط فى الرغبة الفردية والجماعية فى كسر القيود المجتمعية التى تحكم نمط الفرص والتوالى، ولكن والأهم فى الإشباع النفسى الفردى والجماعى المتولد من العنف والاستمرار فيه. فتحليل سجل جرائم الأمن العام فى العشر سنوات الماضية على سبيل المثال يبين علو نسبة الجرائم التى يصاحبها إكراه مادى عن غيرها. وهذا نمط غير ما كان يعتقد بشأنه من استقرار طبيعة المصريين فى الميل للجرائم القائمة على الخديعة والتأثير. وهذا التحول نشاهده فى كثير من الجرائم المنشورة على صفحات الجرائد السيارة. ويرجع هذا التوجه فى اعتقادى إلى انتشار خمسة عوامل: أولها، انتشار المناطق العشوائية التى ترجع إلى سرعة النمو غير المنظم للمدن على حساب الريف، ثانيها، انتشار التجمعات القرابية بين الأفراد سواء على أساس الجهة أو العائلة أو الأقلية الدينية، ثالثها، زيادة الكثافة السكانية فى المناطق العشوائية، بل وزيادة الكثافة فى المسكن الواحد مما أدى إلى تعظيم استخدام القوة العضلية فى التزاحم، وما يرتبط بها من مظاهر غير قانونية للإجبار على مستوى الوحدة الأسرية الواحدة، رابعها، زيادة مساحة الإفقار والاستغلال الاقتصادى والاعتمادية المالية فى الاسرة الأمر الذى ساعد على إعادة هيكلة علاقات القوة فى هذه المناطق، خامسها، زيادة انتشار السلاح الصغير بأشكاله المختلفة كجزء من عمليات السيطرة الاجتماعية. وإذا علمنا أن المناطق الحضرية القديمة أصابها التوسع العشوائى الحضرى بسبب سرعة تغير الحيز العمرانى سواء بشكل قانونى أو غير قانونى فى كل أنحاء مصر نجد أن انتشار العنف المجتمعى له أسباب محددة ومنطقية. فى هذا السياق، لا يصبح أمام الأمن العام من

أجل الحفاظ على القدرة على السيطرة المادية على التجمعات السكانية المختلفة إلا الارتقاء إلى مستوى العنف المجتمعي بين الأفراد والجماعات. الأمر الذى يوقع ويورث الأمن العام ممارسات فى بعض الأحيان غير قانونية. وبالتالى يحرف الأمن العام عن مهمة أصيلة له ألا وهى نشر السكينة بين الناس إلى تأكيد السيطرة المادية على السكان. وبالتالى يصبح نشر الأمن العام فى هذا السياق مقدمة ضرورية أو مفسحا المجال أمام أى ممارسة ديمقراطية، حيث إنه من المعروف أنه لا يمكن صناعة سياسات عامة سليمة فى ظل جمهور غير منظم وعنيف. المعضلة الثانية، سرعة تفتت الهياكل المجتمعية: ويترتب بشكل ضرورى على انتشار العنف فى المجتمع أن يضحى العنف عملية مجتمعية نامية ذاتيا، الأمر الذى يساهم فى انكسار الهياكل المجتمعية القديمة المرتبطة بالمهن والحرف بدون أن يحل محلها نمط إنتاجى جديد. الأمر الذى يحصر الأمن العام فى مهمة تثبيت الأوضاع على ما هى عليه. وبالتى ينحرف الأمن العام مرة أخرى عن مهامه الأصلية التى تتضمن من بين ما تتضمن مهمة الحفاظ على استمرارية التقاليد المجتمعية. ولكن مع كل انكسار وتزايد انحلال الهياكل المجتمعية تزداد صعوبة مهمة الأمن العام فى تثبيت الأوضاع على ما هى عليه، بل يظهر الأمن العام بصورة ظالمة، وهى وكأنه غير قادر على السيطرة. وربما يلجأ الأمن العام فى ظل هذا الضغط المتنامى إلى بناء توافقات مجتمعية محلية بقصد السيطرة، وخاصة فى ضوء تدنى القدرة المالية للبيروقراطيات الأمنية، وارتفاع القدرات المالية لعناصر المجتمع الأخرى. ويضحى نمط السيطرة القائم على التوافق هو نمط قائم على المغالبة المحلية والجهوية أكثر من قيامه على الإجبار التنظيمى. ففى المجتمعات المتحولة من غير بزوغ ووضوح صورة المجتمع البديل ينحو الأمن العام إلى ممارسة التوافق القائم على المغالبة. فى ظل هذا النمط يتحول الجمهور العام إلى مناور من أجل عدم التطبيق الحر فى الأمن العام سواء على المستوى الفردى أو الجماعى، وتنجرف قيادات الأمن العام فى هذا السياق من المناورة والتفاوض المجتمعى فى سبيل الحفاظ على القدرة على تطبيق قدر من مبادئ الأمن العام كما هو منصوص عليها فى القانون. المعضلة الثالثة، تعاظم الحركة المستقلة للأفراد والجماعات الصغيرة مع انكسار الهياكل السلطوية لبناء التوافق القيمى العام بسبب سرعة تفتت الهياكل المجتمعية، يتحرر السلوك الفردى

وسلوك الجماعات الصغيرة نحو خلق قيم خاصة نابعة من الاحتياج البيئى المباشر. ولكن الاحتياج البيئى المباشر يتسم دائما بعدم الاستمرارية أو الثبات السلوكى، الأمر الذى يجعل هذه الجماعات مزاجية وانقسامية وغير قادرة على التخطيط على المدى الطويل. هذا يضع على كاهل الأمن العام مهمة وضرورة التكيف السريع والمتغير. وهذا أمر ليس من السهل تنظيميا الوصول إليه فى البيروقراطيات الأمنية. حيث إن هذه البيروقراطيات تتحرك وفق قيود مؤسسية من التفاعل ورد الفعل فى سياق معقد وتحكمه قواعد محددة فى الاستدلال والقيم الدفاعية. ربما نجد انتشار بعض السلوكيات الخاصة من العنف المضاد غير القانونى أو المشروع من جانب بعض القائمين على الحفاظ على الأمن العام كوسيلة للتكيف السريع مع البيئة. ولكن تظل المفارقة قائمة بين أمن عام محكوم بقواعد عامة، واحتياجات بيئية متغيرة غير متوقعة من جانب الأفراد والجماعات الصغيرة. هنا تظهر القوى السياسية فى شكل هياكل ومساحات صغيرة متحوصلة غير قادرة على الاتصال البينى بسبب الطبيعة المزاجية المتأرجحة للاعتراض السياسى العام ضد النظام العام. وهذا التحوصل ينشر بشكل جزر منفصلة على سطح السياسة المصرية، والذى يدخل كعامل من عوامل المناورة المجتمعية بين الأمن العام والجمهور العام. المعضلة الرابعة، بطء النمو لفلسفة عامة للإصلاح: يساهم هذا البطء بصفة عامة فى عدم التجذر المؤسسى لقيم الإصلاح الاجتماعى والسياسى والثقافى المرغوب. الأمر الذى يصعب المهمة أمام الأمن العام من حيث إفقاده سلاح الإغراء بالمستقبل العام، والذى يعتبر واحداً من أسس التخطيط للأمن العام الناجح. فالأمن العام فى مصر بسبب فقدان هذا العنصر يتحرك بشكل دفاعى كامل. والمشكلة أن الإغراء بالمستقبل العام ليس فى وسع سلطات الأمن العام توفيره؛ لأن القادر على توفيره وحسب هو النظام السياسى. هكذا تكتمل الدائرة. وأنصح بالرجوع إلى المقال الأول فى هذه السلسلة الذى جاء بعنوان "إعادة تأهيل الحياة السياسية".

الفصل الثالث

طبيعة حلول الحزب الوطني

(١)

يدخل الحزب الوطني مؤتمره العام التاسع متلفحا بإنجازات محددة وصريحة، ولكن تظل أمامه تحديات كبار. هذه السلسلة من المقالات تبحث في ما طبيعة الحلول التي يقدمها الحزب الوطني؟ وإلى أي مدى تعتبر هذه الحلول متوافقة مع التطور المجتمعي العام للدولة والمجتمع في مصر؟ وهل ستساعد هذه الحلول على التقدم في المجالات التقنية كما تساعد على التقدم في مجالات الحياة والاختيار العام؟ دعني في هذا المقال التمهيدي أحدد مجال الإنجازات ومجال التحديات في إطار مفهوم التقدم كما يحدده الحزب.

١ - يقوم مفهوم التقدم الذي يقدمه الحزب على أربعة عناصر، أولها، عنصر المواطنة، وهذا المفهوم مختلف عن مفهوم الشعب الذي يعطي مفهوم التغيير الثوري أولوية في سلم القيم كما ساد في الفترة الناصرية، وعن مفهوم الإستراتيجية الحضارية الشاملة الذي يعطي الثقافة التقليدية بمصادرها المحافظة صدارة القيم الذي قاد الفترة الساداتية، أما مفهوم المواطنة فيتمحور حول ثلاثة عناصر متشابكة، فكرة الحقوق المتساوية، فكرة المراكز القانونية المتساوية، وفكرة الفرص المتساوية، وثانيها، عنصر الإرادة الفردية والجماعية، ويقصد بذلك أن الفرد والجماعات بأشكالها المختلفة يتجلى فيهما مظاهر المواطنة بجوانبها المختلفة سواء السياسية أو الاجتماعية

أو الاقتصادية أو الثقافية، بعبارة أخرى، إن التقدم يجب أن يكون عينيًا وفى إطار فردى أو جماعى قبل أن يكون عاما أو مجردا، ثالثها، عنصر النضال المدنى، ويشير إلى أن الحصول على الحقوق فن، ويكون من خلال إنشاء المراكز القانونية، وبأساليب الضغط السياسى والاجتماعى السلمى من أجل التفاوض الاجتماعى بغرض خلق أنماط مستقرة للعلاقات الاجتماعية، رابعها، عنصر الواجب الاجتماعى المتمثل فى تطوير نظام عام يعمل على أسس وديناميات التناسق الطبقى و الانتظام المعرفى فى صور التعددية المجتمعية.

٢ - فى إطار هذا المفهوم الجديد للتقدم الذى يقدمه الحزب أبدع الحزب آلية السياسة العامة كآلية للتغيير الشامل للدولة والمجتمع، ويقصد بذلك خلق إطار عام معرفى وقانونى وإجرائى تنظم فيه كل الظواهر والقطاعات المتشابهة والمتماثلة موضوعيا. وهذا الإطار العام هو المدخل المنطقى والعملى لخلق منطق لسوق موحد ودوله موحدة، ولأن الدولة والمجتمع المصريين تعرضا لتغيرات متعددة ومتغيرة على طوال القرن الماضى مما أضفى على عمليات الدولة والمجتمع صفات عدم التناغم والتناقض والتراكم غير المتساوى. فكانت المهمة الأولى أمام النخبة الجديدة التى انتخبت نفسها للإصلاح كمظهر من مظاهر عمليات النشوء والترقى المصرى، العمل على خلق مفهوم وآلية القانون الموحد. ويقصد بالقانون الموحد هو أن السوق الموحد يقوم على منطق القانون الموحد. وكانت ولازالت هناك العديد من الصعوبات وربما تتعاظم فى المستقبل من تحجر وعدم ليونة المصالح القطاعية التى خلقتها الدولة فى العصور السابقة بشكل يجعل منها سببا لإزعاج مستمر واستنزافًا للقدرة على تخليق منطق الفائدة الموحدة للسلوك العام. ولكن لا يعنى توحيد معايير القانون والفائدة المجتمعيه عدم أخذ اعتبارات التمايز والتحديث فى الاعتبار، ولكن يشير فقط إلى أهمية خلق سياق موحد للتفاعل بين قوى الدولة والمجتمع. ويلاحظ أن تطبيق هذه الآلية فى البداية فى مجال الاقتصاد والأعمال، ومجال حماية المستهلك ومجال منع الممارسات الاحتكارية، وتطبيق قانون ضرائب جديد، السير فى سياسة الخصخصة لإعادة صياغة بيئة تنافسية للاقتصاد فى الداخل والخارج.

٣ – فى إطار هذا الفهم الجديد للتقدم أصبح سهلا على الحزب أن يتقدم بشكل حثيث من أجل خلق أطر تحفيزية للمشاركة العامة والسياسية. ولم يكن ذلك سهلا، حيث كان يتطلب ذلك إعادة رسم وهيكلة الكثير من المسارات فى بيروقراطية الدولة السياسية، حيث لا يجب أن ننسى أن مصر عبر الخمسين عاما السابقة قد تقلصت حول مفهوم وأخلاقيات وممارسات الحزب الواحد والمزاج السياسى الواحد. وبالتالى خاضت هذه النخبة الجديدة نضالا معرفيا ومصلحيا من خلال عمليات الإقناع والإعلام والإجبار الرحيم ضد قوى الدولة والمجتمع اللذين يولدان ظواهر البيروقراطية السلطوية، وكان التقدم بطيئا ومريرا على النفس؟ حيث تم هذا فى إطار حملة كثيفة من التشويه وبث المعلومات المغلوطة، ولكن كانت النفوس كباراً. فى هذا السياق، تم تعديل المادة ٧٦ من الدستور ليصبح رئيس الجمهورية منتخبا لأول مرة من خلال الانتخاب الحر المباشر، وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وتعديل قانونى مجلسى الشعب والشورى وتعديل قانون الأحزاب السياسية، وإنشاء المجلس القومى للمرأة والمجلس القومى لحقوق الإنسان، وأخيراً، تم إقرار التعديلات الدستورية التى تنظم بشكل حاسم علاقة السياسية بالشعار الدينى، وترفع إلى الأبد حالة الطوارئ التى عاش فى ظلها المجتمع المصرى من قبل ١٩٥٢، هذا فضلا عن إلغاء معظم الأوامر العسكرية الصادرة طبقا لقانون الطوارئ.

٤ – فى إطار هذا الفهم الجديد للتقدم، صيغ مفهوم الضمان الاجتماعى، ويقصد به إصلاح سلوك مؤسسات الضمان الاجتماعى من مؤسسات وجمعيات خيرية وعمل أهلى ومدنى ليشكل شبكة ضمان اجتماعى للفقراء والمحتاجين لصالح الاستقرار. ربما لازال هذا الجزء من مفهوم التقدم غائماً، وتحت التبلور ولم يحدث فيه إنجاز مماثل للذى حدث فى الجانب السياسى أو الاقتصادى. ولكن هناك إشارات قوية لاتجاهات التطور، وهذا ظهر فى مسألة تمكين المرأة. ومن هذه الإشارات إنشاء محاكم الأسرة، وإقرار حق الخلع للمرأة، وضمان تنفيذ أحكام النفقة بإنشاء صندوق تأمين الأسرة، المساواة بين الأب والأم فى حق منح الجنسية الأولاد، والتوسع فى المناصب القضائية للمرأة، وتعيين أول قاضية دستورية. فى إطار هذه المجموعات الأربع من الإنجازات

المحددة خلال السنوات الخمس الماضية تبزغ تحديات جديدة أمام نخبة الإصلاح استعداداً لانتخابات الرئاسة ٢٠١١.

وهذه التحديات هى :

١ – العمل على ربط النجاح فى قضايا الاستثمار والتشغيل بآليات تخفيض الأسعار؛ لأنه من غير تخفيض الأسعار أو جعل فئات اجتماعية عديدة قادرة على النمو والتراكم الشخصى والطبقى فى ظله سيظهر النجاح فى الاستثمار وكأنه مركز لجلب الفائدة فقط للطبقات العليا، وسترتفع تكلفة تخليق فرص التشغيل فتهدد البطالة من جديد الشباب المصرى.

٢ – إن عدم النجاح فى تخليق صياغات اجتماعية تؤدى إلى تخفيض الأسعار سيشعل الصراع الطبقى الذى من المرجح أن لا يجد حلا له، وخاصة فى ضوء عدم –حتى الآن– تخليق آليات جديدة اقتصادية وغير بيروقراطية لإعادة توزيع الموارد فى المجتمع إلا فى زيادة حدة تدخل الدولة بشكل قهرى.

٣ – وعدم القدرة على خفض الأسعار مرتبط بأربعة عوامل متشابكة، وهى أولا، تزايد السكان، ثانيا، انخفاض درجة التأهيل الفنى والعلمى بينهم، ثالثا، انخفاض النزعة المؤسسية فى التخطيط على المدى المتوسط والبعيد الذى يصاحب ارتفاع تكلفة تنظيم العمل والتبادل والنقل، رابعا، انخفاض انتشار ثقافة العمل الحر بسبب ضعف مؤسسية تنظيم سوق العمل الحر للشباب والفئات الضعيفة اقتصاديا، وربما إنشاء بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خطوة هامة ودالة على وعى النخبة الجديدة.

٤ – وتخفيض الأسعار مرتبط بشكل حيوى ووثيق بحرية تبادل المعلومات وتجريم احتكارها، هذا حيث إن احتكار المعلومات يسبب ممارسات وأوضاع غير منصفة، فتنتشر مظاهر الغش، وتظهر على السوق علامات الفشل، فتتلمظ القوى البيروقراطية رغبة فى التدخل تحت اسم حماية الفقراء، فينتهى الأمر بخنق السوق واغتياله.

٥ – لهذا سعى الرئيس مبارك إلى إنشاء المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية كجزء أساسى من إستراتيجية ترشيد صور استخدامات الطاقة فى مصر. هذا؛ لأن تكلفة أسعار الطـاقة البترولية آخذة فى الارتفاع بشكل جنـونى. هذه القضايا وغيرها سيتم التعامل معها مساهمة فى الحوار المجتمعى من أجل تسييد قيم التقدم فى مصر المستقبل.

(٢)

قام المؤتمر العام التاسع للحزب الوطنى بطرح – على مفكرى الحزب والحياة الثقافية بشكل عام – أجندة من أربعة موضوعات: أولا، التوجه الاجتماعى للحزب، ثانيا، التوجه المؤسسى، ثالثا، التوجه الاقتصادى، ورابعا وأخيرا، التوجه السياسى. وكان الشعور واليقين العام الذى ساد المؤتمر هو صحة الاتجاه العام للإصلاح، مع إدراك أن هناك تعديلات فى المسار لابد من أخذها فى الاعتبار إذا أراد الحزب أن يستمر فى السلطة بسلاسة، ويستمر فى القيام بتعميق أعماله الإصلاحية. فى هذا المقال نناقش إلى أى مدى نجح الحزب فى توليد تصور اجتماعى طبقى متماسك يؤدى إلى خلق كيان اجتماعى مهيمن لصالح الإصلاح الرأسمالى فى علاقات الدولة والمجتمع. فى هذا الصدد نقول بالتالى:

١ – طرح الحزب إستراتيجية للخدمات والعدالة الاجتماعية وانطلاقا من وثيقته الخاصة للمواطنة على فهم الخدمات والعدالة الاجتماعية باعتبارها ضمان احترام حقوق المواطنين فى الحياة الآمنة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ترسيخا لمبدأ الفرص المتكافئة، بعبارة أخرى، العمل على تحسين نوعية الحياة، ورفع مستوى الدخول الحقيقية لكل المواطنين مما يساهم فى انخفاض ملموس فى معدلات الفقر. هذا الفهم يقول بأن العدالة الاجتماعية تتحقق فى إطار الخدمات التى تعكس آليات الفرص المتكافئة. هذا يعنى أن الأصل أن نبحث فى كيف نحقق آليات للفرص المتكافئة لكى نقيم نظامًا جديداً من الخدمات العامة قادراً على تحقيق الإحساس بالعدالة الاجتماعية.

٢ – والمبدأ المنهجى فى مسألة الفرص المتكافئة هو أن منطق الفرصة الاجتماعية لا يعبر فحسب عن منطق أو حالة اقتصادية بشكل عام، ولكن يعبر فى نفس الوقت عن منطق اجتماعى أو تصور اجتماعى عام لعلاقات الموارد واستخداماتها بين قوى المجتمع والدولة. هذا بالإضافة إلى أن التفاعل بين العناصر الاقتصادية والعناصر الاجتماعية هى التى تخلق نقطة التكافؤ بالنسبة لكل فرد أو جماعة. وتحسب نقطة التكافؤ باعتبارها النقطة التى عندها يحصل كل فرد على قيمة ناتجه الحقيقى بأى شكل من الأشكال. عند تحقق هذه النقطة فى حياة كل فرد تولد العدالة الاجتماعية، بعبارة أخرى، إن نظام الخدمات الاجتماعية هو مؤشر لتكافؤ الفرص من أجل تحقيق عدالة اجتماعية.

٣ – المعضلة أننا لا نقيم نظاما اجتماعيا شاملا أبدا، ولكن نصلح من نظام مختلا خللاً كبيراً. الأمر الذى يعنى أنه لابد من إعادة صياغة معادلة العدالة الاجتماعية، وذلك على النحو التالى: إنه لابد من خلق مجال لحدوث التكافؤ المرغوب من خلال صياغة سياسيات عامة من أجل تحقيق ذلك. بعبارة ثانية، إن العناصر الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة والمجتمع لا تتفاعل بشكل طبيعى بسبب وجود عوائق سياسية واجتماعية واقتصادية تمنع هذا التفاعل أن يجرى مجراه الطبيعى. الأمر الذى حتم على النخبة الإصلاحية أن تصمم نظاما من السياسات العامة لرفع هذه العوائق من ناحية، والمساعدة فى خلق مجال أولى للتكافؤ، من ناحية أخرى. ولهذا صمم الحزب مفهوما للفقر.

٤ – حدد الحزب الفقر فى مجموعة من المؤشرات وهى: أولاً، أن الفقر يتركز فى المناطق الريفية وخاصة فى الصعيد، ثانيا، يتركز الفقر فى المناطق ذات المستويات المتدنية من الخدمات الصحية البيئية والاجتماعية، فضلا عن المرافق والبنية الأساسية، ثالثا، ارتباط معدلات الفقر بالأمية وصعوبة الوصول إلى التعليم الحقيقى نتيجة لانخفاض مستويات جودته، وارتفاع نسب التسرب من التعليم بين الأسر الفقيرة، رابعا، ارتباط الفقر بمستويات متدنية من المساكن، خامسا، حجم الأسرة، باعتبار أن الأسر الأكثر عددا معرضة أكثر للفقر، سادسا، انخفاض القدرات والإمكانيات المؤهلة

للحصول على فرص العمل، وتدنى مستويات الأجور التى يحصل عليها العاملون فى هذه الأسر، وخاصة عائل الأسرة، سابعا، اعتماد الأسر الفقيرة التى يعولها الإناث بشكل كبير على المعونات المادية.

٥ - والمشكلة الحقيقية مع هذا المفهوم أن المفهوم المتضمن فى ورقة الخدمات والعدالة الاجتماعية ليس مفهوما للفقر بالمعنى الطبقى، ولكن مفهوماً لعدم الحداثة. فضعف التعليم، وزيادة حجم الأسرة، وازدياد التسرب من التعليم، وانخفاض مستوى جودته، وتدنى مستويات الخدمة الصحية والبيئية والاجتماعية والسكنية كلها مؤشرات فى نظرية الحداثة حول مستويات ودرجات الحداثة، وليس الفقر. ويقينى أن الفقر له مؤشرات أخرى غير الحداثة من عدمها. فهدف الحزب كان مصيبا فى رغبته فى رفع العوائق التى تعوق الوصول إلى نقطة التكافؤ الطبيعية لدى كل فرد، ولكن مؤشرات خطة العمل المرتبطة باستهداف تخفيض الفقر لم تكن سليمة.

٦ - ومفهوم الفقر لدى مرتبط بتوزيع الموارد المعبر عنه فى نظام اجتماعى للأسعار، وليس المعبر عنه باستخداماتها كما هو مجود فى نظرية الحداثة. وهذا الفهم يعبر بشكل أدق عن تداخل وتجاور الأشكال الاجتماعية الطبقية فى مصر. الأمر الذى يبرر البحث عن مجال اجتماعى للتكافؤ بين الطبقات والفئات الاجتماعية، وليس نقطة تكافؤ لكل فرد. فنقطة التكافؤ تحتاج انتظام الفرد فى مؤسسات منظمة للسوق، ولكن مجال التكافؤ يتناسب مع الأسواق التى تتميز بعدم الاستواء المؤسسى. فمنطق مجال التكافؤ يعنى أن هناك مجالاً للتكافؤ لكل طبقة أو فئة اجتماعية، الأمر الذى يؤدى إلى طرح مفهوم جديد للدولة باعتبارها الدولة المنظمة للتفاعل بين مجالات التكافؤ الطبقى.

٧ - هنا تتطور العدالة الاجتماعية من خلال مرحلتين، إحداهما، خلال فترة تعدد مجالات التكافؤ، والثانية، عند النضج السوقى والمؤسسى الذى يولد للفرد نقطة التكافؤ الطبيعية له.

٨ - ففى المرحلة الأولى، وهى مرحلة تعدد مجالات التكافؤ تعلب الدولة دوراً هاماً فى تنظيم الصراع الطبقى، وفى تحقيق الاتساق الطبقى بين الطبقات والفئات الاجتماعية.

وهنا تظهر أهمية دور وزارة المالية باعتبارها المتحكم فى الإمداد بالموارد الحقيقية سواء المكتسبة أو المحصلة أو المخلقة، وتنبع أهميـة دور وزارة الداخلية من حيث قدرتها على الحفاظ على التوازن بين المجالات المختلفة للتكافؤ الاجتماعى والمتجسدة فى نظام عام، وتأتى أهمية البرلمان باعتباره الآلية الرئيسية لتوزيع الموارد فى الدولة والمجتمع.

٩ – أعتقد أن التخوف من التمرد الاجتماعى للفقراء هو الذى دفع الحزب إلى تبنى سياسة عامة ليست قائمة على أساس مالى واقتصادى سليم. وأخشى أن الحزب قد سلم نفسه لبعض المشاعر الشعبوية وضحى بكل إنجاز تحقق من أجل بناء سياسات وميكانزمات للتفاوض الاجتماعى.

١٠– فتعليم التفاوض الاجتماعى للفئات والطبقات ووضع الإجراءات المنظمة له هو المدخل لتنمية وعى الفقراء وتدريبهم على الانضباط فى ظل سياق طبقى. وهذا سيتدعى تفعيل آلية القانون، وتنقيته بحيث يصبح صالحا لأن يخضع له كل فرد أو جماعة. فالتفاوض الاجتماعى فى الإضرابات والاعتصامات خلال الفترات الماضية فى الحقيقة يجرى خارج القانون، وبالتالى لا يتعلم منه الفقراء، بل يدعم عند الأغنياء مفهوم أن هذا التمرد ليس نتيجة لغنى غير مبرر من منظور السوق، ولكن بسبب صراع داخل أجنحة الدولة. فبدلا من التقدم ببساطة نحو خلق مؤسسات سوق حقيقية، نتراجع إلى مغامرة غير مأمونة العواقب. فالكل الآن يعرف أن الإصلاح أصبح رهينة لمخاوف بعدم الاستقرار. وأخاف على الحزب وهو منى أن لا يصبح قادرا على تعميق الإصلاح بسبب هذه النظرة للفقراء.

(٣)

رغم أن المؤتمر العام التاسع لم تكن على أجندته الرسمية قضية ارتفاع الأسعار، فإنها كانت بالقطع على بال الكثير من أعضاء وكوادر الحزب. فارتفاع الأسعار بالنسبة للحزب له أربع نتائج سلبية:

١ - إنها ترسم صورة ذهنية غير حقيقية بأن الحزب ماض فى طريقه فى التحول الرأسمالى الذى يتضمن رفع سعر كافة الخدمات بشكل مقصود، وبالتالى يقوم بمنع وصول هذه الخدمات لطبقات دون غيرها، بعبارة أخرى، إن الحزب يقوم بعملية استبعاد لبعض الجمهور العام من الاستمتاع بهذه الخدمات،.

٢ - إن تعرقل سهولة تجنيد الأعضاء الجدد وذلك من حيث صرف هذا الجمهور المستبعد عن احتمال الانضمام للحزب والانجذاب إلى قوى وأحزاب أخرى، ومن حيث اعتبار الحزب وكأنه نادٍ للقادرين بعد أن كان ملعبا للشعب، يؤيد ويدعم ذلك تطور العضوية فى الحزب عبر السنوات الثلاث الأخيرة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ وهى الفترة التى شهدت ارتفاعات متتالية للأسعار؛ حيث ارتفعت العضوية بالألف من ١٩١٦ إلى ٢٠٨٧ إلى ٢٣٣٨ وهذا، من ناحية، أقل بكثير من معدل زيادة السكان العام، ومن ناحية أخرى يعنى أن عدد المسجلين الجدد تلقائيا فى الكشوف الانتخابية والمرجح يكون لهم نزوع للوطنى أقل مما يجب، من ناحية أخرى. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن متوسط العمر لدى الأعضاء هو ٥. ٣٧ سنة ظهر الجانب الثالث من عملية الاستبعاد، وهو أن نسبة من هم فى الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من العمر من الأعضاء أعلى ممن هم فى العشرينيات أو الستينيات من بين أعضاء الحزب، والأرجح أن هناك تناقصًا تدريجيًا فى العضوية لمن هم فى الخمسينيات، وبداية متأخرة فى الانضمام للحزب فى مرحلة الثلاثينيات من العمر، الأمر الذى يقول لنا إن الكتلة الحزبية الفعالة للوطنى تزداد انحسارا. ويضحى القانون العام للانضمام هو كلما زادت الأسعار كلما تآكل – للأسف – عدد المحتمل انضمامهم للوطنى.

٣ – ونتيجة لارتفاع الأسعار مع الرغبة فى استمرار سيطرة الحزب الانتخابية على عمليات صنع القرار الحكومية ترتفع تكلفة الإنفاق على الحزب، وخاصة فى إطار خلق تنظيمية هياكل جديدة وانتهاج ممارسات تنظيمية لتحقيق اختراق اجتماعى لصالح الحزب فى شكله الجديد. ومع ارتفاع التكلفة لا يكون هناك من سبيل إلا إعادة تنظيم السوق لتتوافق مع ارتفاع الأسعار، وخاصة فى ضوء عدم قانونية الاعتماد الحزبى على الأموال الحكومية. فولدت ظاهرة نمو دور رجال الأعمال فى الحزب.

٤ – ونتيجة لارتفاع الأسعار تتولد وتتعاظم ظاهرة مراكز القوى المالية، يزداد الصراع الاجتماعى من أجل الهيمنة الاجتماعية فَتُنْفَق أموال أكبر، وتصبح السياسة فى المجتمع والدولة معتمدة على القدرة على الإنفاق المالى الكبير، وتنقسم مصر إلى جزر مالية قوية متنافسة، فترتفع الأسعار. ربما لا توجد حتى الآن أى صياغة اقتصادية ومالية حكومية واضحة للسيطرة على الأسعار؛ لأن السيطرة على الأسعار تساهم فى تخفيض التوتر الاجتماعى، وبالتالى الصراع الطبقى، وبالتالى يطلق ويؤكد النزوع نحو التمييع الطبقى. بعبارة أخرى، إن ارتفاع الأسعار يساعد فى ظن البعض على الحسم الطبقى بين مراكز القوى المالية المتصارعة.

هذه هى المخاطر الحقيقية على الدولة والمجتمع والحزب من ارتفاع الأسعار، هذا طبعا فى ضوء عدم التضخم. هذا؛ لأن التضخم يحول قضية ارتفاع الأسعار من إشكالية صراع اجتماعى إلى إشكالية تدهور القيمة الحقيقة للنقود. فطالما أننا فى نطاق الصراع الاجتماعى يمكن التعامل مع قضية الأسعار وخلق ميكانزمات أو آليات إعادة توزيع الدخل وفق المنطق الرأسمالى، وليس وفق النمط الاشتراكى الذى فشل عالميا أو رأسمالية الدولة البيروقراطية الذى يساعد على تآكل الثروة بسبب عدم كفاءة الاستخدام ويدفع للتضخم. هنا نعرض لنموذج يمكن من خلاله أن يدعم سيطرة الحزب ويعيد هيكلة الدولة والمجتمع من خلال تخفيض الأسعار، وليس من خلال ارتفاعها. ومعالم هذا النموذج كالتالى:

١ – السؤال المنهجى فى فنيات قضايا الإصلاح هل ارتفاع الأسعار ظاهرة ضرورية مصاحبة للتحول الاقتصادى؟ فى الحقيقة، إنه يمكن القول إن الإصلاح يدفع لارتفاع الأسعار بسبب انطلاق الصراع الاجتماعى من عقاله. والصراع يعبر عن نفسه فى إطلاق قدرات السكان فى تشكيلاتهم الاجتماعية المختلفة على التنافس من أجل الموارد المحدودة. ولكن محدودية الموارد والصراع الضارى من أجل الحصول عليها تثبت عند البعض أهمية تدخل الدولة القهرى لتنظيم هذا التنافس. فالتنافس يمكن أن يطلق، كرد فعل، الرغبة فى خلق آلية حكومية لتوزيع الدخل والتحكم فى الأسعار.

ولكن المشكلة أن هذه الآلية هى آلية تضخمية. المعضلة تبرز فى الصياغة التالية: مع السوق هناك صراع واتجاه لفشل السوق فى تحقيق العدالة الاجتماعية، بينما مع تدخل الدولة هناك تضخم وانهيار فى العمل والكفاءة.

٢ - أعتقد أن حل هذه المعضلة يأتى من خلال خلق آلية اقتصادية تنظيمية لتحقيق التكامل بين الحوافز. وتوفر هذه الآلية القدرة على إعادة ترشيد الموارد وترشيد الاستهلاك بشكل غير حكومى أو بيروقراطى. والآلية المقترحة تعتمد على ضرورة خلق تنظيمين داخل عمليات السوق، أولهما، يسمح بانتشار المعلومات الحقيقية ويجبر المتعاملين على ضرورة الإفصاح عنها، وثانيهما، التدريب الاجتماعى على العمل داخل أشكال تنظيمية جماعية.

٣ - وهذه الآلية بشكليها التنظيميين تتجسد فى نظام عام من القيم السلوكية يساعد على تخليق مجال يتسع لأربع ظواهر إيجابية تدعم بعضها البعض لتتجه لتخفيض السعر: أولا، خلق عقلانية واضحة ومحددة لمنطق هامش الربح، ثانيا، خلق نظام من السلع البديلة فى سياق من التدرج السعرى اعتمادا على درجة إشباع وندرة السلعة، ثالثا، خلق هياكل لحوافز تساعد على تخفيض النزعة الاستهلاكية أو تنظم عملية الاستهلاك، رابعا، تخليق نظام ضرائب يسمح بضرائب أعلى على السلع الغالية أو الإعفاء من الضرائب على هذه السلع عند إثبات ارتفاع التبرع العام للفرد أو المؤسسة للمشاريع العامة أو الاجتماعية الخيرية سنويا، هذا طبعا مع خلق نظام ضرائب خاص للدخول المتدنية.

٤ - ولتحقيق الفاعلية القصوى للآلية يتطلب الأمر إعادة هيكلة أجهزة الدولة بشكل محاسبى دقيق بحيث يسمح بالرقابة الفعالة من ناحية، وإعادة توزيع الدخل عن طريق إعادة هيكلة نظام التسعير فى المجتمع، من ناحية أخرى. بالطبع يمكن تقديم بعض التفسيرات الدستورية التى تسمح بتدعيم عمل وناتج هذه الآلية.

٥ - والمطروح ليس آلية مركزية بمعنى أنها ليست حكومية، بل هى جزء من تنظيم العرض والطلب فى السوق، وتعنى هذه الآلية تكامل الحوافز التى تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال هيكلة نمط الأسعار.

قال الرئيس مبارك فى خطاب أمام مجلسى الشعب والشورى فى افتتاح دورة الانعقاد العادى هذا الأسبوع "إن النمو الاقتصادى هو جوهر العدالة الاجتماعية". بعبارة أخرى، إنه لا يمكن بناء مرافق عامة وآليات للإنفاق الاجتماعى العام إلا فى ضوء نمو اقتصادى متواصل. ونقول إن الاتصال الفعال بين النمو الاقتصادى المتواصل والإنفاق العام هو نظام أسعار يسمح بإعادة توزيع للدخل بشكل غير حكومى من خلال إعادة تنظيم السوق. وقد عبر الرئيس مبارك عن ذلك بقوله: "إننا نريد أن نوصل الدعم إلى مستحقيه" واستمر قائلا: "إننا لا زلنا منذ وزارة الدكتور على لطفى نبحث عن أسلوب لذلك". ودعا إلى انطلاق الحوار المجتمعى حول هذه القضية المركبة. وهذه الآلية المقترحة، آلية تكامل الحوافز، ليس من شأنها فقط تجنب فشل السوق فى توزيع الخدمات الاجتماعية وتحقيق عدالة سعرية فى المجتمع، ولكن أيضا المساعدة بشكل حاسم على بناء المؤسسات العامة والسياسية والحزبية كما سيتضح فى المقال القادم.

(٤)

يصنع أى هيكل تنظيمى سواء له طبيعة حزبية أو تجارية أو صناعية أو غيرها لأربعة أغراض أساسية، وهى: أولا، الاتصال بشأن الرغبات والاحتياجات، ثانيا، الاتصال بشأن الأهداف والمرامى، ثالثا، الاتصال بشأن الموارد المتاحة، ورابعا وأخيرا، بشأن التفاعل التنظيمى لإخراج مخرجات محددة. وبالنسبة للهيكل التنظيمى الحزبى فتكون أهدافه محددة: أولها، أن يكون هذا الهيكل أداة اتصال بين الجماهير عامة وأعضاء الحزب. ثانيها، أن يكون قادراً على التعبئة الفعالة فى الانتخابات العامة. ثالثها، أن يكون قادراً على التجديد السياسى لنخب جديدة، ويستحسن أن تبزغ محليا. رابعها، أن يعيد صياغة الاحتياجات من أجل صياغتها فى سياسة عامة، وكلما كانت الاحتياجات نابعة من القواعد الحزبية، كلما أضحى الحزب ممثلا لقوى اجتماعية، وبالتالى راغبًا وقادراً على الدفاع عن مصالحها وقيمها. فى هذا السياق يمكن فهم التطور التنظيمى للحزب الوطنى. وحمل المؤتمر العام التاسع تحولين هامين بقصد تجذير

مفاهيم الحزب فى العمليات والتفاعل الاجتماعى، أولهما، الانتخابات القاعدية للحزب بقصد تحويله من حزب فوقى إلى حزب قاعدى، وثانيا، إحداث تغييرات تنظيمية فى الهيكل الرئيسى للحزب بقصد إضفاء ديناميكية ذاتية على الحزب. سنتعامل أولا مع التغيير التنظيمى الأول وهو الانتخابات القاعدية الحزبية. أولا - أعلن الحزب الوطنى الديموقراطى أنه سيجرى عملية انتخابات داخلية، على المستوى القاعدى، (مستوى الوحدات الحزبية)، البالغ عددها ٧٥٥٥، ثم يليها انتخابات الأقسام و المراكز، ثم انتخابات المحافظة، وصولا إلى انتخاب رئيس الحزب (قمة الهرم الحزبى). وتحت شعار "تقدم إلى *صفوف القيادة*" فتح *الحزب الوطنى* باب *الترشيح* لانتخابات *الوحدات الحزبية* ابتداء من يوم ١٢ أغسطس ٢٠٠٧ وعلى مدى ثلاثة أيام (من ١٢-١٤ أغسطس) مع تخصيص يوم ١٥ أغسطس لتلقى الطعون ضد المرشحين، وذلك تمهيداً لبدء الانتخابات فى الفترة من ١٨ أغسطس حتى ١٠ أكتوبر من نفس العام، ثانيا- بالنسبة لشروط الانتخاب والتقدم للترشيح فوفق دليل المؤتمرات الانتخابية للوحدات الحزبية يحق الانتخاب والترشيح لكافة أعضاء الحزب فى نطاق الوحدة الحزبية التابع لها المتقدم، على أن يتوافر فيه شرطان:

١ - أن يكون مسددا لرسوم العضوية عن عام ٢٠٠٧ .

٢ - أن يكون حسن السمعة، ولم تصدر ضده أحكاماً تفقده الثقة والاعتبار. هذا فضلا عن سداده لرسوم الترشيح. فإن كان مرشح شباب فعليه أن يسدد ١٠ جنيهات، وإن كان من العمال أو الفلاحين فيسدد ٣٠ جنيهًا، ثالثًا - بالنسبة للشروط الواجب توافرها لعقد مؤتمر انتخابى على مستوى الوحدة الحزبيـة يشترط ألا يقل عدد إجمالى المرشحين عن ٢٥ مرشحًا (كان هناك رأى يقول بقصرها على ٢٠ مرشحًا وفقًا للهيكل التنظيمى، ولكن تغلبت الحكمة واستقر الرأى على ألا يقل عن ٢٥ مرشحاً)، على أن يتقدم - على الأقل - مرشحتان عن المرأة، ومرشحان عن الشباب من سن ١٨-٢٥، مع اكتمال النصاب القانونى اللازم لصحة انعقاد المؤتمر الانتخابى وهو ٣٠٪ من أعضاء الوحدة الحزبية المسددين اشتراك العضوية عن ٢٠٠٧ (سنة انعقاد المؤتمر على الأقل)،

رابعًا- بالنسبة لشروط صحة الصوت الانتخابى يشترط أن يتم اختيار - من بين المرشحين - ٢٥ مرشحا مع مراعاة ألا تقل نسبة العمال والفلاحين عن ١٠ أعضاء، أن يتم اختيار اثنتين على الأقل من فئة المرأة، كما يتم اختيار اثنين من شباب المرشحين، خامسا- وردت بعض ملاحظات فى التطبيق العملى لشروط صحة الصوت الانتخابى، حيث وجدت شكوى من بعض التراجع عن نسبة النصف عمال وفلاحين، ولكن تم تلافى ذلك بعد الشكوى، سادسا، خلال فترة الإعداد للمؤتمر الانتخابى، (من ١٨-٢٠ أغسطس)، شهدت هذه الفترة عملاً غير عادى سواء من قبل مسئولى الاتصال السياسى أو مندوبى أمانة التنظيم المركزية، أو من قيادات الحزب. حيث تم خلال هذه الفترة القيام بالمهام التالية: بالنسبة لمندوب أمانة التنظيم المركزية على كافة الوحدات الحزبية فقد عمل على التحقق من حصول أمين الصندوق أو من ينوبه على كشف بأعضاء الوحدة الحزبية، والتأكد من الاتصال بهم، ومعرفة كيفية الاتصال هل كان شخصيا أو تكليف أعضاء آخرين بالوحدة، هل استلم مندوب الوحدة الحزبية الملصقات الحزبية الإرشادية - وعددها ٥ ملصقات، ومساعدة مندوب الوحدة الحزبية فى تجهيز مكان وتوقيت انعقاد المؤتمر، قيام مندوب الوحدة الحزبية بتعليق الملصقات الحزبية فى أماكن بارزة، ومعرفة عدد الأعضاء الذين طلبوا التقدم لعضوية الوحدة منذ الإعلان عن انتخابات، ومعرفة عدد المسددين لاشتراكات ٢٠٠٧، والتحقق من مدى ملائمة مكان انعقاد المؤتمر. كل ذلك تم من خلال استمارة متابعة يقوم بتحريرها مندوب أمانة التنظيم المركزية، سابعا، وتم تسجيل بعض الملاحظات على فترة الإعداد لانعقاد المؤتمر الانتخابى للوحدات الحزبية، منها:

١ - بالنسبة لاستلام كشوف العضوية كان هناك بعض التراخى من لجان الإشراف الفرعية.

٢ - تم تسليم الكشوف لأمين صندوق الوحدة لكافة المسددين، ولكن لوحظ وجود بعض المسددين دون وجود أسمائهم بكشف العضوية المستحدث.

٣ - بعض أماكن انعقاد المؤتمرات الانتخابية كانت لدى أعيان البلد سواء كان عمدة أو خلافه، ولم تكن فى مقار خاصة لهذه المؤتمرات.

٤ – لوحظ سيطرة أمين الوحدة على كل المعلومات عن الوحدة، وهو عادة ما يكون من أعيان البلد.

ه – ترتب على النتيجة السابقة محورية دور أمين الوحدة الحزبية فى الترشيح وحشد الأصوات.

٦– لوحظ عدم وعى بعض هؤلاء الأمناء بدورهم القاعدى فى الحزب من حيث إنهم أساس الحزب وسنده.

٧ – تم توزيع الملصقات من قبل المستوى المركزى وإعطاء عدد ٢ أو ٣ لكل وحدة، وبالتالى التقليل من هدر الملصقات.

٨ – وقدمت بعض الشكاوى من ارتفاع رسوم الترشيح أو الاشتراكات. خلاصة الأمر أن فترة الإعداد كانت فترة حركت المياه الراكدة، وعملت على نشر الوعى الانتخابى وأهمية الصوت الانتخابى، على الرغم مما شابها من سلبيات جزئية، ثامنا، فترة عقد المؤتمرات الانتخابية على مستوى الوحدات الحزبية (من ١٨ أغسطس حتى ١٠ سبتمبر): كان للقرار الحكيم الذى أدرك ضرورة أن يتعدى عدد المرشحين ٢٠ إلى ٢٥ حتى لا يظهر انتخاب هذه الوحدات دوره فى عدم إظهار الانتخابات وكأنها ممارسة فى عمليات التزكية الحزبية. وقد ترتب على هذا القرار تعدد المؤتمرات فى اليوم الواحد، وبالرغم مما أثاره من بعض الصعوبات العملية، فإنه قام بتحفيز الأعضاء سواء كانوا ناخبين أو ناخبات أو مرشحين، ووسع قاعدة المرشحين. ولقد اتسمت تلك الفترة بهدوء نسبى، حيث شهدت بعض المؤتمرات مشادات، كما اتسمت بسخونة غير عادية، خاصة فى مؤتمرات الجبهات (جبهة مقابلة لأخرى)، وظهور القوائم بأسماء أعضاء كل جبهة، وبدا وكأن أجواء انتخابات المجلس النيابى عادت فى شكل جديد، وتم ظهور أسماء وانزوائها رغم بريقها يوم المؤتمر الانتخابى، وهو ما أضفى مزيداً من الثقة والطمأنينة تجاه العملية الانتخابية باعتبارها عملية جادة ومصيرية للحزب. وعمل مندوبى الأمانة المركزية على تحييد رؤساء المؤتمرات المنحازين لطرف على حساب آخر، بالإضافة إلى العمل على تحييد أعضاء لجان الإشراف الفرعية. ولم يخل الأمر من

بعض الملاحظات السلبية مثل تحيز بعض أعضاء لجـان الإشـراف سـواء الفرعية أو الرئيسة (مستوى المحافظة)، وقد تجلى ذلك فى ترتيب الأسماء حيث النظام المعمول به هو نظام الترتيب الأبجدى، ولكن فى بعض الأحيان يتم تقديم أسماء دون غيرها اعتقادا بأن الناخب لن يقرأ كـافة الأسماء. هذا بالإضافة إلى بعض التقصير فى تسليم دفاتر سداد الاشتراكات أو التيسير فى إتمام أوراق العضوية، ووجود بعض التحيز الاجتماعى لطرف على حساب آخر. الخلاصة أن تجربة الحزب الوطنى جديرة بالتأمل، فتجربة عملت على تحريك المياه الراكدة، وعملت على نشر ثقافة الانتخابات، وليس التزكية، وعمدت إلى دفع الفئات العازفة عن المشاركة صوب مقدمة المشاركين مثل المرأة والشباب، ودل هذا على جدية التوجه التنظيمى فى دمج هذه الفئات المهدور حقها السياسى فى العملية السياسية. كما أثبتت فاعلية منطق الفكر الجديد فى الإصلاح من الداخل حيث دفعت مناطق كثيرة إلى تفعيل سياسى كبير خاصة فى تلك المناطق التى لم يمنح فيها المصوتون فى انتخابات ٢٠٠٥ أصواتهم للحزب الوطنى.

(٥)

تنبع أغلب مشكلات بناء المؤسسة الحزبية فى مصر من أن القائمين على كل حزب يبنون الحزب فى صورة دولة مصغرة، وليس فى صورة ممثل سياسى لجزء من الجماعة السياسية المرتبط بها بعض القطاعات المجتمعية، وليس كل المجتمع. وربما هذه واحدة من المشكلات المعقدة الموروثة من النظامين الناصرى والساداتى اللذين كانا يتصوران أن السياسة هى تعبير عن آلية إجماع سياسى تتجسد فى تنظيم سياسى شامل واحد، بعكس التصور الديمقراطى الذى يقوم على أن الحياة السياسية هى تعبير عن تنظيم للاختلاف السياسى، وهذا الاختلاف السياسى يتجسد فى الاختلاف بين أحزاب سياسية متعددة الرؤى تجاه المصلحة العامة. بعبارة أخرى، إن عملية التحول السياسى فى مصر لا تتطلب فحسب إصلاحًا حزبيًا جزئيًا، ولكن تتطلب إعادة بناء قواعد جديدة للحياة الحزبية. وبسبب التوافق المجتمعى على ضرورة الإصلاح من

الداخل تم بناء اعتراف سياسى بمنهجية مختلفة لطبيعة وآليات بناء المؤسسة الحزبية فى النظام السياسى المتحول للديمقراطية عن تلك المنهجية المؤسيسة الحزبية المتعارف عليها فى حالة استقرار السلطة والتداول السلمى لها. وهذا على النحو التالى:

١ – فى المؤسسات المستقرة سواء سياسية أو اقتصادية يقوم نموذج العمل على اعتبار أن النظام السياسى يتصور مطالب الأفراد والجماعات متغيرات تأخذ شكل رسائل لهذا النظام، ويعتبر هيئات النظام المنظمة لعملياته ولحدوده. بينما فى النظم التى تعبر عن المؤسسات المتحولة يتشكل النظام باعتباره مباراة أو سلسلة من المباريات تصمم بأسلوب يستهدف تحقيق أهداف منشودة على المستوى القصير وربما المتوسط.

٢ – فى المؤسسات الحزبية المستقرة يقوم نموذج العمل على اعتبار أن كل مؤسسة حزبية لها نظام يقوم بتجميع المطالب الحزبية وبتنميطها من ناحية، والعمل على اختزالها فى سياق سياسات عامة منظور إليها من منظور الموارد العامة للدولة والمجتمع من ناحية أخرى، أما المؤسسات الحزبية غير المستقرة فيعانى نموذجها من صعوبة تجميع المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب عدم الاستقرار الكبير للتوقعات فى التفاعل بين قوى الدولة والمجتمع، الأمر الذى يجعل أسس السياسات العامة لا تدور على أسس مؤسسية مستقرة. فى هذه الحالة يصبح استقرار التحول المؤسسى متعلقًا بمدى وجود نخبة سياسية قوية متماسكة راغبة فى خلق وتصميم مباراة تتصف قواعدها المتغيرة وفق متغيرات تماسك النخبة، وليس وفق متغيرات قواعد الإنصاف والكفاءة العامة، وتقوم هذه النخبة باختيار العمليات التى تستطيع تحقيق إنجاز متراكم فى نطاقها ولا تعرض نفسها لهبات مطالب اجتماعية وسياسية مستحيلة منظور إليها من منظور إدراك النخبة ومقتضيات تماسكها.

٣ – فى المؤسسات السياسية المستقرة سواء حزبية أو غيرها يكون النموذج المسير لها معتمدا على عدم الفصل الصارم بين المقتضيات السياسية والمقتضيات الاقتصادية على المستوى الكلى، بعبارة أخرى، تعتبر العملية السياسية عملية تفاعلية داخل النطاق الاقتصادى، وتعتبر فى نفس الوقت العملية الاقتصادية عملية تفاعلية داخل

النطاق السياسى، فتتم مراعاة المتغيرات الاقتصادية والسياسبة فى سياق أى سياسة عامة محددة، أما فى المؤسسات السياسية غير المستقرة سواء حزبية أو غيرها، فالنموذج المسير للأحوال يقوم على التقسيم الوظيفى للجماعات والشلل الحزبية، بحيث يتم هيكلة نخبة صنع القرار فى تصورات أحادية وقطاعية. الأمر الذى يجعل التعامل بفاعلية مع المتغيرات الكلية للسياسة أو الاقتصاد عبئًا كبيرًا على هذه النخبة. وتصمم هذه النخبة على رفض أى تصور كلى اعتمادا إلى إيمانها بأن فى التجزئة المستمرة للسياسات والأفعال يتم التقدم المتتالى. فى إطار الاعتبارات الثلاثة العملية الكبرى باعتبار مصر من الدول المتحولة تجاه المؤسسات المستقرة قام المؤتمر التاسع بإعادة هيكلة إطاره التنظيمى الحاكم على النحو التالى:

١ - التلاؤم مع مقتضيات التعديل الدستورى للمادة ٧٦ من خلال إحداث آلية لاختيار مرشح الحزب للتنافس على منصب رئيس الجمهورية، وتوضيح القواعد التى تتبع فى مثل هذا الاختيار، فضلا عن وضع تعريف وحد واضح للهيئة العليا للحزب والتى تقوم بهذا الاختيار، وما يسند لها من اختصاصات، والتأكيد على التزام الهيئة البرلمانية بتأييد مرشح الحزب.

٢ - إحداث مرونة أكبر فى التفاعل والتواصل الحزبى الداخلى من خلال الآليات التالية:

(أ) إضفاء مرونة على الهيكل التنظيمى من خلال إمكانية إحلال الدائرة الانتخابية كمستوى تنظيمى محل مستوى القسم أو المركز.

(ب) إضافة كل من تشكيلات الأمانة العامة والهيئة العليا للحزب إلى المستوى المركزى.

(جـ) تقليل المدة البينية لانعقاد المؤتمر العام للحزب مع توسيع نطاق مشاركة أمناء الوحدات الحزبية فى هذا المؤتمر، فضلاً عن تأكيد تمثيل الوحدات الحزبية فى مؤتمر المحافظة السنوى، وذلك من خلال اشتراط حضور ما لايقل عن ٣٠٪ من أمناء الوحدات الحزبية لهذا المؤتمر.

(د) زيادة نسبة الحضور المطلوبة لصحة انعقاد مؤتمر الوحدة الحزبية الانتخابية مع ضمان نسبة تمثيل محددة للمرأة والشباب داخل المؤتمرات الحزبية فضلاً عن زيادة نسبة الحضور لصحة انعقاد الوحدة الحزبية.

(هـ) شمول المكتب السياسى للحزب لأعضاء كتب هيئة الأمانة العامة مع إضفاء مرونة أكبر فى تشكيلات الأمانات المركزية من خلال إعطاء الحق للأمانة العامة فى زيادة أعضاء هذه الأمانات أو هيئات مكاتبها وفقاً لما تقتضيه المصلحة.

(و) إدخال تعديل على تشكيل الأمانة العامة واختصاصات المكتب السياسى بما يتسق مع إنشاء الهيئة العليا، وما أسند إليها من مهام.

(ز) توسيع مشاركة أعضاء الحزب فى اختيار مرشحيه لخوض الانتخابات البرلمانية.

٣ - تعزيز المسار الديمقراطى فى إدارة شئون الحزب على النحو التالى:

(أ) اشتراط أن يكون أمين الوحدة الحزبية وكذلك أمين القسم / المركز من بين الأعضاء المنتخبين، وفى حالات ضيقة ومحددة يمكن لهيئة مكتب الأمانة العامة أن تقرر غير ذلك.

(ب) النص بصراحة على مفهوم الدورة الحزبية وتقليل مدتها الزمنية إلى أربع سنوات للمستوى المركزى ومستوى المحافظة أو للقسم /المركز، وسنتين فقط بالنسبة للوحدة الحزبية على النحو الذى يقلل المدة البينية لإجراء الانتخابات.

(جـ) ضمان نسبة تمثيل محددة للمرأة والشباب داخل لجنة الوحدة الحزبية.

(د) اشتراط موافقة ما لا يقل عن ٥٠٪ من الحاضرين فى المؤتمر العام لإقرار القائمة الموحدة للأعضاء الثلاثين المرشحين من قبل المكتب السياسى لعضوية الأمانة العامة.

(هـ) إدماج قيادات مستوى المحافظات فى المستوى المركزى من خلال اختيار ممثل لكل محافظة فى تشكيل الأمانة العامة على أن تكون العضوية فى الأمانة العامة لربع ممثلى المحافظات كل عام من أعوام الدورة الحزبية.

(و) ضمان جدية لجنة الإشراف على انتخابات الحزب من خلال تصويت المؤتمر العام على اختيار أمين أمانة القيم والشئون القانونية مع باقى أعضاء الأمانة العامة.

٤ – التواصل الحزبى مع الجماهير من خلال تسيير العضوية، ومع إمكانية إجراءات الحصول عليها من خلال البريد الإلكترونى. ويمكن من خلال تحليل ممكنات وقيود هذه القواعد التنظيمية الجديدة القول بأن الحزب الوطنى فى هيكله التنظيمى يجمع بين أربع سمات تنظيمية: أولاً، بناء قدرة على الإدراك والتعامل مع المشكلات التنظيمية والمعرفية الإدراكية على المستويات والوحدات الأدنى بدون تصعيدها بالضرورة إلى المستويات المركزية، ثانيًا، القدرة الإشرافية والتوجهية للمستويات المركزية من خلال القدرة على بناء توافقات تقود المسارات المختلفة للمستويات الدنيا التنظيمية، ثالثًا، بناء قدرات وقواعد للتفاعل والمشاركة داخل الوحدة الحزبية الواحدة مع العمل على تسلسل هذا النمط من التفاعل والمشاركة إلى أعلى، رابعًا، بناء قدرات تنظيمية لفرض قواعد للحفاظ على تماسك الحزب خلال عملياته التفاعلية المختلفة والمتعددة. من المنتظر أن يطور الحزب هيكله التنظيمى بالاقتراب من نموذج المؤسسات السياسية المستقرة التى تحدثنا عنها فى الربع الأول من المقال. إن الحزب الوطنى بعد إطلاق الفكر الجديد من خمس سنوات مضت يتطور نحو هيكل فعال حزبيًا، ولكن إذا استمر هذا التطور دون أن يصاحبه تطور مماثل للأحزاب السياسية الأخرى تصبح المخافة كل المخافة أن يتحول إلى حزب طاغٍ من الناحية السياسية والتنظيمية، وتتضاءل فرصة التبادل السلمى للسلطة.

الفصل الرابع

الصراع من أجل التقدم والمواطنة الدستورية

(١)

علميًا التغيير لا يعنى بالضرورة التقدم، فيمكن أن يكون هناك تغيير لا يمثل تقدمًا بأى معنى. التغيير يمكن أن يمثل تراجعًا تاريخيًا عن قيم تقدمية وتنويرية هامة كما حدث فى ١٩٥٢ . فالتقدم هو الانتقال إلى حالة كيفية أعلى فى تطور تنظيم المجتمعات الإنسانية، وهى حالة لانفراج إنسانى ممتد ناحية مشاركة عدد أكبر من الفئات والطبقات فى نظام الحكم، و تطور تكنولوجى أعمق، وتنظيم مجتمعى أكثر إنصافا. هذه فلسفة التقدم من حيث إنها ترفض أى تغيير مدفوع بقيم السلفية المتحجرة، ورامٍ لذبح العقلانية الفردية، وناشر لأداء تنظيمى متخلف. وربما لأول مرة منذ ١٩٥٢ يظهر فى الحياة السياسية المصرية شعار التقدم كقيمة سياسية ثقافية. فقد اعتدنا أن نألف قيم سياسية مثل العدالة والوطنية والإنسانية وما على منوالها دون أن نتجرأ على ذكر أن أصل كل هذه القيم هى قيمة التقدم. فالتقدم هو القيمة العليا للتاريخ الإنسانى، وليس الرضا أو التغيير. قيمة التقدم تعلى من الفعل السياسى والاجتماعى وتنقله إلى أيدى وأقدام الفئات والطبقات المغلول انطلاقها بسبب سياسات النظام السياسى أو الاجتماعى أو الثقافى أو الاقتصادى. نعم مصر تتقدم بنا؛ لأننا لا نريدها أن تتغير بنا إلى المجهول، وإلى هويات مطلسمة وأجندات نعرف ما تستبطنه من مصالح خاصة وضيقة فى بعض الأحوال أو مدفوعة من عواصم قريبة أو بعيدة.

السؤال كيف تتقدم مصر بنا؟ دعنا نأخذ حالة إضراب موظفى الضرائب العقارية عن العمل. عبر المهندس أحمد عز رئيس لجنة الموازنة بمجلس الشعب عن رفضه لأسلوب المعالجة "العاطفية" فى حل مشكلة موظفى الضرائب العقارية، المستمرين فى إضرابهم لليوم الثامن على التوالى، للمطالبة برفع أجورهم المتدنية، أسوة بزملائهم العاملين بمصلحة الضرائب، ونقل تبعيتهم من المحليات إلى وزارة المالية. يأتى ذلك فيما شهدت لجنة الخطة فى اجتماعها تحذيرات شديدة اللهجة من قبل الأعضاء الذين انتقدوا سياسة "التجاهل" الحكومى لموظفى الضرائب العقارية المعتصمين أمام مجلس الوزراء، مطالبين بالتوصل لحل يرفع عنهم المعاناة ويتجاوب مع مطالبهم من أجل إنهاء اعتصامهم فى هذا البرد القارص. وقال عز: علينا أن نستمع إلى حديث الأرقام ولا داعى لخلط العاطفة والحقائق، مشيراً إلى وجود خلل واضح ما بين قيمة تحصيل الضريبة والأجور، إذ إن القيمة المحصلة من الضرائب تتساوى مع الأجور التى يحصل عليها العاملون بمصلحة الضرائب العقارية. وأوضح أن قيمة حصيلة الضرائب تصل لنحو ٤٠٠ مليون جنيه فيما تصل الأجور إلى ما يزيد عن ٣٠٠ مليون جنيه، بينما المعايير الدولية تشير إلى أن كل ٥٠ مليار جنيه يقابلها تكلفة أجور مليار جنيه. وفيما أكد أن اللجنة تبدى انحيازاً كاملاً مع المطالب برفع أجور ومستحقات كافة العاملين بالدولة. بعبارة أخرى، إن التقدم لا يحدث إلا من خلال تحقيق الكفاءة الإدارية والكفاءة التمويلية.

من جانب آخر، اعترف إسماعيل عبد الرسول رئيس مصلحة الضرائب أن موظفى الضرائب العقارية يعملون فى ظروف قاسية، وأنهم فى بعض الأحيان يسيرون ما بين ١٠ إلى ٢٠ كيلومتر لتحصيل الضريبة بعد أن اعتاد ممولو هذه الضريبة على دفعها. وقال: إننا منذ ثلاث سنوات لم نجد لهؤلاء مقراً بمحافظة الشرقية ولا يزالون يعملون تحت بئر السلم وفى المساجد، مشيرا إلى أن هؤلاء الموظفين يبلغ عددهم ٤٥ ألفًا منهم ٨٠ مديراً عاماً و١٧ وكيل وزارة، وأن ٥٤٪ من هؤلاء يعملون كرؤساء وحدات بالإدارات المحلية بالمحافظات. لكنه أكد فى الوقت ذاته أنهم أحسن حالاً والأفضل بين موظفى الإدارات المحلية، ويأتى ترتيبهم الثانى بعد المعلمين وموظفى التربية والتعليم

فى الحصول على الحوافز التى يحصلون عليها، والتى تصل إلى ٨٠ ٪. وقال إن مصلحة الضرائب العقارية التى تعد من أقدم مؤسسات الدولة، لم يجر لها أى تطوير منذ أربع سنوات، وإنه قبل هذا التطوير لم يكن من حق موظفى الضرائب العقارية ترقيتهم إلى مدير عام أو وكيل وزارة، مشيرا إلى أن مدير المديرية ووكيل المديرية يتبعون مصلحة الضرائب العقارية وباقى الموظفين يتبعون المحليات. وأضاف رئيس المصلحة أن القانون الجديد يعطى وزير المالية سلطة إثابة العاملين وتحسين وضعهم الوظيفى ورفع كفاءتهم وتحسين مناخ العمل، موضحًا أن الهدف من مشروع القانون هو مواجهة التشوهات بالقانون الحالى نتيجة صدور العديد من القوانين المختلفة، التى أثرت على حصيلة الإيرادات؛ مثل تشابك قانون العلاقة بين المالك والمستأجر مع قانون الضرائب العقارية. وأشار إلى أنه فى ظل القانون الحالى ونتيجة عدم تغيير كردونات المدن، فإن هناك عقارات تخضع للضريبة والأغلب لا يخضع للضريبة رغم وجودها بشارع واحد ومحافظة واحدة، مؤكداً وجود شوارع بالقاهرة والجيزة نصفها يخضع للضريبة والنصف الآخر لا يخضع. ولفت أيضًا إلى وجود قوانين خاصة تمنح إعفاء من دفع تلك الضريبة بالأماكن الخاصة بالأحزاب والنقابات العمالية والمهنية ودور العبادة والسفارات والوحدات المملوكة للدولة. وقال إن هناك ٢٠٠ قانون تحمل صيغة الإعفاءات من تحصيل الضرائب، وأشار إلى أن المدن الجديدة ومنها "مارينا" معفاة من الضرائب أيضًا، كاشفًا عن أن حصيلة العام الماضى بلغت ١٩٥ مليون جنيه فقط، من المنتظر أن تصل إلى مليار جنيه عند الموافقة على مشروع القانون الجديد. وأوضح أن القانون الجديد سوف يخفض سعر الضريبة إلى ١٤٪ كشريحة موحدة وسيجعل جميع العقارات على مستوى الجمهورية خاضعة للضريبة، بما فى ذلك القرى، إلا أنه أكد فى نفس الوقت أن هناك حداً للإعفاء سوف تتمتع به معظم العقارات الموجودة بالقرى لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية. وقال إن هناك ثلاثة معايير لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ستحدد القيمة الإيجارية للعقار، وهى مستوى البناء وموقعه الجغرافى، واتصاله بالمرافق والخدمات. فى عبارة أخرى إن التمرد لا يدل فى بعض الأحيان على تردى الحالة المعيشية على الإطلاق، ولكن فى إطار المقارنة مع فئات أخرى أو مجموعات أخرى فى نفس الفئة.

نحن نتقدم بالقدرة على الاعتراض من جانب فئات تشعر بغبن نسبى بالنسبة للفئات الأخرى. نحن نتقدم بالقدرة على التفاوض من خلال قنوات الدولة، وهذا توسيع لنطاقها وخلق لهوية جديدة للدولة باعتبارها دولة كل المصريين. ويؤخذ على الدولة أنها لم تسارع حتى الآن فى تنظيم حق الاعتراض عليها، وبالتالى فى تنظيمه يتم خلق أسلوب إنسانى وفعال لبناء علاقات ثقة بين الدولة والمواطنين. من خلال تنظيم الاعتصام والإضراب بشأن الحقوق يتم بناء الدولة ذات الهوية الدستورية.

٢ – المواطنة بالمعنى الدستورى

كان فتحا عظيما عندما أقر الشعب ما أراه أهم التعديلات الدستورية، ألا وهو المادة الأولى والتى تنص على "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة، والشعب المصرى هو جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة". هذه المادة استكملت البناء القانونى والمعرفى لمفهوم المصرية. فمن ناحية، هناك قانون للجنسية ومادة ٤٠ فى الدستور التى تعطى الحق فى المراكز القانونية المتساوية غير المشروطة. ولكن يبدو أنهما لم يثبتا كفايتهما فى استكمال الإحساس بمفهوم المواطنة. فجاءت المادة الأولى لتقول إن هناك مفهوماً معنوياً يجمع كل المصريين معا بصرف النظر عن أى شىء آخر تحت لقب مواطن. بعبارة أخرى، ان مفهوم المواطنة ليس فقط مفهوما قانونيا، بل مفهوماً معرفياً وأخلاقياً. الأمر الذى يرتب ويؤسس عليه أن قيام أى فرد بالتعبير والسلوك المتضمن أى اعتداء على المفهوم يعتبر اعتداء على الدستور ذاته. هذا حيث ان المادة الأولى عن المواطنة هى فى الباب الأول المعنون "الدولة"، الأمر الذى يشير إلى أنه إذا كانت هناك ممارسات مجتمعية تمييزية ومعيبة يقوم بها بعض الأفراد فى مواجهة أفراد آخرين، فهذا لا يمكن أن يحدث ويوجد فى نطاق الدولة لما تمثله وتؤكده من وحدة الجماعة البشرية على أرض مصر. بعبارة ثالثة، إن المادة الأولى بوصفها حاكمة ومعدلة فى تفسير ما يليها تجعل من هذا المفهوم هو الأساس الدستورى الأصيل وعمود وجود الدولة المصرية. ولكن هذا القول لا يحسم

لنا المسار الدستورى للمسألة بشكل كامل، هذا؛ لأن الدستور يضع تقديراً عالياً لقيم وتقاليد المجتمع والعمل على الحفاظ عليها كما تظهر فى الباب الثانى المعنون "المقومات الأساسية للمجتمع". بل ويتعدى الأمر مسألة التقدير إلى مسألة النص فى الفصل الأول من الباب الثانى على " المقومات الاجتماعية والخلقية" التى تعظم من الفهم التقليدى للحياة. الشأن الذى يمكن معه القول إنه ربما فى الباب الثانى ما يمكن تفسيره بشكل يناقض الباب الأول. ويلح السؤال: هل الدولة تحتوى المجتمع أم المجتمع يحتوى الدولة؟ هذا ليس سؤالا نظريا فلسفيا، بل سؤالا عملياً وواقعياً.

إذا كانت الإجابة على السؤال بأن الدولة تحتوى المجتمع، وتقوده فى قيمه وتصيغ مشاريه أضحى على المشرع البرلمانى والمحاكم بدرجاتها المختلفة وأنواعها المتعددة والحكومة والإدارة العامة أن يوقف فى الحال العمل بكل الممارسات التمييزية بين المواطنين اعتمادا على أولية مفهوم المواطنة المعتمد على أولوليه مفهوم الدولة. أما إذا كانت الإجابة بأن المجتمع أرحب من الدولة وأن الدولة جزء هام، ولكن فى نهاية الأمر جزء وليس كلاً، صار هناك استمرار للممارسات التمييزية وربما يستفحل الأمر، هذا لأن ليس كل التفاعل المجتمعى يتحكم فيه منطق المراكز القانونية. وهكذا تطور الأمر إلى الخلخلة بين مفهوم المجتمع الذى يسمح بممارسات تمييزية، ومفهوم الدولة والذى هو جزء، ولكنه جزء هام ومؤثر فى المجتمع ككل، وتتبنى مفهوم المواطنة. وربما كان هذا السؤال يدور فى عقل المهندس نجيب ساويرس عندما تقدم برغبته فى شراء بنك القاهرة. الإشكالية هنا ليست إشكالية ذات طابع اقتصادى، ولكن ذات طبيعة دستورية. وتثار المسألة أيضا بالنسبة لحملة حزب الوفد فى طلب الاكتتاب الشعبى لشراء بنك القاهرة.

قام المجلس القومى لحقوق الإنسان بإصدار وثيقة "إعلان حقوق المواطنة - القاهرة ٢٠٠٧". ويمكن إبداء الملاحظات التالية على الوثيقة فى سياق مدى ما تقدمه من إجابة على السؤال المحورى للمقال: هل وفقًا للدستور المصرى الدولة أعلى من

المجتمع أم بالعكس؟ أولا: تجاهل المفهوم الاقتصادى للمواطنة، حيث تم التأكيد على ذكر التعديلات التشريعية والسياسية والثقافية دون التعديلات الاقتصادية. هذا فضلاً عن أنه تم التعامل مع قضية البطالة والمواطنة فى إطار الاحتياج للتشغيل. وبالتالى جاءت معظم التوصيات كتوصيات معيارية أخلاقية، وكأن المواطنة قضية مرتبطة بالعدالة الاجتماعية مع أنها فى الأساس مسألة هوية دستورية، وليست حتى ضمن الحقوق الدستورية المتضمنة فى الباب الثانى كله. ثانيا، تم التعامل مع قضية الأوراق الثبوتية فى إطار أولوية الدولة على المجتمع رغم أن هذه المنظمات هى منظمات المجتمع المدنى الذى هو جزء من المجتمع العام. حيث دعت الوثيقة فى التوصية ٢٣ إلى ضرورة إجراء مراجعة تشريعية شاملة لتعديل أى قوانين تتضمن شبهة التمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة أو الانتماء السياسى. واستمر هذا المنهج يشكل منطق الوثيقة كما ظهر فى التوصيتين التاليتين ٢٤ و٢٥. ثالثا، جاءت الوثيقة موزعة الاهتمام بمختلف القضايا على ساحات حقوق الإنسان، فتم التعامل مع التعذيب والمصريين فى الخارج والمنظمات غير الحكومية والموقف والآليات الدولية، بعبارة أخرى جاءت الوثيقة مفتتة فى الاهتمام. وأعتقد أن الوثيقة رغم ميلها إلى إعلاء مفهوم الدولة على المجتمع، إلا أنى أعتقد أن الوثيقة لم تقصد ذلك فى بنائها المنطقى حيث أعتقد أن من قام بصياغة الوثيقة كان يقصد على الأرجح تغليب مفهوم المدنية والذى يمكن أن يفهم ليحتوى مقولات دينية ذات امتداد خارجى، ولم يكن يقصد فى يقينى ما أقول به من مفهوم "المواطنة كهوية دستورية للدولة".

ربما أقرب معنى لمفهوم المواطنة كهوية دستورية يوجد فى "وثيقة المواطنة المصرية" التى صدرت عن الحزب الوطنى ٢٠٠٤. قالت هذه الوثيقة إن هذا المفهوم "...يكون بمثابة عقد جديد بين المواطن والدولة، وأداة للتوعية والتحفيز السياسيين من ناحية، وآلية لتغيير البنية الثقافية الإرية من ناحية أخرى، حيث يستطيع المواطن أن يتمسك بأحكامها لتيسير ممارسته لحقوقه". فالمواطنة بهذا المعنى عقد هوية وآلية تيسير للمواطن فى مواجهة قوى الدولة والمجتمع. المواطنة كهوية دستورية هى آلية تغيير اجتماعى ممتد. لهذا تمتنع الثعالب الصغيرة.

٣ - توطين النوبة والهوية الدستورية

فى نوفمبر ٢٠٠٥ عقد المؤتمر القبطى بواشنطون، واعْتُبِرَ النوبيون أقلية مضطهدة وحسب، بل نادى البعض بأن هناك تمييزًا عنصريا يمارس ضد الإخوة النوبيين. فى هذا المؤتمر أطلق حجاج حسن أدول، وهو كاتب وقاص نوبى لامع، دعوته لتفجير الصحوة النوبية. وبان أن هناك تحالفًا يبنى ويصاغ بين كبار السن لأقباط المهجر المهندس عدلى أبادير ورئيس الأقباط المتحدين المدعى فى الغرب - ظلما - أن الأقباط يتم اضطهادهم بشكل منهجى من جانب الدولة المصرية، وبين الداعى الجديد لصحوة النوبيين حجاج أدول. وأصدر أدول هذه الصيحة فى كتاب مهدى إلى عدلى أبادير. هذا بالإضافة إلى أن أدول صاغ صيحته على أساس أن النوبيين يشكلون مسألة هوية لغوية وحضارية تم سحقها نتيجة لطغيان الشمال المصرى. من ناحية أخرى، فى إبريل ٢٠٠٧ عقد مؤتمر النوبة الأول فى القاهرة تحت عنوان "النوبة بين التوطين والتطوير"، وقامت هيئة ألمانية فاعلة فى مجال حقوق السكان بتمويل المؤتمر. ونظم المؤتمر" المركز المصرى لحقوق السكان". وبدا أن هناك من يسعى لتدويل وتسييس وتثوير قضايا النوبيين. وتحركت الدولة، أولاً، من خلال ترتيب لقاء بين قيادات النوبة ومحافظ أسوان لتقصى مشاكلهم وما يعانون منه. ولكن ظهر أن هذا الإجراء كان غير كاف، وأنه لابد من قياس حجم المشاكل على الطبيعة. فتم القيام بزيارة ميدانية لقرى النوبة الجديدة: توماس وعافية وسيتى وكلابشه. ونتيجة هذه الزيارة صنع قرار قيادى حاسم بأولوية توطين أهالى النوبة بجوار شاطئ بحيرة السد العالى. هذا على أن يقوم الاتحاد الأوروبى بتمويل الحياة الزراعية فى هذه المنطقة. وتم إطلاق المشروع القومى للزراعة العضوية تحت قيادة المنسق العام للمشروع د.سيد الباز كآلية لإعادة بناء المجتمع المحلى الجديد لأهالى النوبة، بما يتضمنه من زراعة وعمليات تصدير وتصنيع لمنتجات عضوية صديقة للبيئة، وهذا حدث بمساندة وزير التجارة والصناعة، ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجلس التدريب الصناعى بوزارة الصناعة، ومركز البحوث الزراعية، ورئيس قطاع الزراعة الآلية بوزارة الزراعة. علما بأن هذا من المشاريع القومية التى دمج فيها ثلاث شركات من القطاع الخاص مع قطاع الدولة مع الممول الأوروبى.

هذه السلسلة من الإجراءات والقرارات تعكس بحق مفهوم "المواطنة كهوية دستورية". هذا على النحو التالى: أولا، استعادة النوبة لأهلها ليست مجهودا منفرداً من جانب الدولة، كان نقل أهالى النوبة إلى منطقة كوم أمبو جزءًا من الآثار المترتبة على بناء السد العالى وساعد فى سبيل ذلك آنذاك القوات المسلحة من ضمن هيئات عدة فى الدولة، ولم يكن ذلك مجهوداً دوليًا فحسب، بل مجهودا مشتركا من القطاع الخاص والمساعدات الدولية. بعبارة أخرى، إذا كانت الاعتبارات التنموية فى الستينيات من القرن الماضى قادت إلى التضحية بالهوية النوبية، باعتبار أن المكان هو جزء من الهوية النوبية، فاعتبارات المواطنة فى ٢٠٠٧ هى التى ألزمت الدولة والمجتمع على تصحيح هذا الخطأ التاريخى، ثانيا، إن اعتبار الهوية الدستورية كأساس لمفهوم المواطنة سيعمل على إعادة صياغة جديدة للهوية المصرية ليست فقط بالمعنى الثقافى المتعارف عليه، ولكن الأهم بمعنى المشاركة فى عملية توليد الثروة القومية، حيث إن النوبيين لن يتم التعرف إليهم من الآن لا نتجه لهذا المشروع القومى، كشاغلى مهن فى أسفل السلم الاجتماعى، ولكن كمنتجين ومصدرين، وستصبح نوبة القرن الواحد والعشرين قبلة لأنماط من السياحة البيئية، ثالثا، إن الهوية الدستورية كأساس للمواطنة ستخلق آلية دمج جديدة، ليست قائمة على أساس الدين أو الجهة أو المذهب أو اللغة، ولكن على بناء لغة عربية جديدة تعكس كل مكونات الشعب المصرى، رابعًا وأخيراً، إن الهوية الدستورية كأساس للمواطنة ستعمل باعتبارها أداة اتصال مصرى فعال فى حوض النيل، ونموذج يحتذى به من جانب دول جنوب الوادى، لما سيكون له من أثر على تخفيض الصراعات الإثنية والجهوية واللغوية فى هذه البلاد.

عندما يذهب الرئيس إلى نوبة القرن الواحد والعشرين ليدشن بدأ المفهوم الجديد للنوبة كنموذج للمواطنة كهوية دستورية يكون قدا بدأ عبوره الرابع الناجح. كان العبور الأول فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، والعبور الثانى فى العبور بمصر سالمة من لهيب الإرهاب والتطرف، والعبور الثالث فى القدرة على التغيير من الداخل اقتصادياً واجتماعياً، والعبور الرابع فى وصل كل الهويات الفرعية المصرية مع بعضها البعض، بصرف النظر عن مصدرها، مع مزجها فى إناء سعيا لخلق مصر جديدة قادرة على الانفتاح على العالم والتنافس داخله دون الخوف من الانكسار أو التفتت.

طالب حجاج أدول فى ٧ أبريل ٢٠٠٢ قبل شروده فى ٢٠٠٥ بالتالى: "حين يعلن النوبى نوبيته فهذا ليس معناه أن يعلنها باللسان أو الكتابة البسيطة الناعمة، ثم يركن للهدوء، بل أن يمارس نوبيته ويذود عنها، وأن يطالب برد الاعتبار للنوبة، فيتم البدء فى إعاده قطاعات من النوبيين إلى أراضيهم الحقيقية حول البحيرة النوبية... وأن يتم تدريس تاريخ النوبى ولغته النوبية... وأن تقر مخصصات مالية مناسبة من الدولة مع نسبة من المعونات الأجنبية لتنفق فى نوبته...". ما كان هذا يمكن أن يتم من غير أولا صياغة مفهوم المواطنة كأساس للهوية الدستورية، والذى يعتمد فى المرجع الأخير على المادة الأولى فى الدستور والتى أقرها فى صياغتها الجديدة فى ٢٠٠٧ . هل للثعالب الصغيرة أن تدخل إلى جحورها وتنام إلى الأبد؟

٤ - تمكين المحليات وأسس المواطنة

أزاح وزير التنمية المحلية الستار عن بعض الملامح الأولية للهيكل العام للمحليات فى ضوء اللامركزية. فطبقا للتحديث الدستورى الذى تم من خلاله إضافة الفقرة الثانية للمادة ١٦١ بموجب الاستفتاء، الذى أجرى بتاريخ ٢٦-٣-٢٠٠٧، والمنشور بالجريدة الرسمية فى ٣١- ٣- ٢٠٠٧ العدد ١٣ مكرر، تنص الفقرة على " يكفل القانون دعم اللامركزية، وينظم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية، والنهوض بها وحسن إدارتها". وحدد الوزير أربعة ملامح كبرى لهذا الهيكل الجديد للمحليات، وهى: أولاً- أن هناك خمسة شركاء فى تأسيس المفهوم الجديد للامركزية، بجانب وزارة الحكم المحلى وهى وزارات المالية والتعليم والاستثمار والتنمية الإدارية، ثانيًا، بناء مفهوم للمجتمعات المحلية يعكس تنافسية محلية على مستوى المحافظات يقاس بقدرتها على تنمية الاستثمار المحلى، ثالثًا، أن سلطة الموظف العام فى المحليات سلطة ستكون محدودة، لسببين هما، رقابة المجتمع المحلى، وإصدار القوانين والمعايير الموحدة، رابعًا، إنشاء ٥٠٠٠ موازنة مالية لـ ٥٠٠٠ مركز يكون للمراكز فيها الحرية المفاضلة قبل إقرار الموازنة، الأمر الذى يعطى الهيئات المحلية والأفراد فى المراكز

والمحافظات الحق فى رؤية الموازنة مجمعة على مستوى المحافظة، وأيضا على مستوى المراكز. بهذا تستطيع المحافظات المقارنة بين مخصصات الإنفاق لكل محافظة ولكل مركز، الأمر الذى يحقق الشفافية والمحاسبية فى أداء المحليات. بهذه الملامح الأربعة الكبرى يأمل واضعو القانون القضاء على الفساد فى المحليات التى طالما عانت منه هذه الأقاليم.

عدة أسئلة هامة تبرز وتلح على الإجابة: هو ما تأثير ذلك على إقرار توجهات الحاجات الاجتماعية داخل كل محافظة وكل مركز؟ كيف نمنع النظام الجديد من التحول سريعاً إلى صورة أكثر تشوها من النظام القديم، فلا نفوز إلا ببريق الطلاء، ونحصد فسادا أعمق وأكثر انتشارا؟ ما معنى أن تكون المراكز والمحافظات مستقلة؟ ماذا لو أفلس المركز؟ ما هو دور الحكومة المركزية عند الإفلاس؟ هل هناك رابطة بين الاستقلال المالى للمراكز والاستقلال المالى للمحافظة؟ ما هو دور الحكومة المركزية فى تأهيل الهياكل الإدارية والفنية فى المحافظات من أجل الاستقلال المالى؟ هل يتضمن هذا الدور تحديد طبيعية استثمارية لكل محافظة؟ وما هى العوامل الحاسمة فى هذا التحديد؟ وما هو دور الاختيار الديمقراطى الشعبى فى تحديد الطبيعة الاستثمارية فى كل محافظة؟ ما هى حدود تدخل الحكومة المركزية فى المحليات فى ممارسة اللامركزية؟ ما هى العلاقة بين الطبيعة التنموية للمحافظة، والطبيعة الاستثمارية لها؟ كيف يمكن التوفيق بين مسألة عدم الشرعية الدستورية لمنطق الحكم المحلى وبين إفراد استقلال مالى للمحافظات والمراكز؟

تعانى المحليات من ثلاث ظواهر مركبة لابد من التعامل معها بجدية للتفعيل السليم للاستقلال المالى وحرية الاختيار الشعبى: أولاً: التوتر الجهوى الحاد داخل المراكز والمحافظات؟ ثانياً، التوتر والصراع الفئوى والاجتماعى والطبقى داخل هذه المراكز والمحافظات؟ ثالثاً، التوتر القبطى الإسلامى الدائم الاشتعال فى كل مكان فى مصر؟ والسؤال المركزى هو: هل الاستقلال المالى المزمع إنشاؤه سيزيد من إشعال هذه التوترات أم سيعمل كآلية لتخفيض الصراع فى المجتمع ويدعم التكامل المجتمعى؟

من الواضح أننا نريد تشريعا للمواطنة يكون هادياً للدولة والمجتمع فى إعادة هيكلة العلاقات المحلية أو هيكلة القطاعات الرئيسة فى الاقتصاد والمجتمع. هذا التشريع سيساهم فى رسم خريطة طريق للتفاعل فى المحليات بصفة أساسية. ما معالم هذا التشريع المرغوب؟ أولا، القول بأن المواطنة هى مفهوم كلى له تجليات فى الحياة اليومية وهى تساعد على تخفيض الانحيازات المسبقة عند التفاعل بين الأفراد والجماعات، ثانيا، القول بأن المواطنه هى جوهر المجتمع المدنى الذى يمارس بشكل أساسى على المستوى المحلى، ثالثا، القول بأن المواطنة تمثل الهوية الدستورية للدولة، رابعا، القول بأن المواطنة مفهوم يساعد على التصحيح الذاتى للسلوك الإنسانى، خامسا، القول بأن المواطنة هى آلية لتوزيع الفرص، وليس آلية لتوزيع الدخل، سادسا، القول بأن المواطنة هى عملية دائمة مرتبطة بالتطور المؤسسى للدولة والمجتمع، سابعا، القول بأن المواطنة تمثل عملية اتصال بين الأفراد والتجمعات والمجتمعات. فى ضوء هذه المعالم المعرفية السبع تتم صياغة تشريع موازٍ ومدعم لتشريع اللامركزية فى المحليات. بدون مثل هذا النمط من التشريع من الأرجع أن تنحرف اللامركزية عن تحقيق هدفها الأصيل المتمثل فى التمكين الشعبى المحلى للناس والأفراد فى تحديد وتقرير مصائرهم.

إن اضطرابات سنا الطائفية، وانهيارات المبانى فى الإسكندرية، وغرق العبارات فى البحر الأحمر، وغرق الشباب العاطل فى المتوسط، وعذاب العطش والتيه الذى عانى منه الحجاج، وهذا قليل من كثير، يعانى منه الشعب المصرى، هذه الأشياء لا يمكن إيقافها إلا بالمزاوجة بين تشريع للامركزية مع تشريع للمواطنة. التشريعان يكملان بعضهما البعض، ويصححان آثار بعضهما البعض. من غير ذلك ستخرج الثعالب الصغيرة من جحورها للتوحش.

٥ – مفهوم النفقة الاجتماعية الدستورية

فى إطار الحوار الدائر حول القضايا الاجتماعية الاقتصادية الدستورية نواجه معضلة الحديث حول الثمن الاجتماعى للأعمال سواء قامت بها شركات عامة أو خاصة. وعنصرا المعضلة هما: أولاً : تشابك مفاهيم نفقة الملكية الخاصة مع نفقة الإدارة

مع ما أطلق عليه العنصر الأول من النفقة الاجتماعية الدستورية، وهو النفقة التى تتحملها بيئة قطاع الأعمال الخاص أو العام فى سبيل تحسين ظروف التفاعل الاجتماعى مع العناصر السياسية والثقافية فى المجتمع. وثانيها يتعلق بالعنصر الثانى للنفقة الاجتماعية الدستورية، وهو الخاص بالحقوق التنظيمية للعمل والعمال والمستهلكين. وهذه الحقوق التى ليست واضحة فى الدستور الحالى حيث إنها مصاغة بشكل شبه ماركسى، حيث يكثر فيها استخدام عبارة رأس المال غير المستغل. والإشكالية هى ضيق احتواء العنصر الأول وعدم وضوح العنصر الثانى. وتنبع الإشكالية من أن عملية الإصلاح التى تمر بها مصر غير واضح فيها كيف تتفاعل العناصر المفهومية للإصلاح من اقتصاد وإدارة مع تلك الخاصة بالسياسة أو الثقافة. والأرجح فى ظنى أنه ليس هناك صياغة محددة لإصلاح هذه العناصر الثلاثة فى ضوء بعضها البعض. على أية حال دعنا نركز فى هذا المقال على جانب النفقة الاجتماعية الدستورية لما يساهم هذا به من صياغات أولية لربط العناصر الثلاثة بعضها مع بعض. ثلاث قضايا تثار عند الحديث حول هذين العنصرين: أولها: هل يصاغ إصلاح المسائل الاقتصادية الاجتماعية فى إطار الحقوق أم فى إطار الواجبات الدستورية؟ فى اعتقادى أنه فى سبيل النهضة والإصلاح والازدهار الاقتصادى فمن الأصلح أن تتم صياغة هذه القضايا فى إطار الواجبات الدستورية وليس الحقوق الدستورية. وهذا القول يعتمد على ثلاثة اعتبارات:

١ - أن الثقافة السياسية والدستورية المصرية قدمت لأسباب تاريخية اجتماعية مفهوم الحقوق على الواجبات فى العملية الإنتاجية، بل قيدت واجب العمل بشكل كبير بحيث أصبح فى كثير من الأحيان يمكن أن تحصل على حقوق ليست متناسبة لما قدمه الفرد من واجبات. فنلاحظ الفصل فى النص الدستورى بين الحقوق والواجبات، فالدستور المصرى فى الباب الثالث يشمل على ٢٣ مادة من المادة ٤٠ إلى المادة ٦٣. من هذه المواد ٢٣ هناك فقط ٦ مواد فقط تتحدث عن واجبات عامة و١٧ مادة تتحدث عن حقوق عامة.

٢ - يفرق الدستور بشكل عام بين مفهومين أولهما المقومات الاجتماعية والخلقية والاقتصادية. والمقومات من المادة ٧ حتى المادة ٣٩، وثانيهما الحقوق

والواجبات هذا بدون توضيح حيث تختلف الحقوق والواجبات عن المقومات. إلا أن النظرة الفاحصة توضح أن ما يطلق عليه مقومات هو فى الواقع يعمل عمل الحقوق.

٣ – حتى عندما يشير الدستور فى المادة ١٣ إلى أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة يأخذ الواجب وفق السياق معنى الحق. حيث تصبح الدولة وفق الدستور لها معنى الدولة الراعية، والتى ترعى المواطنين حتى فى إطار واجباتهم. هكذا تمد الدولة ظلها الحمائى البيروقراطى على المواطنين. الأمر الذى يشجع الكثير من المواطنين على انتهاج سلوك التكاسل على العمل طالما الحق قائم وغير مرتبط بالعمل. وهذا مختلف عن مفهوم آخر للدولة قائم على عقد مسئولية وشراكة بين المواطنين فى إطار السوق والقانون تتوازن فيه الحقوق والواجبات. وهذا المفهوم هو الذى يسعى إلى ترسيخه دستوريا وعلى مستوى السياسات الفكر الجديد. ثانيا، مفهوم النفقة الاجتماعية الدستورية يعنى بالتحديد أن هناك نفقه للبيئة الخارجية للعمل ورأس المال، والتى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تعديل الدستور. نركز على ثلاثة أنواع من النفقات: نفقة رأس المال وناتجها الربح، ونفقة الإدارة وناتجها نسبة الناتج العام للمنشأة الاقتصادية، والنفقة الاجتماعية الدستورية وناتجها نسبة من الناتج الكلى لقطاع الأعمال بجناحيه الخاص والعام. يمكن تحديد عناصر النفقة الاجتماعية الدستورية فى إطار ما يقوم به قطاع الأعمال من تغيير مضر للبيئة الاجتماعية العامة كأثر لسلوك هذا القطاع فى الدفع للتحديث والتجديد وإعادة هيكلة قطاعات الإنتاج. وينصرف إلى الاستعاضة عن مفهوم رأس المال المستغل وهو المفهوم الموروث من عهد اشتراكية الدولة التى خلقها عبد الناصر. ولتطبيق مفهوم النفقة الاجتماعية الدستورية يتطلب إجراء حسابات ومصفوفات محاسبية واقتصادية للآثار الجانبية للإصلاح بصفة عامة. ويعد تحديد الإجمالى الذى على هذا القطاع أن يدفعه يتم تقسيم الدفع كنسبه تصاعدية من حجم إجمالى الضرر الذى يخلفه النشاط بالنسبة لكل شركة. هذا ويفرد له بند خاص بالميزانية العامة، على أن يستخدم كوسيلة للتعويض الاجتماعى. ثالثا، فى هذا السياق يتم حذف كل ما هو متعلق بمفهوم الرأسمال المستغل واستخدام بمفهوم النفقة الاجتماعية الدستورية. والأثر المباشر لهذا الاستبدال هو فى استعادة الثقة المفقودة

بين رجال الأعمال والجمهور العام. حيث إن هذا المنطق من الحسابات العامة سيرتبط فى المقام الأول بزيادة الدور الاجتماعى لرجال الأعمال، ونقلها من خانة المشاعر الاجتماعية والأخلاقية إلى خانة المسئولية الدستورية. كما سوف تحسن من النزعة التسويقية لمنتجات هؤلاء الرجال حيث يجعلهم مسؤلين عن آثار السلوك الاستهلاكى لمنتجاتهم. الأمر الذى سيدفع فى سبيل تحسين الجودة للمنتج المصرى بصفه عامة.

السؤال الكبير هل المشرع المصرى له قدرة سياسية على خلق الأدوات اللازمة لدفع رجال الأعمال لرؤية فاعلية مفهوم النفقه الاجتماعية الدستورية لإصلاح التوازن الاجتماعى المختل اختلالاً كبيرا بسبب إجراءات الإصلاح الاقتصادى؟

٦ - انطلاق ثورة حقوق المواطنة

واحده من أهم ركائز الإصلاح السياسى فى مصر ليس كما يعتقد البعض يتمثل فى الإصلاح الدستورى حيث إن الدستور فى نهاية الأمر هو مسألة كاشفة عن وضع وحالة المجتمع - ولكن أعتقد ويعتقد معى الكثيرون بأنها إصلاح حال المواطنة. حيث إن صلاح حال المواطنة هو المدخل الأكيد لإصلاح حال الجسد السياسى الذى يمثل الدستور رأسه. فثورة حقوق المواطنة المصرية هى الصياغة المصرية لحركة الحقوق المدنية التى شاهدنا تجليات لها فى الغرب، وهى المدخل لتجهيز البيئة المصرية لتحقيق نتيجتين أساسيتين: أولاهما، سيادة فكر وممارسات الدولة القانونية، وثانيتهما، صياغة العلاقات الرأسمالية من أجل الإنصاف الاجتماعى. بعبارة أخرى، ان هناك إستراتيجيتين للإصلاح السياسى: أولاهما، الإصلاح من أعلى حيث يتم التركيز على إصلاح الأبنية القانونية والدستورية، وثانيتهما، الإصلاح من أسفل حيث يتم التركيز على على الممارسات السياسية والاجتماعية. والتفضيل لدى كاتب هذا المقال هو للإصلاح من أسفل. حيث إن النصوص القانونية والدستورية تحتاج إلى من يطبقها ويمارسها لكى يشعر بآثارها المواطن فى الواقع والحقيقة، فالنصوص مهما كان جلالها لاتطبق نفسها، ولكن يطبقها بشر.

فإصلاح عادات البشر الاجتماعية والسياسية هى المدخل للإصلاح السياسى من أسفل. وإصلاح العادات البشرية المجتمعية لمجتمع ما إما أن ينطلق من تصور راديكالى يحاول أن يفرض من خلال الإجراءات البيروقراطية والبوليسية والسياسية تصوراً مثالياً – سواء كان دينياً أو علمانياً على المجتمع، أو ينبع من تصور إصلاحى يقوم على مغالبة العادات والممارسات الاجتماعية والسياسية فى مجتمع ما لكى يسير فى اتجاه التدرج الحاسم تاريخيا. فالتدرج فى إستراتيجية الإصلاح من أسفل ليس تدرجا وفق مقتضى الحال والظروف، ولكن وفق تصور لمكنات المجتمع الثقافية. فالتصور الأول يقوم على الإجبار السلطوى، والثانى يعتمد على المغالبة الثقافية بكل تجلياتها الدينية والسياسية والمعرفية. وإذا استقر الأمر على استراتيجية المغالبة للإصلاح السياسى ينطلق الصراع الاجتماعى والسياسى نحو إفراز ثورة المواطنة. فثورة المواطنة ثورة يقوم بها الأفراد المهمشون سياسيا بقصد دخولهم ومشاركتهم فى العملية السياسية. فهى ثورة لتخليق ممارسات وسوابق قانونية واجتماعية تهدف إلى كسر حالة العزلة والاغتراب والخوف التى يعيش داخلها هؤلاء الأفراد. فالأفراد الذين تم سلب ممتلكاتهم نتيجة انتشار الممارسات الإرهابية فى الصعيد، والأفراد الذين تم إنكار تفوقهم لصالح قيم أصولية فاسدة، والأفراد الذين تم التضييق عليهم من أجل عدم الحصول على فرصة للتنافس العادل، والأفراد الذين تم إنزال القهر بهم بسبب ممارسات ثقافية ضيقة الأفق، والأفراد الذين تم سحقهم بسبب عمل آليات المجتمع الرسمى، أو أفراد تم تدمير حياتهم الاجتماعية والاقتصادية حتى تم دفعهم إلى الانتحار المادى أو المعنوى، كلهم وآخرون لم يتم ذكرهم وهم المخاطبون من أجل هذه الثورة. وفى يقينى أن هناك تسعة عشر حقاً لكل مواطن مصرى يجب أن يحصل عليها مهما كان الأمر، وهى: الحق فى الحياة، الجنسية، المساواة، الملكية الخاصة وممارسة النشاط الاقتصادى والتعليم والرعاية الصحية، العمل والتمتع بظروف عمل عادلة والضمان الاجتماعى، والحرية فى التفكير وإبداء الرأى، والعقيدة والعبادة، الانتخاب والتمثيل النيابى، وتكوين الأحزاب السياسية، تكوين النقابات والجمعيات، وحماية حرمة الحياة الخاصة، فى المعاملة الإنسانية الكريمة وعدم التعذيب، توفير العدالة الناجزة، والحق فى التنقل،

وفى تدوال المعلومات، وأخيرا وليس آخرا، الحق فى بيئة نظيفة. هذه هى الحقوق التى تنادى بها ثورة المواطنة. وهذه الحقوق لا تتجسد بمجردالتمنى أو المناداة بها، ولكن تتجسد فقط من خلال الصراع القانونى والثقافى من أجلها. لا أحد يقول إن الإصلاح رحلة ممتعة، بل هى شاقة وعنيفة فى بعض الأحيان؛ لأن هناك فى المجتمع حق للآخرين أن يتمتعوا بنفس فاعلية الحقوق ومداها. هذا فضلا عن أن هناك ممن فى – السلطة من لا يريد المساواة بين الناس، بل من يرى نفسه بدون وجه حق أسبق من الآخرين فى الحصول على الفرص. فالصراع من أجل المواطنة سيسمح للمصرى لأول مرة فى التاريخ المصرى أن يعيش كريما ومدققا ذاته. يقول الأستاذ صلاح عيسى المؤرخ الاجتماعى ساخرا وممرورا فى نفس الوقت فى تأريخه لسيرة ريا وسكينة: "وهو جهد أرفعه بكل تواضع – إلى مقام حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد الأول حفظه الله، وإلى مقام حضرة أصحاب جلال ملوك الدول الأوروبية الذين خاضوا غمار الحرب العالمية الأولى دفاعا عن معانى الحرية والكرامة وتقرير المصير، ومقام حضرة صاحب فخامة الجنرال السير أدمند اللنبى نائب جلالة ملك بريطانيا على مصر والسودان. سدد الله خطاهم جميعا، ولا حرمنا من عطاياهم التى شملت عبيدهم من رجال ريا وسكينة. اعترافا بما لهم جميعا من أياد بيضاء على أصحاب هذه السيرة. لولاها لما استطاع رجال ريا وسكينة أن يقوموا بما قاموا به من جلال الأعمال". ربما هذا كله حدث؛ لأن ثورة ١٩١٩ لم تكن ثورة برجوازية ديمقراطية حقيقية لكل لمواطنين، حيث تم إعدام ريا وسكينة فى ديسمبر ١٩٢١، سنتين قبل صدور دستور ١٩٢٣ .

٧ – المواطنة الدستورية معركة الحزب الوطنى الأولى

لا شك أن الحزب الوطنى ساهم بإضافات وتحولات جديدة فى الحياة السياسية المصرية، فعدد من القوانين والاجراءات التى ساعدت على التحول والإصلاح لعجلة الإنتاج والانضباط العام فى المجتمع والدولة كبيرة، هذا فضلا عن أنها ساهمت فى خلق مناخ سياسى جديد كان مدفوعا بالإيمان بالفكر الجديد. ولكن ربما العلامة

الأولى للتحول هو انتقال مصر من مفهوم الدولة إلى مفهوم الوطن بالمعنى الدستورى. فمصر بالقطع دولة لها تاريخ واسع وعميق ومتجذر فى التفاعل الحضارى مع الآخرين. ومصر الدولة تعرف بأن لها إسهامات غالبة فى التاريخ الإدارى والثقافى فى محيطها الجغرافى والجيوبلوتيكى العربى والشرق أوسطى والاسيوى والأفريقى. ولكن مع التعديلات الدستورية الجديدة فى ٢٠٠٥ والتى أدخلت تعديلاً على المادة الأولى فى الدستور تقرأ كالتالى: "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى يقوم على أساس المواطنة، والشعب المصرى هو جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة"، بدأ التحول الحقيقى المعرفى فى التأسيس الوجودى والمعرفى والدستورى والقانونى لمفهوم المواطنة. فمصر الدولة العتيقة تتحول لأول مرة فى التاريخ لتصير لها الكينونة الكاملة بعد أن كانت جزءاً من الدولة العباسية، ثم الدولة المملوكية، ثم ولاية تحت الإمبراطورية العثمانية، ثم أعلن استقلالها الاسمى وإن ظلت جزءاً من الحكم الإنجليزى للشرق الأوسط حتى نالت استقلالها كدولة بالمعنى الدولى الكامل فى ١٩٥٤ . منذ ذلك الحين، ورغم إسهامات غير منكرة لعبد الناصر فى تحديث الشعور الوطنى والقومى العربى فإنه تم دائما تغليب منطق الإطار والمحيط القومى العربى، أو حتى عند السادات الشرق أوسطى أو المتوسطى على منطق النواة التى هى مصر، فتمت رؤية وتعريف مصر دائما فى إطار الخارج الإقليمى، وليس الداخل المصرى. وكانت أول الإرهاصات نحو المواطنة كمفهوم حاضرة فى دستور ١٩٧١ عندما تم الرجوع إلى اسم جمهورية مصر العربية بديلا عن الجمهورية العربية المتحدة، ونذكر أن المثقف الكبير حسين فوزى وقف معارضا وبشدة هذا التغيير فى الاسم، وبالإضافة إلى إقرار الحقوق والمراكز القانونية المتساوية لكل المواطنين فى المادة ٤٠ . ومنذ إقرار الدستور فى صياغته الأولى لم يتقدم مفهوم المواطنة، بل على العكس تماماً تراجع بشدة فى التعديل الدستورى الأول فى ١٩٨٠، عندما تم تعديل المادة الثانية من الدستور إلى اعتبار" مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للدستور". اعتماداً على هذه المادة سرى فى الوعى الشعبى الإحساس العميق بأن الدولة تتشبه بمنحى الدول الدينية فى المنطقة العربية والشرق أوسطية. وانكسر الإجماع الشعبى بأن مصر دولة واحدة موحدة.

وجرت توترات كبيرة بسبب هذا التغيير، وسرت فى المجتمع والدولة روح تمييزية واسعة النطاق، وساعد على ذلك تعمق الروح الإخوانية والسلفية الرافعة لأولوية التمييز بين المواطنين باعتبار ذلك فضيلة يجب أن تتبع فى بعض أركان الدولة والمجتمع الرئيسة. وهذه الروح الشريرة لم يعان منها الأقباط بمفردهم، ولكن شاركهم فى المعاناة أيضا الليبراليون وأنصار القومية المصرية والعلمانيون. حتى جاء الفكر الجديد لينجح بعد حروب ثقافية ممتدة داخل جهاز الدولة فى إدخال تعديل على المادة الأولى لصالح إقرار المواطنة. ومنذ هذا الوقت بدأت مصر تتحلى بمظاهر الدولة الأمة، وبدأ البحث القانونى فى التأسيس القانونى لمفهوم الوطن المصرى الذى يربط الدولة بالأمة.

منذ مدة من هذا المكان تمت الدعوة إلى مفهوم "المواطنة الدستورية"، كمفهوم فقهى للتأسيس التشريعى للمادة الأولى. من ناحية القيم العامة للمواطنة التى سوف تصاغ فى نصوص قانونية، يمكن القول بالقيم التالية: أولا، المواطنة هى مفهوم كلى له تجليات فى الحياة اليومية تساعد على تخفيض الانحيازات المسبقة عند التفاعل بين الأفراد والجماعات، ثانيا، المواطنة هى جوهر المجتمع المدنى الذى يمارس بشكل أساسى على المستوى المحلى، ثالثا، المواطنة تمثل الهوية الدستورية للدولة، بمعنى أن الدولة عمياء أمام ما يفرق بين المواطنين، وأن يكون أساس التمايز بين المواطنين وضعيا وفق مسابقات عامة سواء داخل قطاع الدولة أو القطاع الخاص، رابعا، المواطنة مفهوم يساعد على التصحيح الذاتى للسلوك فى الدولة المجتمع، خامسا، المواطنة هى آلية لتوزيع الفرص، وليس آلية لتوزيع الدخل، سادسا، المواطنة هى عملية دائمة مرتبطة بالتطور المؤسسى للدولة والمجتمع، سابعا، المواطنة عملية اتصال مستمرة بين الأفراد والتجمعات والمجتمعات والجهات.

يمكن القول بمشروعية المواد التالية لتؤسس تشريعا حاكما لنص المادة الأولى بخصوص المواطنة:

١ - مشروع المادة الأولى: "المواطنة هى جوهر الجماعة الوطنية المصرية والرباط الوثيق لكل من يتمتع بالجنسية المصرية".

٢ - مشروع المادة الثانية: "كل من يقوم بسلوك أو فعل تمييزى عام أو الدعوة إليه فى المجتمع أو الدولة يعتبر ذلك من الجرائم المخلة بالشرف".

٣ - مشروع المادة الثالثة: "على كل هيئات الدولة والمجتمع العمل على الدمج بين المواطنين، ومخالفة ذلك جنحة معاقبة بالحبس الوجوبى".

٤ - مشروع المادة الرابعة: "للنيابة العامة تحريك الدعوى العمومية عند ثبات تمييز بين المواطنين ضار بالأمن القومى ومصالح البلاد العليا، وأن تكون لها وضعية الجرائم المتعلقة بأمن الدولة".

٥ - مشروع المادة الخامسة: "الأعمال التى تستمر فى الحفاظ على عدم التميز بين المواطنين تلقى معاملة تفضيلية وفق القانون".

من هنا نبدأ الخطوة الأولى، ولكن لابد من عزم كبير وفاعلية أكبر من كافة هيئات المجتمع المدنى والسياسى والاهلى لتمرير هذه الصياغات فى تشريع.

٨ - المواطنة والرأسمالية الشعبية

فكرة الرأسمالية الشعبية تشير أساسًا إلى انتقال الملكية العامة التى هى ملكية باسم الشعب وتديرها الدولة إلى المالك الأصلى الذى هو أفراد الشعب. بعبارة أخرى، إن مفهوم الملكية الشعبية، رغم أنه غير منصوص عليه فى الدستور والذى يحدد للملكية ثلاثة أنواع وهى: الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية، فإنه يتسق تمامًا من ناحية أولية مع مفهوم المواطنة أكثر من اتساقه مع مفاهيم كالعدالة الاجتماعية أو مفاهيم عقلنة الإنتاج أو مفاهيم تحقيق الرضا العام. الأمر الذى يقول لنا إنه يجب على الحزب الوطنى ألا يبنى إستراتيجية التسويق السياسى لهذا المفهوم إلا على أساس أنها استكمال لمنظومة مفاهيم المواطنة التى تنص عليها المادة الأولى للدستور. هذا؛ لأن المواطنة - فى معناها البسيط والمباشر - هى أن يمتلك المواطن سهمًا فى هذا الوطن، وبالتالى يتم التعامل معه باعتباره شريكا فى ملكية الوطن،

ويترتب على ذلك أن تصير المواطنة – فى أحد وأهم معانيها – عملية انتفاع وتأمين فردى اقتصادى واجتماعى للمواطن قائم على أساس أخلاقى ومعنوى وسياسى لمنطق المواطنة.

الأمر الذى يقول لنا فى سياق هذا الفهم المحدد إن الملكية الشعبية هى مفهوم قائم على الشعبية أكثر منه مفهوم حقيقى من الناحية القانونية الدستورية، بالتالى لا يجب أن يتم تصوير المسألة برمتها وكأنها جزء من عمليات الاستثمار من خلال البورصة أو الدين العام أو الإنفاق العام. بهذا تصير المواطنة عملية استثمار إدخارى، وليست عملية استهلاك، حيث يتم خلق حسابات خاصة فى بنوك الدولة لإدارة هذه الصكوك واستثمارها فى المشاريع العامة أو من خلال البورصة على أن تقتصر فقط على مشاريع طويلة الامد وذات مخاطرة محدودة للغاية. هذا؛ لأن مفهوم إدارة أصول الدولة لا يترتب عليه التنازل من جانب الدولة عن إدارة هذه الأصول للأفراد. فمن الناحية الفقهية القانونية البحتة هناك إشكالية فى التنازل عن الحق، حيث تعتبر فكرة التنازل عن الحق فى المدنى المصرى فكرة غير واضحة وغامضة. وأعتقد أن المنطق الأسلم ليس فى فكرة التنازل، ولكن يجب أن يدور حول فكرة انقضاء الوكالة. ويثار السؤال: لماذا تنقضى الوكالة بالنسبة لإدارة بعض الأصول دون غيرها؟ وعدم الإجابة السليمة على هذا السؤال تفتح الباب واسعا نحو التساؤل والاستغراب حول قانونية تصرفات وسلوك الدولة فى إدارة مرافقها نيابة عن المالك الأصلى الذى هو المجتمع. وبصفة عامة انقضاء بعض جوانب وكالة الدولة يفتح الباب فى إطار فقه نظم الحكم والنظرية السياسية إلى التساؤل: هل ما نراه هو تصغير لحجم الدولة، وبالتالى التمهيد لبناء علاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم؟

لا يقود مفهوم إدارة أصول الدولة إلى مفهوم الرأسمالية الشعبية، هذا لأن مفهوم إدارة أصول الدولة يتضمن قدرة الدولة على استعادة الأصل مرة أخرى لحيازتها، بينما الرأسمالية الشعبية تعنى استقلال الأفراد فى بناء ثرواتهم الخاصة فى إطار مفهوم ملكيتهم التامة للأصل. وفى ضوء الانهيارات المتتالية للبورصة وسوق العقار

ولصعوبة نمو الاستثمار الصغير لا تكون عملية تدوير الأصول في المجتمع يسيرة وسلسة كما يتنمى مخطط سياسات العامة. هذا إلى جانب، أن دول العشرين الذين اجتمعوا فى واشنطون منذ عشرة أيام، طالبوا أن يتم تنشيط الطلب على السلع والخدمات مما يحول دون السقوط فى الكساد الاقتصادى. هنا يبزغ السؤال: هل تم بحث لماذا فشل برنامج الخصخصة من خلال مفهوم المستثمر الإستراتيجى أو طرح الأسهم فى البورصة حتى يتم التحول إلى مفهوم المستثمر الصغير، علماً بأن المستثمر الصغير ليس له خبرة حسنة فى التفاعل مع البورصة المصرية؟ فضلاً عن أن المستثمر الصغير تاريخيًا لا يقود الرأسمالية كما هو الحال فى إنجلترا على سبيل المثال، ولكن للأسف المستثمر الصغير يفضل تخزين القيمة لصالحه الخاص غير مهتم بالسوق وتطوره. الأمر الذى يقترح أننا نحتاج إلى حزمة من القوانين الصارمة من أجل تفعيل الاستثمار والتشغيل فى إطار مفهوم ومنطق الصكوك. مصر تجرب، ولكن على الذين يجربون ان يكونوا حريصين؛ لأن عدم النجاح فى مسألة الرأسمالية الشعبية ربما يؤثر بالسلب على احتمالات تطوير النظام السياسى نحو المواطنة الحقيقة والتعددية الاجتماعية، وبالتالى عدم التطوير السلمى لنظام الحكم.

الفصل الخامس

الحرب ضد الطائفية

المواطنة عملية بناء وعى وممارسة عدالة ومساواة بين المواطنين. المواطنة لا تحدث من تلقاء نفسها؛ لأنها تتطلب تحويلاً للوعى من خلال الممارسة العملية. فهى ليست عطية ربانية، ولكن هى مجهود اجتماعى وسياسى على نطاق واسع. فالمواطنة نضال بين الفرد وذاته والفرد وأسرته والفرد وجماعته. وهى تتضمن حروبا عدة، واحدة من أهم هذه الحروب هى الحرب ضد الطائفية. فقد انتصرت مصر فى الحرب ضد التطرف الدينى. والآن تدخل مصر حربا جديدة من أجل تذويب الطائفية. ونقصد بالحرب كعملية مجتمعية أنها عملية طويلة ومعقدة اجتماعيًا ومؤسسيا، بها صعوبات وعراقيل وإحباطات عدة، وتتطلب حشد كافة الموارد المعنوية والبشرية والإستراتيجية، من أجل الانتصار فيها، وأخيراً، هى عملية مستمرة ومتجددة. ولكن الفوز فى هذه الحرب ينقل المجتمع من مجتمع قائم على الكراهية والتوجس إلى مجتمع قائم على الانفتاح والإبداع، بعبارة أخرى، إلى مجتمع حى متجدد. ولكن كما حدث فى الحرب ضد التطرف كان هناك ضحايا أبرياء، وخيانات غادرة، وحسابات دنيئة، كما كان هناك أيضا، أبطال فى إنكار الذات، وصبر عظيم، وحسابات دقيقة تقود إلى أمل كبير. فلن تكون الحرب ضد الطائفية مختلفة، بل يمكن أن تكون أعقد وأكثر حساسية. ومقولة البدء لدينا: إن كسر الطائفية ضد الأقباط هو المدخل الأكيد لبداية جعل المواطنة الناموس العام فى البلاد. لدينا ثلاث ملاحظات منهجية وعملية أساسية فى سبيل هزيمة الطائفية.

الملاحظه الأولى: هدف وحجم الحرب: ونعنى بحجم الحرب حجم الاعتداءات على الأقباط وحجم التمييز الدينى فى الحياة العامة ضدهم. ويمكن بناء الأنماط كالتالى:

١ - على مدى ثلاثين عامًا تعرض الأقباط لاعتداءات عدة متوسطة الشدة أو كبيرة سواء على البدن أو على الأموال أو تم سلب حياتهم. ويقصد بالمتوسطة أو الكبيرة أنها تضمنت تدخلاً أمنيًا وقضائيًا. أما الأحداث الصغيرة فهى تحدث يوميا فى شكل احتكاكات لفظية، وغير لفظية فى الأسواق أو أماكن العمل. فعلى سبيل المثال نلاحظ فى ٢٠٠٥ كانت هناك أحداث محرم بك فى ١٤ و ٢١ أكتوبر، ومشاو فى المنيا فى يناير، و تلوانة بالباجور منوفية فى إبريل، والعدر بأسيوط فى مايو، و كفر سلامة الشرقية فى ديسمبر. أما فى عام ٢٠٠٦ كانت أحداث الإسكندرية فى إبريل عندما تم الهجوم على أربع كنائس دفعة واحدة، والعديسات فى الأقصر فى يناير. أما فى ٢٠٠٧ نجد أحداث عزبة واصف غالى بالعياط فى فبراير، وأخيرا قرية بهما بالعياط أيضا فى مايو. بعبارة محددة، هناك اتجاه لخرق النظام العام الداعى إلى الحفاظ على السلامة بين المواطنين وأملاكهم وحياتهم بالنسبة للمواطن ذى الخلفية القبطية.

٢ - هناك اتجاه قوى لإضعاف مشاركة الأقباط فى الحياة السياسية أو المدنية العامة غير المرتبطة بالكنيسة. والأرجح أن الجمعيات الخيرية لا يرأسها أقباط إلا إذا كانت مشكلة بين مواطنين أقباط. وأخيرا بدء اعتياد الدولة الثقافى بالتسليم بحق الأقباط فى الولاية العامة، إلا أن ذلك لازال فى مراحله الأولى ويخشى عليه من النكسة.

٣ - هناك اتجاه قوى لممارسات متعددة من التعصب الوهابى الثقافى ضد المظاهر الحضارية القبطية رغم أن المرحلة القبطية جزء أصيل من تاريخ مصر.

٤ - هناك اتجاه قوى للخوف القبطى من التفاعل المجتمعى الحر بين الجنسين بسب التوجس من التورط فى عمليات أسلمة اختيارية أو قهرية.

٥ - وأخيراً هناك اتجاه مدعم بوثائق بالطغيان على ممتلكات الأقباط، أو إنكار حقوقهم القانونية الصحيحة. هذه المظاهر الخمسة الكبرى تمثل ظواهر ما يراد مكافحته، وهو بالتحديد:

أولاً: الاعتداء على ممتلكات الأقباط، ثانيا، التجمهر ضد أو الإساءة إلى مظاهر الحياة القبطية، ثالثا، الأسلمة الإجبارية، رابعا، القهر البيروقراطى والقانونى من أجل التمكين فى سبيل المساواة المدنية.

الملاحظة الثانية – ما معنى الانتصار ضد الطائفية: لابد من الاعتراف بأن الطائفية هى مشكلة تعانى الأقلية من مظاهرها، لكن حلها الأساسى يوجد عند الأغلبية. بمعنى آخر، إن السلوك الثقافى للأغلبية هو الذى يحدد فضاء ومجال الحل. فإذا كان السلوك به سرعة لسوء الإدراك والتفسير دخلت الأغلبية فى حالة من حالات تأكيد إثبات الوهم المتولد عن الفهم الخاطئ باعتباره خطأ من الظواهر الحقيقية فى المجتمع. الأمر الذى يعنى أن أية إستراتيجية للحل الفعال لا يجب أن تقوم فى البدء على تصحيح سلوك الأقلية، بل على تصحيح سلوك الأغلبية الذى يقود بدوره إلى تصحيح سلوك الأقلية. هذا هو المعنى الأول للانتصار فى الحرب ضد الطائفية. ويعكس المعنى الثانى طبيعة عملية بناء المؤسسات الوطنية. حيث إننا نعرف أن الدول لا تفرز مؤسساتها وتنشئ قواعد عملها المؤسسى بشكل تاريخى متماثل وشبيه لبعضه البعض. فى الحقيقة إن الدول تختلف طبائعها الثقافية، بل ويجرى الصراع الاجتماعى والسياسى حول تسييد القيم فى العلاقة بين الدولة والمجتمع. القاعدة أن هناك دائما علاقة تراكمية وتفاعلية بين القيم المرغوبة، من ناحية، ومنهجية بناء الأجهزة الاجتماعية، من ناحية ثانية، ومدى انصياع الجمهور العام للسلطة فى الدولة، من ناحية ثالثه. بعبارة أخرى، إن العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة تجبر بعضها البعض على الانسياق فى سياق ثقافى واجتماعى وسياسى واحد. وهذه العلاقة التراكمية التفاعلية هى جوهر الظاهرة الطائفية. فالطائفية من الصعب كسرها من الداخل عناصر التفاعل المؤسس عليها، أو تحوير عناصرها الرئيسية؛ لأنها ظاهرة قادرة على التوالد الذاتى والنمو السرطانى. السبيل الوحيد هو كسرها من خارج ديمومة هذا التفاعل الشرير. فالقدرة على الكسر المجتمعى الفعال تمثل المعنى الثانى للانتصار. والمعنى الثالث للانتصار يتمحور حول القدرة على توليد وعى مفارق وقادر لغزو جماعات الأقلية وجماعات الأغلبية. وهذا الوعى المفارق ليس مجرد وعى أخلاقى،

ولكن فى الأساس وعى مصلحى بالمعنى العام للمصلحة. والذى ينصرف فى رؤية الفرص المجتمعية، أيًا كانت طبيعة هذه الفرص سواء اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو غيرها، فى الانسياق ضد الطائفية. بعبارة أخرى، إن الحرب ضد الطائفية تستدعى موارد متعددة، وعقل إستراتيجى خلاق، ونهاز للفرص، وقادر على القتال البارد. هذه المعانى الثلاثه تؤسس المفهوم المعرفى والوجودى للانتصار الاستراتيجى ضد الطائفية.

الملاحظة الثالثة – الخطوات الكبرى الإستراتيجية فى سبيل الانتصار: ثلاث عمليات متوازية ممتدة تهيكل إستراتيجية الانتصار. أولها، بناء محركات رأى مستقلة، وثانيها، بناء حركة اجتماعية، وثالثها، بناء قاعدة موارد وخبرة مستقلة. ويقصد بمحركات الرأى بناء أجهزة ومؤسسات ذات رسالة إعلامية وثقافية قادرة على الغزو والاختراق، ويقصد ثانيا ببناء حركة اجتماعية، العمل على خلق شبكة من التفاعل بين الأفراد والجماعات ملتفين حول قيم سلوكية وعملية معارضة حياتيا ضد الطائفية. ويقصد، ثالثا، ببناء قاعدة موارد.وخبرة مستقلة بناء هياكل من الرأسمال الثقافى والاجتماعى والبشرى والمادى قادرة على كسب الحرب.

إن الحرب ضد الطائفية هى فرصة مصر النادرة لتصحيح التاريخ المصرى، والانتقال من مفهوم الوحدة الوطنية الذى أورثنا بنائيا خطر الفتنة الطائفية إلى مفهوم الامتزاج الوطنى والعيش المشترك، والذى يحملنا إلى القرن الواحد والعشرين دون خوف أو وجل.

(٢)

الحرب ضد الطائفية حرب متعددة الأوجه ومعقدة من جوانب عدة؛ لأنها حرب من نوع خاص. فهى حرب تفاعلية، بمعنى أنها ليست فقط تتعلق بمسألة إيقاف الاعتداء المعنوى والمادى على المظاهر القبطية فى المجتمع والدولة، ولكن تتضمن فى ذات الوقت أسلوب تنظيم المجتمع القبطى. حيث إن المجتمع فى الحقيقة لا يعيش، ولا ترتبط بمسألة الردع بالمعنى القانونى وحسب. ولكن العملية المجتمعية تتعامل أيضا مع قضايا تنظيم

مدى انفتاح الطائفة الدينى والاجتماعى والسياسى واندماجها فى المجتمع. إن ظاهرة الطائفية ضد الأقباط تنبعث ليس فقط من عدم قبول الآخر والتجاوز على أحواله، ولكن أيضا يدعمها ويعمقها رد فعل القبطى فى رفض هذا التجاوز من خلال آلية التحوصل على ذات، حيث يتم خلق آليات وممارسات مؤسساتية دينية واجتماعية ونفسية وثقافية لمؤسسة هذا التحوصل. فالحرب من أجل كسر الطائفية هى حرب من أجل كسر مزدوج فى نفس الوقت. كسر متعلق بالأغلبية وآخر متعلق بالأقلية. فى المقال السابق تحدثنا عن معالم عملية الكسر المتعلقه بالأغلبية. فى هذا المقال نتناول تنظيم السياق القبطى ومعنى عمليات الكسر الذى يجب أن تلحق بالتحوصل القبطى فى سبيل الانتصار فى الحرب ضد الطائفية. ولدينا هنا ثلاث ملاحظات رئيسة.

أولاً: فى نشأة التحوصل القبطى المجتمعى والسياسى، هى عملية مرت بأربع لحظات متوالية أنتجت بزوغ التحوصل القبطى. نحن نعرف اللحظة التاريخية بأنها عملية ممكن أن تكون قصيرة أو طويلة، ولكن ينتج عنها تغيرا كيفيا تراكميا فى الحالة تحت الفحص.

اللحظة الأولى: خروج مكرم عبيد من الوفد وتأسيسه حزب الكتلة الوفدية، حيث كانت صدمة كبيرة فى الثقافة السياسية المصرية عندما اصطدم النحاس مع مكرم عبيد. بالنسبة لتحليلنا كان هذا الصدام هو افتتاح تاريخى لإعادة تأسيس الأقباط سياسيا باعتبارهم جزءاً من الحركة الوطنية إلى خضوعهم لحماية القصر. حيث سارت الكتلة مع أحزاب الأقلية فى الصراع ضد حزب الوفد. بالطبع لم يخرج كل الأقباط مع مكرم، ولكن خروج مكرم كان مؤشراً رمزيًا، وخاصة فى ضوء أن كثيراً من أعضاء الكتلة كانوا من الأقباط. ربما هذا طبيعيًا بسبب عظمة مكرم بين الأقباط، واعتقاد الكثير من الأقباط والمسلمين بخطأ النحاس فى هذا الخلاف. ولكن الأمر ترك جرحا غائرا فى الجماعة الوطنية، وأسس علاقة حماية بين الدولة والأقباط سياسياً.

اللحظة الثانية: الإصلاح الزراعى وتأميم الممتلكات القبطية، كان هذا الإصلاح والتأميم لحظة من لحظات الصدق الأيديولوجى الذى يورد صاحبه مورد التهلكة.

الأقباط الأغنياء خسروا أراضيهم وأموالهم فى الوقت الذى لم يسجل الإصلاح الزراعى أى فائدة للفلاحين من الفقراء الأقباط حيث تم توزيع نسبة ضئيلة جدا من الأرض عليهم. وعظم من هذا الشعور بالقهر الطائفى حقيقة أن الثورة فى بدايتها كان بعض أصحابها يتفاخرون فى الإعلام بإسلامهم السياسى ذى الخلفية الإخوانية.

اللحظة الثالثة: الهجرة القبطية، بدأت الهجرة القبطية من جانب كبار رجال الأعمال الأقباط، وتبعتها هجرة بعض المهنيين الذين لم يتكيفوا جيداً مع نظام عبد الناصر السياسى والأيديولوچى. تعمق الأصولية الإسلامية، وخاصة قبل نكسة ١٩٦٧ التى أطلت برأسها من خلال نشر كتابى سيد قطب "معالم على الطريق وفى ظلال القرآن" والذى يقول باعتبار المسحيين كفارا يجب محاربتهم.

اللحظة الرابعة: صعود البابا شنودة، كان هذا الصعود استكمالا للتحوصل القبطى. مثلت أحداث الخانكة الطائفية فى بداية حكم الرئيس السادات، والمنهجية الجديدة للبابا شنودة بضرورة الانتصار للجماعة القبطية، وضرورة إعادة تأسيس الكنيسة كبيت قبطى وحيد جامع لكل الأقباط داخله. وساهمت عودة الإخوان إلى الحياة السياسية فى تأكيد أن المجتمع والدولة يدخلان وبسرعة إلى موجة هائلة من التمييز على أساس دينى. وجاء الخروج المصرى إلى دول النفط الوهابية ليعمق من حوصلة الأقباط.

ثانياً: معالم التشقق الداخلى "هذا التحوصل"، أخذ الخطاب القبطى يتأرجح بين دوافع التحوصل والتعلق بأسوار الكنيسة، وبين آليات الطبيعة المصرية التى تدفع الجمهور العام للاندماج بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الأصل أو غيره. فصاغت الكنيسة خطابها على مستويين أحدهما عام مرتبط بتقاليد الدولة فى القضايا العامة، والآخر خاص متعلق بمشكلات الطائفة. بهذا تم تسييس الكنيسة أيضاً، وربما تحت الضغط الذى فرضته الجماعات الإسلامية المسلحة بعد عصر السادات مالت الكنيسة للطائفية، وتضاءل المعنى التاريخى المصرى بالنظر إلى الكنيسة كجزء لا يتجزء من الوعى العام المعايش لكل المصريين. وتوسعت الكنيسة وتعولمت بسبب الهجرة المتزايدة للأقباط. وتطورت الكنيسة إلى كل واحد ضخم يسعى إلى تنغيم الشعور القبطى وفق تصور كهنوتى متشدد للكنيسة. ولكنا نعرف أن هناك قانون علمى للحجم المؤسسى

فى ظله ينقسم الحجم الكبير عند نقطة أو نقاط فاصلة إلى أحجام أصغر وأكثر كفاءة. وساعد على تفعيل هذا القانون بالنسبة للكنيسة عدة عوامل، منها تقدم المجتمع العام نحو التعددية فى الذوق والمذهب والشكل، و تعقد المشاكل القبطية وخاصة المتعلقة بالزواج والتعامل مع الطوائف المسيحية الأخرى فى مصر، ونمو المجتمع القبطى وانفتاحه على ثقافات إنسانية مختلفة، و نزوع المجتمع السياسى المصرى نحو معارضة الحكومة والسلطة الحاكمة، نمو الجماعات السياسية القبطية المطالبة فى المهجر وازدياد قدرتها النفاذية داخل مصر. هذه العوامل الخمسة ساهمت فى بدء عمليات التشقق فى التحوصل القبطى. فرأينا انتفاضة ماكسموس، وانشقاقات العلمانيين المسحيين من تحت غطاء الكنيسة، وهجوم أقباط المهجر على قلة الحيلة السياسية للكنيسة، وإعادة استنبات الرغبة بالفصل بين ما هو سياسى وما هو كنسى، التمرد بين المثقفين الأقباط ضد الأصولية الاستقطابية بين روافد التاريخ المذهبى القبطى، وتمرد الكثير من الكهنة على مستويات عدة ضد مظاهرالسلطوية البيروقراطية المركزية للكنيسة. هذه العوامل وغيرها فى وقت غروب حياة البابا شنودة أسرعت انكشاف غطاء الكنيسة من على المسيحين الأقباط. ثالثا، فى معنى انتصار المواطنة لدى الأقباط، تنتصر المواطنة عند الأقباط عندما يناضل الأقباط فى إطار مدنى أكبر من أجل تأسيس جمهورية ليست قائمة على التربص ولا سوء الفهم المتعمد ولا انتهاز الفرص من أجل تعميق التمييز الطائفى. تنتصر المواطنة عند الأقباط عندما يصبح انتصار عدم التمييز بين المواطنين مسألة متعلقة فقط بقرار من جانب رئيس الجمهورية، ولكن والأهم عندما تطلق المدنيين من عقالهم الدينى القائم على التوجس نحو الاندماج فى وطن واحد. تنتصر المواطنة عند الأقباط عندما تجرى محاسبات حقيقية وتعويض حقيقى مالى ورمزى للظلم ضد الأقباط. هذه اللحظة التاريخية من تاريخ مصر. يأتى التشقق فى التحوصل القبطى كفرصة يجب انتهازها، والإسراع فى دفع الأقباط إلى نور التفاعل الاجتماعى والثقافى السياسى من جانب الدولة والمجتمع. ولكن من غير تأسيس قانونى وأخلاقى وسياسى لآلية لإنصاف الأقباط فى التعامل الإنسانى العام والدفاع المدنى عنهم يشارك فيها أقباط ومسلمون، أخشى على مصر أن تختفى هذه الفرصة وتنزلق مصر لا قدر الله إلى تذوق مذاق الدم اليومى.

(٣)

خطورة الانزلاق إلى الحرب الطائفية أنها بعد الدخول فيها تأخذ ديناميكية خاصة بها بحيث تنفصل بها عن مسبباتها الأولى، بل وتتغذى وتنمو على تفاعلاتها الذاتية. فالحرب الطائفية تغذيها عوامل مجتمعية وإستراتيجية مرتبطة بثلاثة هياكل للقوة، أولها: هيكل توزيع الثروة والنفوذ والهيبة الاجتماعيين، وثانيها: هيكل التمثيل السياسى وبناء المصالح والحاجات السياسية، وثالثها: هيكل الارتباطات العابرة للحدود من أجل جلب الأموال والسلاح، و أنماط التحالفات الدولية من أجل صناعة أو تعظيم النفوذ الداخلى. بعبارة أخرى، إن الانزلاق إلى الحرب الطائفية يكون تدريجيا. أما الخروج وإنهاء آثار هذه الحرب ربما يأخذ خطوات وعمليات مختلفة ووقتا أطول ويعتمد على عوامل جد متباينة عن التى ساعدت على الدخول. حيث إن الخروج من حالة الحرب الطائفية لا يعنى عمليا ومنطقيا انتهاج سلوكيات مناقضة ومعاكسة للسلوكيات والعمليات التى مهدت للدخول. الأمر الذى يجعل مسألة الحرب الطائفية معقدة وحرجة وآثارها مستمرة لفترة طويلة. هدف هذه المقالات الدعوة للعمل من أجل عدم الانزلاق للحرب الطائفية بعد أن بانت وطفحت مظاهرها الأولى على جسد الدولة والمجتمع. فى هذا المقال نعرض العوامل الحاسمة التى تساعد على الانزلاق فى الحرب الطائفية لكى نتجنبها ونعمل على إيقافها. هناك أربع مجموعات من المعادلات التراكمية، بمعنى أنه كلما تحقق عدد أكبر من هذه المعادلات، كلما اقتربنا وظهرت علينا أعراض مرض الحرب الطائفية القاتل.

مجموعة المعادلات الأولى: تدنى الثقة العامة فى إنصاف السلطة والقانون: فى أى مجتمع منقسم إلى أقلية وأغلبية عدديتين من الناحية الدينية، بحيث تصيغ فيه الأغلبية مظاهر ورموز الوجود الاجتماعى العام، إذا لم تفسح هذه الأغلبية مساحة لهذه الأقلية للتعبير عن ذاتها بشكل يساعد ويسهل على دمج كليهما فى معنى واحد واسع من العيش المشترك فى الدولة والمجتمع ظهرت أعراض تدنى الثقة بين أفراد الأقلية، بل وظهرت مظاهر عدم عدالة وإنصاف على المجتمع ككل. بعبارة أخرى، إن صياغة

النظام العام فى مصر هو الذى يصك عملية الرضا العام للقيم العليا المعبرة عن الشرعية والمشروعية فى الدولة المجتمع، إذا لم يسمح بقيم ومفاهيم مستمدة من العادات الدينية والثقافية من هذه الأقلية، شعر المواطن المنتمى للأقلية بأن السلطة والقانون لا يعملان وجوديا ومعرفيا لصالحه. فاستجابة المواطن العادى للقانون والنظام العام تأتى من إحساسه بأن هناك عدم تحيز إنسانى أو اجتماعى، وبالتالى دينى ضده. فالقضية ليست متمثلة فى ضمان الحكم لصالحه، ولكن فى ضمان موضوعية الإنصاف وعدم التحيز المعرفى حتى ولو صدر الحكم ضده. فالنظام العام بهذه الوضعية هو المعبر عن المصلحة العامة التى يجب أن تنبع من مصادر معرفية متعددة، ولا تقتصر على مصدر يرسم على أنه المصدر الأصيل أو الأعلى للتشريع على الأرض. فكلما تعددت المصادر المعرفية للثقة العامة فى السلطة والقانون، كلما صح المجتمع والدولة ويعدا بشكل كبير عن الانزلاق إلى خطر الحرب الطائفية. بعبارة أخرى، كلما نحت السلطة والقانون النامى نحو المجتمع التعــددى عن صياغة مفــاهيم النظــام العــام فى شكل أحادى، كلما كان هذا مؤشرا على قــدرة المجتمع على التماسك والصمود فى وجه المتغيرات السريعة.

مجموعة المعادلات الثانية: تعاظم الخوف بين أهل وسلطات الأقلية: بانتشار التعصب الثقافى بين الأغلبية ينفجر خوف الأقلية وينتج عن ذلك إحساس الأقلية بالرغبة فى بناء مؤسساتها الاجتماعية سواء الرسمية أو غير الرسمية الخاصة بها. هنا يلعب الخوف دور الباعث على البناء المؤسسى الخاص، وليس المصلحة المادية أو غيرها من دوافع. والأرجح فى هذا الجو الطائفى المشحون أن تكون أسوار هذه المؤسسة عالية. والطريق لقلب الخوف إلى تسامح لا يأتى من الدعوة إلى عدم الخوف أو الاستهزاء به والإقلال منه، ولكن من خلق عملية ثقافية علمانية قادرة على بلع خوف الأقلية. فحتى الآن لا توجد فى مصر مثل هذه العملية. حيث إن السياسية لا يمكن، ولا تستطيع من حيث المبدأ توفير مثل هذه العملية؛ لأن السياسة فى غالب الأمر تعبر عن صراع المصالح والصراع حول بناء الهيمنة السياسية للجماعات والفرق المختلفة. الحل هو بناء مسار ثقافى قادر على ربط الواقع المعيش بثقافة الطمأنينة. بعبارة أخرى، إن الأقلية لن تغادر مواقع الخوف من الأغلبية إلا إذا أثبتت لها الأغلبية أنها قادرة على فصد التطرف من بين جنابتها.

وهذا القصد لن يحدث إلا بتطبيق صارم للقانون عن خطأ الأغلبية. فلابد من تجريم وتجريس كل نزوع طائفي. عند حدوث ذلك لن تغادر الأقلية مقاعدها طوعا؛ لأن واحداً من قوانين الظاهرة الطائفية أن الأقلية تمارس كرد فعل التمييز المضاد. ومع امتداد زمن التمييز والتمييز المضاد، وحتى مع بدء عملية التطبيق الصارم للقانون ضد تطرف الأغلبية فمن الأرجح أن تظل الأقلية مترددة وحريصة على مؤسساتها التى أنشأتها فى ظل الخوف الكبير من الأغلبية. هنا يجب على قيادة الأقلية أن تنفتح وتتغلب على مخاوفها من أجل قيادة الأقلية إلى ثقافة الطمأنينة. وهذا يتطلب قيادة إستراتيجية للأقلية قادرة على تعظيم المنافع من الاندماج العام. وكلما تم ربط ثقافة الوجود الاجتماعى بالشعور بالطمأنينة، كلما بعدنا عن الانزلاق نحو الحرب الطائفية.

مجموعة المعادلات الثالثة: انتشار عناصر راديكالية فى المجتمع من أجل إقصاء هوية الأقلية: الفكرة هنا أنه سوف تكون هناك دائما عناصر راديكالية ضد دمج الأقلية فى الجسد العام للدولة والمجتمع. ولكن السؤال الهام ما مدى النفوذ السياسى والاجتماعى لهذه العناصر الراديكالية ومدى قدرتها على التأثير على صياغة توجهات السياسات العامة؟ والقاعدة العامة التى يجب أن نسير فى إطارها فى التفكير والتحليل أنه كلما كانت صياغة السياسات العامة تتبع قواعد عامة غير تمييزية كلما بعدنا عن الانزلاق نحو الحرب الطائفية. ولكن نحن نعرف أنه فى المجتمع والدولة المتحولين إلى النمط الرأسمالى تعمل العناصر الراديكالية الأصولية المتدثرة بأوهام ثوابت الأمة ضد هذا التحول من خلال أجندة ظاهرها اعتراضى سياسى، وباطنها طائفى: وهذا المركب " الاعتراض الشعبوى ضد التغيير فى الظاهر، واستنكار المكاسب الطائفية فى الباطن"، لا يمكن كسره إلا من خلال خلق عملية مكاشفة نقدية واسعة النطاق تحتوى كل المجتمع المدنى غير المتطرف. هنا تستعيد الأقلية هويتها المنفتحة مع استمرار المجتمع المدنى غير المتطرف فى تدعيم محاربة هذه العناصر الراديكالية.

مجموعة المعادلات الرابعة: انتشار التأثيرات العابرة للحدود الإقليمية والدولية: نلاحظ أنه فى ظل العولمة تتنامى نفاذية وتأثير الجماعات الصغيرة سواء أخذت شكلاً رسمياً أم لا من بين شقوق الدولة والمجتمع. وساعد على ذلك تعاظم احتياجات مؤسسات الدولة

وأفراد المجتمع بحيث تضحى المعضلة الدولة هى الاختيار بين اختيارين أحلاهما مر. إما أن ينفتح المجتمع والدولة بشكل واسع، وبالتالى يتعرضا لموجات كبيرة من الانكشاف الدولى، وبالتالى محاولة التأثير من جانب هذه الجماعات بشكل يساعد ويسهل ويمهد على قلب القيم والمؤسسات السائدة. وإما مع بطء المجتمع والدولة فى الانفتاح والتدرج نحو العالمية يزداد اختناق واحتباس العملية السياسية والاجتماعية وتضيق الدولة على سكانها. ويصبح الاختيار الحرج بين الانفتاح وخطر الاختراق، أو بين الاحتباس السياسى والإمكانية العملية للانفجار المجتمعى. هنا يتبلور الصراع والسباق بين قوى ساعية لتفجير المجتمع والدولة طائفيا، وقوى أخرى ساعية لاحتواء هذا التفجير. وتتطور المسألة من كونها إشكالية طائفية إلى اعتبارها وتصنيفها مسألة سياسية إستراتيجية مرتبطة بمدى تماسك الدولة تحت الضغوط الدولية والعابرة للحدود، ومدى قدرتها على السيطرة على أطرافها ومنافذها. بعبارة أخرى، إنه كلما استطاعت النخبة السياسية والإستراتيجية تدوير الضغوط الدولية من جانب القوى العابرة للحدود، كلما انفتحت مساحة لصالح ذوبان كل الطوائف فى جسد الوطن، وبالتالى استطاعت الدولة أن تتجنب الاختيار المر بين قبول الاختراق أو المعاناة من الانفجار الذى تدفع إليه القوى العابرة للحدود القومية.

كانت هذه المقالات الثلاث ضد الحرب الطائفية صيحة نذير أولى بأن الدولة فى خطر؛ لأنه من غير دولة لا يكون هناك وطن.

الفصل السادس

معضلة المشاركة والاعتمادية والممانعة

ما طبيعة أزمة المشاركة السياسية في مصر؟ وهل ما نراه من مظاهرات العطش في كفر الشيخ والاعتصامات والإضرابات العمالية ومظاهرات الصرف الصحي في المرج بمدينة القاهرة ومظاهرات عطش الأرض ببلقاس والمحلة وغيرها جزءًا من هذه الأزمة أم هي تعبير عن ظاهرة اجتماعية أخرى تعيشها مصر؟ من حيث المبدأ تعيش مصر وتمر خلال فترة بدأت من ٢٠٠٢ حتى الآن ومرشحة للتزايد في مناخ يتسم بعاملين: أولهما، تكاثر الضغوط والاختلالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مجال المجتمع، وثانيهما، تعمق ممارسات إعادة هيكلة نظام السياسات العامة في مجال الدولة بشكل يأمل في إطلاق المبادرة الفردية في مجال الاقتصاد والمجتمع وتدعيم المشاركة السياسية. وهذه الإستراتيجية من جانب الدولة، وسبق إليها المجتمع اعتمدت على فكرتين: أولاهما، أنه مع تصاعد الضغوط المجتمعية فمن المفضل اتخاذ إجراءات لتنفيس هذه الضغوط حتى لا تصل إلى درجة الغليان فالانفجار. وثانيتهما، أن الإصلاح وفق تصور الفكر الجديد الذي انحاز إليه رئيس الجمهورية رسميا هو مجموعة من الإجراءات الإصلاحية الاقتصادية الهيكلية المرتبطة بهيكل العرض والطلب في المجتمع والدولة، الأمر الذي يتم التخلص من خلاله بالبيع الكامل أو الجزئي من الكثير من الهياكل الإنتاجية عديمة الحداثة أو الاتصال بالعولمة. وربما بسبب تقديم النظرة الاقتصادية على النظرة السياسية في إدارة أزمة الضغوط المجتمعية عانى الفكر الجديد من عدم توازي سرعة نمو الإجراءات الاقتصادية للإصلاح

مع نمو الإجراءات السياسية للإصلاح. هذه المفارقة كانت واحدة من أهم نتائجها الكبيرة تزايد سلفية التصورات الدينية فى المجتمع. حيث إن التدخل التشريعى والإجرائى فى إحداث مفارقة فى النمو بين القوى الاقتصادية نحو الحداثة والعولمة فى المجتمع، من جانب، والقوى السياسية نحو المشاركة فى صنع القرار فى الدولة، من جانب آخر، لا يؤدى فى نهاية الأمر إلا إلى تزايد سلفية التصورات الدينية فى المجتمع، وانفصام واغتراب شعورى بأن الدولة والمجتمع ليسا كلاً متفاعلاً فى بوتقه واحدة. هذا رغم النوايا والسلوك الحديث وربما العلمانى لبعض القائمين على صنع السياسة الجديدة. فالدولة لا تزال تدار وفق مقتضيات شعبوية بيروقراطية سلطوية، بينما المجتمع تنطلق فيه روح تفاعلية بين الأفراد والجماعات. انطلاقا من هذه البديهة الاجتماعية نبدأ فى صياغة وبناء هيكل سببى لأزمة المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى. دعنا فى البداية كمدخل نطرح عدة ملاحظات وقائعية حول اتجاهات الأزمة الحالية.

أولا: إن نمط المشاركة السياسية يختلف عن نمط المشاركة الاقتصادية. حيث يلاحظ أنه بينما تتجه المشاركة الاقتصادية نحو التنظيم فى شكل اقتصادى شامل ومتناسق وموحد، لاتزال المشاركة السياسية متفرقة فى قوانين متعددة وتقاليد وممارسات متنوعة، وفى كثير من الأحيان متناقضة فى الأهداف المرحلية أو النهائية.

ثانيا، إن المشاركة السياسية لا يجب أن تفهم بأنها قاصرة على الانتخابات العامة وحسب؛ حيث إنها تشمل كل أشكال النشاط المرتبط بالمشاركة بصنع القرار نتيجة لانتخابات ما أو نتيجة لتنظيم تدابرى أو تشاورى بين أعضاء وحدة القرار. بعبارة أخرى، المشاركة السياسية والانتخابات على كل مستويات المجتمع والدولة ليسا صنوين. فالانتخابات آلية هامة، ولكن ليست هى الآلية الوحيدة لتحقيق المشاركة السياسية وفى بعض الأحيان ليست هى الآلية المثلى فى كل المواقف والظروف.

ثالثا، المشاركة السياسية هى جزء هام، ولكن ليس الوحيد فى هيكل النظام السياسى للدولة والمجتمع. الأمر الذى يعنى أن كثيراً من وظائف النظام السياسى كالوظائف والآليات التوزيعية والوظائف والآليات الاتصالية أو وظائف وآليات التنشئة السياسية وغيرها لا تدار من خلال الانتخابات العامة، ولكن ربما تدار من

خلال انتخابات قطاعية إنتاجية أو محلية أو نقابية أو روابطية أو من خلال آليات تشاورية منضبطة وربما ملزمة.

رابعا، إن دافع الفرد للمشاركة السياسية يختلف من فرد إلى آخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى. وهناك ثمانية أنماط من الدوافع تجاه أى نمط من أنماط المشاركة السياسية وهى:

١ – المشاركة المقصودة للصالح المادى الفردى.

٢ – التجاهل العمدى للمشاركة.

٣ – المشاركة لخدمة أهداف اجتماعية أو ثقافية أو سياسية عامة.

٤ – المشاركة المتقطعة.

٥ – المشاركة الرقية بقصد خدمة أهداف بعيدة المدى.

٦ – الإجبار على المشاركة.

٧ – المشاركة الواعية أيديولوجيًا. هذه الأنماط الرئيسة من الدوافع الفردية للمشاركة السياسية لا يجب أن تفهم بأنها بالضرورة تناقض بعضها البعض، بل فى كثير من الأحيان ما تدعم وتؤكد بعضها البعض.

خامسا، يعانى نظام المشاركة السياسية من عدة ظواهر مرضية تجعله غير قادر على توصيل الرغبات الحقيقية للناخبين أو المختارين أيًا كان معنى ومضمون نظام الانتخاب أو صفاته. وهناك ثلاثة أمراض عظمى، وهى:

١ – الانفصام والانفصال بين آليات تحديد الحاجات العامة وآليات المشاركة.

٢ – عدم تبلور حدود واضحة لنظام المشاركة حتى نستطيع أن نعرف ما هى الظروف البيئية الاقتصادية أو الدولية المتغيرة التى لها تأثير على اختيارات الناخب.

٣ – ضعف نمطى المشاركة لخدمة أهداف عامة أو راقية بقصد خدمة أهداف بعيدة المدى لصالح وتغلب وسيادة أنماط المشاركة للصالح الفردى أو تجاهل المشاركة أو الإجبار عليها أو المدفوعة أيديولوجيا. هذه الأمراض الثلاثة ربما تنبع من عدم توازى سرعة نمو الإصلاح الاقتصادى مع سرعة نمو الإصلاح السياسى.

سادسا، تلعب الأحزاب والقوى السياسية دوراً حيوياً فى بلورة الدوافع للمشاركة. ولكن للأسف يلاحظ أن ضعف القوى السياسية بصرف النظر عن اسمها وهيئتها لها علاقة ارتباطية قوية بضعف التردد على الانتخابات العامة. بينما يلاحظ أن الأشكال الأخرى من الانتخابات والمشاركات فى النقابات والنوادى والروابط ربما فى بعض الأحوال تتمتع بنسبة أعلى من المشاركة والفاعلية. هذه الملاحظة لها علاقة بواقع أن مؤسسات المجتمع والدولة ليست كلها لديها نفس القوة المؤسسية والتأثير المؤسسى تجاه الأفراد المنضمين للمؤسسة أو الغير بصفة عامة.

سابعا، وبصفة عامة يمكن القول إن التدخل الحزبى أو الأيديولوجى فى الانتخابات القطاعية أو فيما هو غير انتخابات عامة يؤدى إلى انشقاقات ونزاعات عديدة، وربما يكون السبب المباشر لإيقاف فاعلية المنظمة كهيكل سياسى لتكوين المطالب الفئوية.

ثامنا، تطورت الهياكل السياسية غير القومية كالنقابات والروابط والمؤسسات الخاصة وغيرها لتؤدى، إلى جانب الوظيفة التمثيلية السياسية، الدفاع عن المصالح العامة عن جماعة المنتفعين، وظيفة أخرى مرتبطة بالرفاهية العامة لأعضاء المنظمة النقابية أو غيرها. ويلاحظ أن فاعلية الوظيفتين فى حالة السير الطبيعى للمؤسسة يدعمان بعضهما البعض، أما فى حالة إيقاف الفاعلية السياسية للمنظمة ربما لا تتأثر على الإطلاق الوظيفة المرتبطة بالرفاهية العامة للأعضاء والمنتفعين.

تاسعا، إن المشاركة السياسية تتجسد فى الواقع من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية التى تؤثر على نمط المشاركة العامة أو الفئوية. بعبارة أخرى، إن الإجراءات تولد مجال احتمالية النتائج. فالقانون والتنظيم من حيث المبدأ ليس شيئًا مصمتا أو صامتا، ولكن يتحدث بالأصوات المتضمنة فى ثنايا احتمالاته. هذا فضلا عن صياغة احتمالات القانون والتنظيم الإجرائى الدال على المشاركة السياسية مع ارتباطه بشكل وثيق مع شكل الهيمنة الاجتماعية الممارسة أو المرغوبة أو المستهدفة. وواحد من الاهتمامات الكبرى للإصلاحيين الجدد هو كيف يمكن صياغة نظام للمشاركة السياسية يعظم من نفوذهم السياسى والاجتماعى. فى هذا الإطار تم إقرار التسجيل التلقائى لكل من بلغ الثمانية عشر عاما، وتم إصلاح قانون الأحزاب ليفتح

الباب للحزب بممارسة نشاطه بمجرد تقديم أوراقه للجنة شئون الأحزاب، ولا يصبح أمامها إلا الاعتراض خلال مدة معينة وإلا أضحى الحزب سياسيا بشكل صحيح. ويظل السؤال عالقاً: هل هذه الإجراءات ستكون قادرة على توليد هيمنة اجتماعية للإصلاحيين الجدد؟

عاشراً، واحد من مشكلات نظم المشاركة السياسية هو أن ارتباط المشاركة السياسية بسيادة هيمنة اجتماعية معينة يؤدى فى الممارسة إلى الانحياز السياسى ضد فئة أو ثقافة فرعية غير مرغوبة فى نظر الأغلبية الاجتماعية ولا أقول هنا الأغلبية العددية. ولا تزال مصر تعانى بعمق من هذه الأزمة. فى إطار العشر ملاحظات السابقة نفكر فى نظام المشاركة السياسية المصرى.

(٢)

تتشكل معضلة المشاركة السياسية بالمعنى المجتمعى الشامل معرفيًا ونظريًا وعمليا من عنصرين: أولهما، لماذا يشارك الفرد أو الجماعة إذا كان من الممكن أن يحصل على حقوقه، أو ما يسعى إليه من خلال وسائل وأساليب أخرى؟، وثانيهما، هل المشاركة تضمن تلقائيًا التأثير فى صنع السياسات العامة أم أن المشاركة هى جزء من عملية طويلة من صناعة واستمرار الهيمنة الاجتماعية التى تقود إلى صناعة تسييد القيم الاجتماعية والسياسية؟ هذان السؤالان هما المدخل التحليلى للإجابة على: لماذا تظل المشاركة ضعيفة المستوى فى ظل الأوضاع الاجتماعية والسياسية الحالية؟ ولماذا يفشل الإصلاحيون فى تعبئة الجماهير وراء مطالب الإصلاح وفق إطارهم المعرفى؟ ولماذا يثار الشعور والاعتقاد العام بأن القوى المناوئة للإصلاح والمنتمية للتصورات السلفية والشعبوية سواء دينيًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا لديها سبق الدخول الطبيعى على مشاعر الجماهير؟ ولماذا هناك تصور أن تعظيم المشاركة وفق التصورات الإصلاحية لن يؤدى إلى تسييد قيم جديدة وتحديثية، بل إلى تدعيم القيم القديمة؟ ولماذا تعمل قوى المعارضة التى ترى الإصلاح وفق تصور مختلف عن أصحاب الفكر الجديد على الامتناع عن المشاركة، بل والدعوة له؟ وهل كل من يشارك فى الحقيقة له تصور مصلحى فردى

أو جماعى أم هو مدفوع اجتماعى للمشاركة استجابة لشعور الجماعة الأيديولوچية التى ينتمى إليها؟ سنتناول فى هذا المقال الإجابة على هذه الأسئلة من خلال معرفة كيف تكون المشاركة جزءًا من عملية بناء الهيمنة الاجتماعية، وما طبيعة العلاقة بين المشاركة من جانب، وضمان الحقوق العامة وحقوق الرفاهية الاجتماعية من جانب آخر.

أولاً: المشاركة السياسية هى جزء من عملية هيمنة اجتماعية لطبقة اجتماعية أو قوة اجتماعية. بعبارة أخرى، إن المشاركة السياسية الطوعية تزداد نسبتها فى النظام السياسى إذا كانت هذه المشاركة جزءًا من مشروع وتصور مجتمعى أكبر. بعبارة ثالثة، خارج أى مجموعة صغيرة مؤمنة بتصور معرفى أو أيديولوجى معين وقبلى، تبدأ عملية المشاركة السياسية بخلق أرضية سياسية واجتماعية تساهم فى تأليف التصورات والمشاعر والمصالح اليومية لمجموعات اجتماعية مختلفة من المواطنين. بعبارة رابعة، للمشاركة أربعة أنظمة: أولها للملتزمين، وثانيها للمتعاطفين، ثالثها للتابعين، والرابع للملتحقين لأغراض وأسباب مختلفة. وتتشكل هذه الجماعات الأربع من أجل الحصول على الأغلبية السياسية. وهذا التشكيل هو المدخل والمرحلة الأولى لتسييد شعور عام يدفع لخلق هيمنة اجتماعية، ولكن هذا الشعور فى حد ذاته لا يخلق هيمنة اجتماعية، ولكن بدونها لن تكون هناك هيمنة اجتماعية. ويمكن فهم الهيمنة الاجتماعية بأنها الحالة التى توفر آليات وعمليات تكثيف التراضى العام وانتشاره عبر مؤسسات وهيئات ومنظمات المجتمع والدولة. فبدون هيمنة اجتماعية ليس هناك مغزى لصناعة سياسات عامة، هذا لأنه معروف فى تحليل النظم السياسية المتحولة أن الصراع السياسى والاقتصادى بين مشاريع الهيمنة الاجتماعية يولد عدم استقرار سياسى ممتد. فى قول آخر، وعند سيادة هيمنة اجتماعية ما يمكن فى ظلها فقط خلق معنى مؤسسى لمفهوم السياسات العامة. فلا توجد سياسات عامة فى ظل صراع مجتمعى حاد، هذا لأن منطق السياسات العامة يتطلب نظامًا واضحًا من الأولويات المجتمعية، هذا فضلا عن السياسات العامة نظاما يتطلب تصوراً قيميًا واضحًا يمكن فى ظله وضع منطق للحلول البديلة أو الوقتية. لهذا فالانهماك فى صنع السياسات العامة وحسب، مجهود فى غير محله حيث يمكن استخدامه فى التدعيم الفكرى لهيمنة المشروع المجتمعى المرغوب. تصور حالة أن هناك أغلبية سياسية فى ظل عدم هيمنة اجتماعية:

ماذا سوف تكون النتيجة؟ سيتشقق ويتبعثر نظام المشاركة السياسية. سنلاحظ أنه سيختفى أولا المتمنون للالتحاق بالمشروع، ويبحث ثانيا التابعون عن آخرين يتبعونهم فى هواهم وتصوراتهم، ويتشكك المتعاطفون ثالثا فى منطق تعاطفهم وأسبابه، وأخيراً ورابعا ينقلب الملتزمين إلى قوى مهاجرة كاشفة عن العجز العميق عن تأسيس أو تسيد هيمنة المشروع المجتمعى المرغوب. هناك فى مصر صراع بين ثلاثة مشاريع اجتماعية للهيمنة: أولها، مشروع هيمنة رجال الأعمال، وثانيها مشروع الهيمنة الإسلامية السلفية، وثالثها، مشروع هيمنة الدولة الليبرالية. وكل مشروع له رجاله وأدواته فى السلطة والمجتمع. ومعضلة المشاركة أن الصراع بين هذه المشارع الثلاثة حاد بشكل يهدد كيان الدولة ذاته. فمشروع رجال الأعمال يقوم على أن يقود رجال الأعمال العمل البيروقراطى فى الدولة تحت وهم علمى زائف بأن إدارة المشروع الخاص مساو فى المنهجية والاعتبارات لإدارة المشروع العام، علما بأن الدولة هى المشروع العام الأول على أرض مصر. بينما مشروع السلفية الإسلامية يقوم على أن يقود فقهاء السنة السلفيون الدولة والمجتمع من خلال الفتاوى. فعناصر هذا المشروع بعد الانكسار السياسى المسلح للجماعات تتكون من الإخوان الذين يتلمظون لغزو السلطة كما فعلوا فى غزة، واتجاهات سلفية شتى ممولة داخليًا وعربيًا وأسيويًا. أما هذا المشروع فيعبر عن أيديولوجية إسلامية متطرفة، وما هذا بالإسلام الصحيح أو حتى السنة المطهرة التى تجعلنا أعلم بشئون أيامنا. أما مشروع الدولة الليبرالية فهو يقوم على السمو المتلازم بين كل من حرية الأفراد العامة والخاصة، وتسييد منطق الدولة الوطنية. هذا المشروع هو الأكثر ضعفا وفى أمس الحاجة إلى نهضة فكرية ليبرالية ليقوم على قدميه. والخوف كل الخوف من الإئتلاف بين رجال مشروع رجال الأعمال ورجال السلفية. وهناك من المظاهر الثقافية والاجتماعية فى الحياة المصرية ما يؤشر باشتداد الإئتلاف الموضوعى بينهم. وقضية الإخوان الأخيرة فى غسل الأموال توضح جوانب من هذا الإئتلاف. هذا رغم نضال بعض رجال الأعمال من فئة المنظمين الصناعيين ضد هذا الاحتمال.

ثانيا، وصلنا بالتحليل إلى القول بأن الهيمنة الاجتماعية هى التى تدعم المشاركة السياسية، وليس العكس. كما أن الهيمنة الاجتماعية فى الممارسة تخلق الأدوات المؤسسية والوظيفية من أجل تعديل المسار وتوسيع الحقوق العامة وحقوق الرفاهية الاجتماعية.

(٣)

مع احتفالات ثورة يوليو ٥٢ يثار تساؤل هام حول دور ممارسات الثورة فى خلق وتعزيز معضلة المشاركة السياسية. بعبارة أخرى، هل كانت عملية الهيمنة المجتمعية الناصرية التى صنعتها ثورة يوليو على الدولة والمجتمع سببا رئيسيا فى تعطيل نمو أى هيمنة اجتماعية أخرى؟ الإجابة نعم، وللأسباب التالية:

١ - جاء عبد الناصر بالمبادئ الستة المعروفة. ثلاثة مبادئ تتضمن إزالة لظواهر اجتماعية سلبية وإحلالها بثلاثة ظوهر اجتماعية إيجابية جديدة فى المجتمع المصرى. فعمل عبد الناصر على القضاء على الاستعمار والإقطاع وتحكم رأس المال فى الحكم أملا فى أن هذا القضاء يكون سببا وطريقا فى سبيل إقامة جيش قوى وعدالة اجتماعية وديمقراطية. ولكن أثبتت دراساتى ودراسات الآخرين من علماء السياسية أن المنهج الذى استخدمه عبد الناصر فى القضاء على ما يريده كان سببا كبيرا، بل. وعمل كعائق ضخم فى طريقه لتحقيق ما يسعى إليه.

٢ - ربما لهذا توصف ثورة ٥٢ بأنها ثورة غير محققة لذاتها، حيث إن تحقق الثورات لا يأتى مع الهدم، أو التخلص من البناء القديم، ولكن مع النجاح فى بناء جديد مختلف. وعدم التحقق ليس صفة لعدم الإنجاز، ولكن صفة عدم اكتمال الإنجاز. فإشكالية عبد الناصر الكبرى هى عدم اكتمال الإنجاز السياسى والاجتماعى. ففى سنوات قليلة استطاع أن يزيل - مستخدما الأسلوب الإدارى المباشر - الكثير من شرور الرأسمالية والإقطاع. ولكن النظام الجديد الذى يرغب فيه وهو جيش قوى وعدالة اجتماعية وديمقراطية قام على أساس غير قادر على النمو المتواصل.

٣ - بعبارة أخرى، كان نظام الهيمنة الاجتماعية الناصرية أقوى فى جانبه الاحترازى عن جانبه التوليدى. فعملية الهيمنة الاجتماعية بالمعنى الواسع لها وجهان: أحدهما، احترازى يقوم على التوجس والمنع وإعادة التوجيه والتربية، والآخر توليدى يقوم على تشجيع الإتيان بسلوكيات مرغوبة وممارسات اجتماعية مفضلة لما يعتقد فى

صحة أخلاقياتها المجتمعية سواء سياسيا أو اجتماعيا. كان النظام الناصرى للهيمنة يغرس آليات المنع والقلع أسرع من غرسه لآليات البناء والتقدم، بل كان فى كثير من الأحيان يساوم على قيم البناء والتقدم من أجل تسهيل آليات القمع والإزالة.

٤ – وللأسف تحررت كثيراً القيم المرغوبة من جيش قوى وعدالة اجتماعية وديمقراطية من آليات المنع والقمع فقط مع صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧. فى هذا الصباح الكئيب والكالح الوجه اكتشف عبد الناصر لحظة الحقيقة أن آليات القمع والقهر وصناعة الولاء الزائف لا تصنع مؤسسات عسكرية قوية، ولا تقيم عدالة ناجزة، ولا تمهد لديمقراطية مشاركة فعالة. مع عمق هذا الإدراك حاول عبد الناصر أن يخط خطًا مختلفاً فى بيان ٣٠ ماس ١٩٦٨ من خلال العلاج ونفث روح جديدة فى قيم الثورة الايجابية. ولكن للأسف مرة أخرى كانت بيروقراطية الدولة التى خلقها عبد الناصر قد توحشت وعاشت مصر صراع القوة بين البيروقراطية السياسية ومشاركة الأفراد والجماعات والجماهير. ولم يفلت من هذا الصراع إلا الجيش بصدور قانون ٤ لسنة ١٩٦٨ والذى استهدف جعل الجيش مؤسسة احترافية على مستوى راقٍ، الأمر الذى ظهر جليا فى ظهيرة السادس من أكتوبر ٧٣ .

٥ – استطاعت بيروقراطية الدولة الرأسمالية أن تجعل ممارسات عبد الناصر الإصلاحية بعد ٦٧ مجرد مسكنات وممارسات وقتية فى إطار مفهوم لا صوت يعلو على صوت المعركة، وليست جزءًا من فلسفة عامة جديدة للإصلاح. فى إطار هذه المعانى الخمسة الكبيرة للتطور السياسى الذى أطلقته ثورة يوليو نفهم معضلة المشاركة السياسية فى مصر الآن: إن تفعيل المشاركة السياسية يتطلب بناء هيمنة اجتماعية ليبرالية، وهذا لن يتأتى فى ظل استمرار الهيمنة البيروقراطية السلطوية السلفية التى نمت واكتمل نموها وتتجلى حاليا فى التحالف المعرفى بين الناصريين الجدد والإخوان سياسيا، والسلفية الاجتماعية أخلاقيا. بعبارة محددة القضاء على الإخوان سياسيا والسلفيين اجتماعيا هو المدخل لبناء هيمنة ليبرالية. والقضاء على الإخوان لا يأتى إلا بمراجعة الإخوان لأنفسهم ليعلنوا أنهم جزء من الأمة ولا يمثلون الأمة، وأنهم طريق من

طرق عدة متساوية للتعبد لله. والقضاء على السلفيين اجتماعياً لا يأتى إلا بنشر الثقافة النقدية للنصوص والسلوكيات. فمصر فى حرب ثقافية بين القيم الليبرالية والقيم السلفية. ولا يمكن أن تحل معضلة المشاركة إلا فى إطار هيمنة النموذج الليبرالى. فالمشاركة هى الحل لا تمارس إلا فى ظل نظام ليبرالى. فالنموذج السلفى القائم على الإسلام هو الحل يعلى من قيم الاعتمادية على النص أو الجماعة من جانب، وقيم المانعة التى تؤشر بأن المسلم فى هجرة إلى إمارة من جانب آخر، وفى زمن الهجرة ليس هناك وقت للغو الحوار الذى تطلبه قيم المشاركة السياسية. ففى زمن الهجرة لله ليس هناك إلا الاعتصام بالواحد القهار، وليس الاختيار بين البشر إبداعات أو مؤسساته. فالصراع بين نموذجين مجتمعيين: أحدهما يسعى لتعليم البشر كيف يختار بين البدائل المطروحة فى الحياة، والآخر يلقن البشر كيف يعبدون الله دون سواه. هذا مع أن الإسلام الصحيح استطاع ان ينسخ هذا التعارض الزائف ويقيم توازناً متكافئاً بين الطريقين. فهذا صراع اجتماعى سياسى بامتياز. وفى إطار إقامة هيمنة ليبرالية كحل لمعضلة المشاركة نأتى لفكرة أن الهيمنة الاجتماعية تعمل كآلية لحل المشكلات السياسية فحسب، ولكن والأهم أنها تعمل كآلية لتوسيع الحقوق العامة وحقوق الرفاهية الاجتماعية، وفق المنطق التالى:

١ - إن من طبيعة الهيمنة الاجتماعية أن تخلق مسارا تراكميا من الممارسات والسلوكيات، إن هذا المسار يشكل فى آلياته وتجلياته هيمنة الطبقة الرأسمالية.

٢ - ولكن أيضا من طبيعة هذه العملية الاجتماعية أن تخلق آليات مضادة لإفساد هذا التراكم وتتجلى فى المشاركة السياسية.

٣ - فالمشاركة السياسية بكافة أشكالها هى المعادل الموضوعى والمصحح فى آن الوقت والمقيد لهيمنة الطبقة الرأسمالية.

٤ - من الهيمنة الرأسمالية تنبع الليبرالية كمصحح اجتماعى وموازن، هذا علما بأن جوهر الليبرالية هو المشاركة والتفاعل المستمرين.

٥ - فى هذا السياق تنمو الحقوق العامة وحقوق الرفاهية الاجتماعية كجزء من التفاعل الليبرالى، وليس كما هو موجود فى مصر الآن كجزء من ميراث الدولة السلطوية السلفية، حيث يعمل كل فرد وجماعة من أجل الحفاظ على حقوقه الليبرالية.

فى نهاية هذه السلسلة لابد أن نعلم أن ثورة المشاركة هى جزء أصيل من بناء هيمنة اجتماعية رأسمالية ليبرالية، بدون ذلك نفتح باباً على الصحراء لغزو الجراد.

الفصل السابع

صناعة القرار السياسي في زمن التحول

صعد علينا من أراد أن يعزز القول بأن هناك نموذجًا خالدًا وحيدًا لصناعة القرار السياسي، وأخذ في ضوء هذا النموذج يوصي بتعاليمه إلينا، فهل هناك نموذج وحيد لصناعة القرار السياسي؟ وإذا كانت هناك نماذج متعددة، فما هي؟ وكيف يتم الاختيار فيما بينها لما هو أكثر تناسبا لحالة إصلاح النظام السياسي المصري كنظام يتحول من السلطوية إلى الليبرالية والديمقراطية؟ في هذه السلسلة من المقالات نتحدث عن النماذج المختلفة لصناعة القرار السياسي في مصر في زمن التحول. في بداية الأمر نؤكد أنه لا يوجد نموذج وحيد لصناعة القرار السياسي. فهذه من مفاهيم الوعي الزائف التي دائما ما يروج لها أصحاب السلطة أو السلطويون. فهاتان الفئتان تنتشران في العالم العربي، تتميزان بعدم القدرة على التعلم المفهومي من المشاهدة، أو بعدم امتلاك السرعة اللازمة للتعلم على المستوى الفردي والمؤسسي عند التفاعل، فهما أسرى مفاهيمهما الضيقة عن الأشياء، وتصوراتهما البسيطة عن العمليات المركبة والمعقدة، فضلا عن عدم القدرة على التجريد اللازم لفهم طبيعة النظام السياسي. دعنا في هذا المقال الافتتاحي نحدد مدارس صنع القرار السياسي وما صفات كل مدرسة قبل الولوج إلى ما نعتقده يصلح لمصر أثناء اضطرابات تحولاتها. وهناك أربع مدارس كبرى، وهي:

المدرسة الأولى، تقول هذه المدرسة إن صانع القرار في نهاية الأمر فرد واحد، وإن معياره مرتبط بشكل حاسم بمخرجات ونتائج المواقف السياسية. في عبارة مختلفة،

هذه المدرسة ترى صناعة القرار كعملية إخراج للموقف السياسى، فليس لديها تصور محدد لما يجب أن تكون عليه العملية السياسية لإخراج القرار، المهم فى رؤية المدرسة أن يكون القرار انعكاسا لمعتقدات صانع القرار. الأمر الذى يقول إنه عمليًا وفعليًا ليس هناك عملية لصنع القرار، ولكن صراع قوة بغرض تسييد رغبات القائد كمخرجات فى شكل قرار. والمؤسف أن الكثير من قيادات العالم العربى أسيرة هذا التصور البدائى.

المدرسة الثانية، قامت على اعتبار أن القرار السياسى يصنع فى إطار النظام السياسى، وبما أنه يصنع فى هذا الإطار فدور الفرد يكون معلومًا ومحدودًا، حيث ينتقل جوهر صناعة القرار ليكون وظيفة للآليات البيروقراطية والتنظيمية فى عملية صنع القرار. بالتالى فجودة القرار مرتبطة بمستوى وضوح وفاعلية الإجراءات الإدارية والتنظيمية المولدة للقرار. هذه المدرسة تركز على جوانب من عملية صنع القرار، وليس على القرار كمخرج نهائى. ولكن هذه المدرسة تعرضت لنقد شرس يقول التالى:

١ – إن فهم هذه المدرسة لعملية صنع القرار ليس سليمًا، هذا لأنها فى الواقع لا تتحدث عن عملية لصنع القرار، ولكن تتحدث عن مواقع بيروقراطية وتنظيمية تؤثر على صنع القرار، هذا لأن فكرة ومفهوم العملية من الناحية النظرية تفترض قدراً عالياً من التفاعل المتزامن بين العناصر والآليات التى تؤسس بناء عمليات صنع القرار.

٢ – هذه المدرسة تفهم دور الفرد باعتباره ممثلا لجهاز بيروقراطى أو هيكل تنظيمى ما، هذا بخس للحقيقة حيث إن للفرد دائمًا عند تمثيله للمصالح بهوًا يقوم هذا وفق تصور وأسلوب معين للأداء، وبالتالى لا يمكن اعتباره خاليًا من أى مصلحة خاصة أو ذاتية. فمن خلال التفاوض على التنفيذ تبزغ المصالح الخاصة والأهداف الفردية.

٣ – هذه المدرسة تنتهى بالافتراض أن هناك – عمليًا – صراعًا بين الحقوق الدستورية لصانع القرار من ناحية، والقدرات البيروقراطية والتنظيمية لهياكل صنع القرار، من ناحية أخرى، الأمر الذى يقول لنا إنها مدرسة توضح آليات إفساد القرار، وليس لبيان آليات صناعة القرار.

المدرسة الثالثة، تعيد مفهوم صنع القرار إلى المجال الفردى مرة أخرى، ولكن هذه المرة ليس – كالمدرسة الأولى – بالتركيز على القائد كمسيطر على مخرجات صنع القرار، بل باعتبار القرار يكون مدفوعا بعملية تصورية معرفية تقود صنع القرار. وهنا لابد من التفرقة بين العملية التصورية التى تقول بها المدرسة الثالثة، والعملية الإدراكية، والتى هى جزء لا يتجزأ من الجهاز المفهومى للمدرسة الأولى. فمفهوم التصور يختلف عن مفهوم الإدراك فى مسألتين أساسيتين، المسألة الأولى، أن التصور يفترض عمليات عقلية قائمة على المعلومات، بينما الإدراك يفترض الانفعال النفسى الموقفى، المسألة الثانية، أن التصور يقوم على أهمية عمليات الحكم المعرفى على الأحداث ونمطها، وبالتالى القدرة على الاختيار، بينما الإدراك يفترض محورية تصور القائد متخذ القرار لنفسه. فالانتقال لمنهجية التصور المعرفى فى صنع القرار تحاول أن تربط متخذ القرار بالعملية العقلية والأخلاقية التى تعبر عنها توجهات النظام السياسى. وأتى الانتقاد الأساسى لهذه المدرسة الثالثة من مصدرين هما:

١ – أن التصورات السياسيه دائمًا تعبر عن كيفية تصور العالم، الذى فى نهاية الأمر يلون طبيعة وحجم التفاعلات السياسية، بعبارة أخرى، كلما تغير حجم التفاعلات، كلما تغير التصور الفردى أو الجماعى للعالم، وهذا يجعلنا غير قادرين على الاستفادة من خبرات الماضى، حيث إن حجم التفاعلات وكثافتها دائما غير متماثلين عبر التاريخ الإنسانى.

٢ – أن التصورات السياسية تعتمد على طبيعة البيئة الحاضنة للتفاعلات، الأمر الذى يقترح علينا أنه يمكن فصم التصورات المعرفية عن الاستهدافات السلوكية من جانب صانع القرار، بمعنى أن السلوكيات لا تعبر عنها دائمًا التصورات المعرفية، فالمعرفة لا تعبر بالضرورة بشكل واضح ومنظم عن أنماط السلوك، إن هناك سلوكيات تبرر بعد الحدث بقيم معرفية.

المدرسة الرابعة، حاولت هذه المدرسة، وهى مدرسة الاختيار الرشيد، أن تقيم نظرية صنع القرار معتمدة على مبادئ المنفعة الرشيدة، والتى يمكن تعريفها بأنها تلك المبادئ التى يجب تعلمها إذا أراد صانع القرار أن يصنع قرارًا رشيدًا، بمعنى أن يعود عليه

بمنفعة عملية. وهذه المدرسة تختلف عن المدرسة الأولى من زاوية أن هذه المدرسة - الاختيار الرشيد - ليست قائمة على معايير معيارية كالأولى، ولكن على معايير برجماتية نفعية يمكن قياسها وحسابها. فهذه المدرسة تعلم وترشد صانع القرار كيف يصنع القرار، بعكس المدارس الثلاث الأخرى التى تحاول أن تركز على مجموعة عوامل فعلية فى عملية صناعة القرار. بعبارة أخرى، هى مدرسة تقصد ترشيد عمليات صناعة القرار. ويقوم هذا الترشيد على أربعة أسس نظرية:

١ - إن كل قرار يجب أن تكون له قيمة نفعية ومقيسة لصانع القرار.

٢ - إن كل قرار هو نتيجة لتفاعل بين عدة احتمالات بين طرفين أو أكثر.

٣ - إن كل قرار له ظل للمستقبل، بمعنى أنه متضمن فيه احتمالات التأثير على المستقبل.

٤ - إن القرار الصحيح هو الذى يعبر عن نقطة اتزان فى موقف ممتد، فيه يكسب الفائز ما لا يخسره الآخرين، بعبارة أخرى، إن الرشد يتمثل، ليس فى خسارة الآخرين، ولكن فى عدم خسارة المنفعة المأمولة. هذا المنهج لا يعلم فقط كيف يمكن الفوز بدون تسبيب خسارة للآخر، ولكن يعلم أيضا كيف يمكن أن نتعاون من أجل مكاسب مشتركة. والانتقاد الكبير لهذه المدرسة، أنها استرشادية فى إطار القيم الواضحة والسلوكيات الواضحة، ولكن مع تزايد غموض واضطراب البيئة الاجتماعية والسياسية يصبح من غير الممكن تحديد القيم النفعية بشكل واضح أو على أى مدى زمنى محدد ومعين. الأمر الذى يرجعنا إلى مبدأ هام من مبادئ المدرسة الأولى ألا وهو النضال من أجل السيطرة.

المدرسة الخامسة، وهى مدرسة حسابات البيئة السياسية، وهذا ما سوف نعرضه فى المقال القادم. ولكن دعنا نؤكد أنه من هذا التاريخ الطويل تم استخلاص بعض القواعد العامة المتفق عليها بين المدارس المختلفة:

١ - صناعة القرار تعبر عن هيكل تفاعلى.

٢ - إن صناعة القرار لها علاقة وثيقة بقيم المشاركين فى عملية الصناعة.

٣ - إن صناعة القرار تعكس القيود والفرص فى بيئة القرار.

٤ - إن صناعة القرار مسألة معقدة فى العمليات وفى المخرجات.

٥ - إن صناعة القرار مسألة مرتبطة بالعلم بما يجب أن يكون. فى إطار هذه القواعد الخمس الأساسية نتقدم لمناقشة المدرسة الخامسة وهى مدرسة حسابات البيئة السياسية.

(٢)

من المقال السابق عرفنا أن الأستاذ هيكل يتعامل مع منطق صنع القرار باعتباره منطقا عاما لكل ما هو سياسى فى الدولة والمجتمع، والأمر غير ذلك حيث إن هناك دائما حدوداً لما هو سياسى مختلفة فى الهوية عما هو اجتماعى أو ثقافى أو غيره، هذا فضلا عن عدم تفرقته بين الحالات المختلفة فى صنع القرار السياسى، الأمر الذى يجب عليه فعله، حيث ربما يختلف نموذج كل حالة عن الأخرى من حيث العناصر المؤثرة على صنع القرار. وعلمنا أن مدارس القرار الرئيسة خمس مدارس وعرضنا للمدارس الأربع الأولى، والآن نتحدث عن المدرسة الخامسة. وتعنون هذه المدرسة بمدرسة حسابات البيئة السياسية. ويقصد بذلك أن كل بيئة سياسية لها نمطها فى صنع القرار. ونقصد بالبيئة السياسية مجموعة العوامل المرتبطة بحالة تطور، سواء إلى المستوى الكلى كنظام أو الجزئى كجماعة أو مؤسسة أو غيرها على نفس المستوى، النظام السياسى فى مكان وزمن معينين. بعبارة أخرى، هى عوامل القوة السياسية التى تسمح بانتقال النظام السياسى من حالة إلى حالة أخرى مغايرة. وهذه المدرسة مختلفة عن المدارس الأربع الأخرى من حيث إضافتها لمفهوم القوة السياسية فى سياق النظام السياسى. هنا لابد من التنبيه أن مدرسة حسابات البيئة السياسية مختلفة تماما عن المدرسة الأولى التى ترى فى مفهوم القائد السياسى وصراعه لتسييد رغباته وتصوراته أساسا لصنع القرار، حيث إن المدرسة الخامسة ترى القوة فى ثلاثة معان أو أوجه مختلفة فى إطار تصور تطورى للنظام السياسى، هذا بينما المدرسة الأولى لا تفهم الصراع السياسى إلا باعتباره انعكاسا للقوة الذاتية للزعيم. والأوجه الثلاثة للقوة التى تقول بها هذه المدرسة كالتالى:

١ - الوجه الأول، وهو أن القوة السياسة هى علاقة سببية بين سلوك طرفين اعتماداً على مجرد حالة ظرفية تربط بين الطرفين، حيث يعمل أحد الطرفين فى العلاقة كمسبب والآخر كمستجيب. والحالة الظرفية تتمثل فى المواقف المتغيرة التى تسمح لأحدهما بالتأثير على الآخر بشكل لا يستطع معه الآخر إلا الاستجابة لهذا التأثير.

٢ - الوجه الثانى، هو أن القوة السياسية تعبر عن القيود التى يواجهها كل فاعل فى العملية السياسية فى مواجهة الآخر. الأمر الذى يتضمن فهم القوة السياسة كآلية وإجراءات للتعبئة المحدودة التى يمكن لكل فاعل سياسى أن يمارسها فى مواجهة الآخر. فالأمر فى قول آخر لا يعنى بالضرورة تأثير فاعل على آخر، بل يمكن أن يتضمن أيضا مشاركة كل الفواعل فى التأثير على بعضها البعض، والذى يؤدى فى المحصلة النهائية إلى محدودية تأثير كل الفواعل السياسية فى مواجهة بعضها البعض.

٣ - الوجه الثالث، هو أن القوة السياسية تعبير عن تأثير بين طرفين ليس بسبب الإجبار، وبالتالى يحدث التغير فى أولويات الفاعل المستجيب، ولكن بسبب التوافق فى المصالح. فهذا الوجه يقول إنه ليس ضروريا أن تعبر علاقة القوة عن صراع، ولكن يمكن فى بعض الأحيان أن تعبر عن توافق فى المصالح، فيحدث التأثير بين الطرفين. المشكلة أن الأستاذ هيكل فى تأريخه السياسى للعلاقات الداخلية والخارجية لا يوضح لنا هذه الأنماط الثلاثة فى فعاليات القوة السياسية فى مصر. فهو لا يرى فى تأريخه السياسى نفسه مؤثراً فى الجميع أو الآخرين متأثرين به أو فى صراع معه. وكأنه منولوج طويل فى تقدير الذات ليس له علاقة بالتمايز الذى تحدثه هذه الأوجه الثلاثة للقوة فى صناعة الحدث.

على أية حال هذه الأوجه الثلاثة للقوة السياسية توقد مرجل حسابات البيئة السياسية فى النظام السياسى. بعبارة أخرى، تجرى حسابات البيئة السياسية على أساس التفاعلات التى تصنعها أوجه القوة السياسية الثلاثة، ولكن وفق منطق حسابى مختلف عن منطق المدرسة الرابعة التى تتمحور حول منطق المنفعة وهيكل أفضليات بين

اللاعبين فى المباراة السياسية. وحسابات هذه مدرسة "مدرسة حسابات البيئة السياسية" تجرى وفق المفاهيم التالية:

أولا: إن هناك تعدداً لأنماط العقلانية، بمعنى أن عقلانية أقصى ربح، (مدرسة الاختيار الرشيد)، ليست هى بالضرورة السائدة بين الفاعلين السياسيين فى كل الأوقات وفى مختلف الظروف.

ثانيًا، إن بزوغ نمط للعقلانية وسيطرته دون آخر، مسألة مرتبطة بالتطور التاريخى للبيئة السياسية المعينة، من ناحية، فضلا عن التوازنات بين عناصر الأوجه الثلاثة فى لحظة معينة من ناحية أخرى. فيمكن تصور وجود حالات لبيئات سياسية منقسمة على نفسها أو أن التوازنات بين عناصر البيئات السياسية غير مستقرة بشكل لا يسمح بالتوقع على المدى القصير.

ثالثا، رغم تعدد أنماط العقلانية، فإن كلها تسعى لتحقيق أهداف مقبولة فى إطار النظام السياسى. بعبارة أخرى، إن الصراع والتوافق بين مختلف البيئات السياسية التى تشكل النظام السياسى ترتبط حدوده (أى حدود النظام السياسى) من زاوية بقدرة النظام السياسى على أن يحافظ على حد أدنى من التوافق بين البيئات السياسية المختلفة.

رابعا، تصير قدرة النظام السياسى – فضلا عما سبق – متمثلة فى القيام بتطويع مختلف البيئات السياسة على التفاعل المنظم حول موضوعات محددة يمكن بشأنها اتخاذ قرار سياسى.

خامسا، إن كل بيئة سياسية من البيئات المكونة للنظام السياسى لها حسابات داخلية خاصة بها بحيث يختلف هيكل هذه الحسابات مع حجم العضوية فى هذه البيئة السياسية، ومدى مؤسسيتها، ومدى وجود مفاهيم عملية من أجل التفاعل مع البيئات السياسية الأخرى. والمدرسة الخامسة تثبت بوضوح أن الكثير من مفاهيم الأستاذ هيكل حول صناعة القرار فى النظام السياسى المتحول تدل على عدم الرغبة فى رؤية النظام السياسى كمحصلة لتفاعل البيئات السياسية المكونة له. فهو يرتكن كثيراً إلى

مفهوم ما كان يجب أن يكون، وهو مفهوم لا يتوافر إلا فى إطار المدرسة الأولى، وهى مدرسة الزعيم الكبير. فالأستاذ هيكل غاضب من أن النظام السياسى المصرى تطور إلى تعدد فى البيئات السياسية، وبالتالى أضحت صناعة القرار السياسى مركبة ومتعددة المستويات، ومتشابكة من ناحية التنفيذ. أما القول بأن صناعة القرار السياسى فى تفاعلها تؤدى إلى التوتر المجتمعى، وبالتالى السياسى، فهو قول حق يراد به باطل. حيث إن القضية تتمحور فى مدى انتشار آليات التعلم بين قوى البيئات السياسية، هذا على اعتبار أن الدولة أضحت تمثل بيئة من البيئات السياسية، وهى لازالت الأكبر حجمًا بين الأحجام بين البيئات السياسية المختلفة فى مصر. الأستاذ هيكل فى الحقيقة لا يرى فى التوتر المجتمعى إلا فرصة للانهيار السياسى، ولا يرى فيه فرصة لتفجير الطاقات بين الفئات العمرية المختلفة وإبداع أشكال جديدة من الحركة والتعبير. وإلى مقال قادم حول كيف نفهم مستويات صنع القرار السياسى فى مصر أثناء التحول من النظام السلطوى.

(٣)

فى هذا المقال الثالث نعرض لتصور مفهومى مختلف عن تصور الأستاذ هيكل بخصوص صناعة القرار السياسى فى مصر الآن. اعتقادى الجازم أن تصور الأستاذ هيكل غير كاف لشرح آليات رئيسة فى صناعة القرار السياسى ٢٠٠٨ . الأستاذ هيكل يقيم بناءه على منطق أو على مبدأ أن مصر فى أزمة، وهذه الأزمة يراها كمقدمة الانهيار سبب المنهجية المتبعة لصنع القرار، بينما نحن نعتقد أن مصر فى أزمة من أزمات النمو التى من شأنها – عند بناء أفضليات اجتماعية صحيحة وتنفيذ كفء – أن تعمل هذه الآليات لصناعة القرار لدفع مصر إلى مستوى آخر من مستويات الرقى الاجتماعى السياسى والاقتصادى والمؤسسى. الفرق الكبير بين هذين المنهجين:الأول وهو منهج الأستاذ هيكل ينظر إلى عملية صنع القرار فى إطار يضيق ويتسع مع تغير أفضليات الصانع الرئيسى للقرار، بينما نحن نعتقد فى أولوية ميكانزمات النظام السياسى،

والتى منها صناعة القرار السياسى. بعبارة أخرى، أحدهما وهو الأستاذ هيكل الذى يرى مفهوم القرار السياسى كعملية من التفضيلات الشخصية التى لها أساس اجتماعى وسياسى، بينما الآخر، وهو نحن، نرى أن القرار السياسى بالإضافة إلى قرارت المجالات الأخرى غير السياسية هو وليد تفاعل نسق ونظام سياسى مفتوح ونامٍ ومتغير، به كثافة من المتغيرات التى تعمل قيادة النظام السياسى على تطويعها فى أنماط لصالح الاستقرار والإصلاح. دعنا نوضح رؤيتنا بشكل يتسم بمنهجية أعلى.

ونبدأ التصور بالقول إن صناعة القرار السياسى هى ميكانزم من ميكانزمات عدة فى إطار النظام السياسى. ونؤكد القول بأن هناك ستة ميكانزمات رئيسة بالإضافة إلى ذلك الخاص بالقرار السياسى تتفاعل داخل النظام السياسى. وهى ميكانزم القرار الاقتصادى، و ميكايزم القرار الأمنى – الاستراتيجى، وميكانزم القرار التشكيلى المدنى– الاجتماعى، وميكانزم القرارت السياسات العامة، وأخيراً ميكانزم القرار الدستورى القانونى. هذه الميكانزمات السبعة تشكل تفاعلات النظام السياسى المصرى الآن، كما تشير طبيعة التفاعل إلى مستوى عمليات التوازن بين القوى المختلفة داخل النظام السياسى. هذا، وعندما نقول ميكانزم، فإننا نقصد مجموعة مترابطة ومتناسقة مؤسسيًا وتنظيميًا من شأنها تخليق مجال فى الدولة والمجتمع للتفاعل المجتمعى. والفرق بين مجال وآخر هو مدى تنسيق وتنظيم الفواعل والعمليات والإجراءات بحيث يتحرك هذا المجال فى النظام السياسى كميكانزم له تأثير تفاعلى على الميكانزمات الأخرى. وأعتقد أن أهم ما تطور إليه النظام السياسى فى عهد مبارك هو وجود ممكنات بنائية وسلوكية لتخليق مجالات مختلفة للحركة فى المجتمع والدولة، هذا رغم تطبيق قانون الطوارئ، من ناحية، والحرب خلال العشرين سنة الأولى من عهد مبارك ضد الجماعات المتطرفة إسلاميا وضد الإرهاب، من ناحية أخرى. فهذا التمايز فى مجالات الحركة عمل كآلية فرز وخلق لميكانزمات للنظام السياسى. السمة الكبرى لهذه الميكانزمات أنها ليست كلها نمطًا تاريخيًا واحداً من التخلق والفاعلية، الأمر الذى يكون له تأثير حاسم فى بعض الأحيان على فرص التأثير والتأثر المتبادل بين الميكانزمات المختلفة. فميكانزم القرار السياسى منذ ١٩٥٢ معتمد فى الأساس تاريخيا

على مجموعة من السلطات البيروقراطية القادرة على الإلزام أو المناورة عند الحاجة، ولكن بسبب التوسع فى منظور القرار السياسى ظهرت وتشكلت فواعل سياسية رسمية وغير رسمية تسعى للتواجد داخل فاعليات الميكانزم بقصد إعادة توجيه أو تصحيح مساره. ويبدو ميكانزم القرار السياسى فى مصر الآن فى حالة تشكل مستمر بسبب تدافع الفواعل فى خضم تفاعل كثيف بين القوى السياسى مستهدفة إعادة هيكلة أجزاء من ميكانزم القرار السياسى، ومنها على سبيل المثال إعادة صياغة بعض القيم السياسية وما تتضمنه من ممارسات سياسية. وهذا التشكل المستمر لأجزاء من الميكانزم يسبب حالة من السيولة السياسية، من جانب، وتدفع إلى تشدد وصلابة ومقاومة أكبر من جانب الأجزاء المستقرة لأسباب تاريخية أو هيكلية، من جانب آخر. وهذا هو جوهر الصراع داخل الميكانزم السياسى. ويسخن من جو هذا الصراع التفاعل مع الميكانزمات الأخرى على الوجه التالى: هناك الصراع والتنسيق بين ميكانزمات القرار السياسى، والقرار الاقتصادى والقرار الأمنى والإستراتيجى حول أى من هذه الميكانزمات الذى له النفوذ الأكبر فى النظام السياسى فى مجمل مخرجات النظام السياسى. حيث إنه منذ انتهاء الحرب ضد إرهاب الجماعات الإسلامية المتطرفة الذى نجح فية الميكانزم الأمنى الإستراتيجى بكفاءه نادرة، بالإضافة إلى بزوغ نخب سياسية شابة جديدة داخل الميكانزم السياسى تم إحياء فاعلية الميكانزم السياسى. هذا علما، بأن أهمية ميكانزم القرار السياسى فى النظام السياسى المصرى قد تضاءل مع تصاعد الحرب ضد الإرهاب فى منتصب الثمانينيات من القرن الماضى لصالح ميكانزم القرار الأمنى الإستراتيجى. إلا أن إحياء قرار الميكانزم السياسى من جديد، وبالتالى إحياء مؤسساته من برلمان وأحزاب تم فى سياق إحياء وتنسيق ميكانزم القرار الاقتصادى. ودعم بزوغ هذا التنسيق أن العديد من النخب السياسية الجديدة خلطت بين العمل فى النشاط السياسى والعمل فى النشاط الاقتصادى. فأضحت هناك ضرورة التنسيق بين الميكانزمين. ولكن هذا لم ينزل بسهولة بردا وسلاماً على مؤسسات وهيئات وقيادات ميكانزم القرار الأمنى والإستراتيجى. فتم الانجراف إلى مناوشات وتوترات عدة بحيث انتهى الأمر بتشكيل هيكل تنسيقى له شكل شبه رسمى بين الميكانزمات الثلاثة يهدف – من ناحية – إلى توفير قوة ردع لكل ميكانزم

فى مواجهة الميكانزمين الآخرين فى هذه المعادلة الثلاثية، هذا وفر للنظام السياسى بشكل عام الاستقرار على المدى القريب والمتوسط، وقدرة على المقاومة ضد السيولة التى تسببها عمليات التغيير فى الميكانزم السياسى. ومن ناحية أخرى وفر لميكانزم القرار الاقتصادى فرصة حقيقة لأول مرة فى التاريخ المعاصر بعد ١٩٥٢ لإعادة الانفتاح الاقتصادى على الغرب. والغريب أن بعض المستفدين من هذا الانفتاح أو أبناءهم يلهون بمناظرات حول صناعة القرار السياسى فى مصر، وما يجب أن يكون، ألا يعلمون أنه بدون قيام هذا الهيكل التنسيقى ما كان لهم أن يغتنوا أو تشرئب أعناقهم عن ذويهم وأترابهم فى الفئة العمرية؟!. أما بالنسبة لميكانزم القرار الأمنى الإستراتيجى داخل هذه المعادلة ونستكمل فى المقال القادم.

(٤)

انتهينا الأسبوع الماضى إلى حقيقة أن النظام السياسى المصرى الآن يرتكز فى الأساس على عمليات تنسيق وتنظيم بين ثلاثة ميكانزمات للقرار: ميكانزم القرار السياسى، وميكانزم القرار الاقتصادى، وميكانزم القرار الأمنى الإستراتيجى، وجاء هذا فى سياق بناء نظام من المقولات مختلف عن مقولات الأستاذ هيكل الذى يعيب على النظام السياسى عدم التنسيق بين أطرافه وعملياته، ولهذا يتوقع له عدم القدرة ليس فقط على الإصلاح، ولكن أيضا على الاستمرار كنظام سياسى. وتم شرح بعض أوجه التفاعل داخل هذا الهيكل التنسيقى التآلفى من حيث إن الميكانزمات الثلاثة تعمل كمقيد أو مصحح لتأثير بعضها على بعض من ناحية، صانعًا لفرص الاستقرار واستمرار النظام السياسى، من ناحية أخرى. ولكن هذا القول لا يعنى أن هذه الميكانزمات الثلاثة تمثل كل أوجه النظام السياسى وفاعلياته. فالنظام السياسى المصرى يعبر عن عملية تفاعلية معقدة، وليست بسيطة. فالنظام تطور فى ٢٠٠٨ ليعبر أنساقًا تنسيقية تآلفية بغرض التحكم أو تطويع الصراع والتضارب الذى تثيره ميكانزمات صنع القرار فى المجالات المختلفة، أى أن الأستاذ هيكل لا يرى إلا مستوى معين من النظام دون رؤية مستوى أعمق له، وهو المستوى التنسيقى التآلفى.

ومقولة التآلفات التنسيقية كصفة أساسية للنظام السياسى للرئيس مبارك فى المرحلة الثانية الإصلاحية تعبر، (تاريخيًا مر نظام الرئيس مبارك بثلاث مراحل رئيسة، الأولى كنظام لتهدئة الأزمات الموروثة من نظامى عبد الناصر والسادات، الثانية الإعداد للإصلاح الاقتصادى وخاصة الجانب المالى منه، وتجهيز آليات الإصلاح السياسى، والثالثة ويمر بها الآن والتى نطلق عليها المرحلة الثانية للإصلاح، والتى تقوم على خلق صياغات تآلفية تنسقية بغرض التحكم فى الآثار الجانبية للإصلاح السياسى والمرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى، والتى تتمثل فى الاندفاع إلى التصدير الخارجى، وإعادة هيكلة الميزانية العامة لكى لا تعتمد على الفوائض الريعية، بل على الفوائض الإنتاجية، وبالتالى الضرائب) عن بزوغ لنمط جديد لنظام الرئيس مبارك. وهذا النمط يقوم على منطق المباراة ذات المستويين: المستوى الأول من المباراة هو ما نطلق عليه الهيكل التنسيقى التآلفى المسيطر والمتمثل فى التآلف التنسيقى بين ميكانزمات القرار السياسى و القرار الاقتصادى والقرار الأمنى الإستراتيجى، والمستوى الثانى هو الهياكل الثلاثة التنسيقية التآلفية الأخرى: الهيكل التنسيقى التآلفى بين القرار السياسى والقرار الأمنى والقرار الاجتماعى المدنى، الهيكل التنسيقى التآلفى بين القرار السياسى والقرار الاقتصادى وقرارات السياسات العامة، الهيكل التنسيقى التآلفى بين القرار السياسى والقرار الأمنى الإستراتيجى والقرار الدستورى القانونى، وهذه التآلفات التنسيقية تعمل كداعم أو مناقض لأحد الميكانزمات الثلاثة، من سياسية واقتصادية وأمنية على المستوى الأولى من المباراة. بعبارة أخرى، إن السياسة فى مصر الآن بها دينامية عالية بحيث توحى للمشاهد غير المتخصص فى العلوم السياسية أن النظام متعثر الخطى وثمل ولا يدرى أن يضع قدمه، وهذا غير صحيح بالمرة، ويرجع هذا القول إلى أن المشاهد غير المتفحص للهيكل الكلى للنظام السياسى لا يفرق منهجيا بين منطق السلوك، ومنطق الهيكل، حيث إن منطق الهيكل أكثر قوة من منطق السلوك، وإن السلوك لا يستطيع أن يدمر الهيكل أو أن يغيره إلا بفعل جماعى هادر سواء جاء من جانب السلطة السياسية أو بعض القوى الاجتماعية، هذا لما يربط منطق الهيكل بفكرة أن القوة الدافعة للتغيير مرتبطه دائمًا بديناميات تخصيص القيم فى الدولة والمجتمع.

بعبارة أخرى، إن عملية الصراع حول تخصيص القيم المرغوبة (سواء اقتصادية أو سياسية أو قانونية أو غيرها) هى الدينامية الرئيسة داخل المباراة الكبرى للإصلاح فى مصر. وللتبيسط نقول: إن النظام السياسى ٢٠٠٨ يعبر عن مباراة من مستويين، أحدهما الأعلى وهو أكثر ثباتًا من الأدنى، فنجد المستوى الأعلى يشارك بشكل فعال فى بعض صياغات المستوى الأدنى، ولكن وفقًا لمتقتضيات التفاعل على المستوى الأدنى، الأمر الذى يوقع المشاهد العابر فى حيرة كبيرة حيث لا يستطيع أن يفسر كيف لميكانزم – وليكن السياسى أو الأمنى الإستراتيجى أو الاقتصادى – أن يفرز تعبيراته التنظيمية والسلوكية بشكل مختلف من مستوى للتفاعل عن مستوى آخر. فلنأخذ على سبيل المثال القرار السياسى فى تفاعله مع قرار السياسات العامة كمثال توضيحى. قلنا ميكانزم القرار السياسى مرتبط أساسا بعمليات تجميع المطالب السياسية، واختزالها فى أشكال ومجموعات مطالبية، وما يرتبط بذلك من تصويت فى الانتخابات العامة أو القطاعية ودور الأحزاب وجماعات المصالح، بما فيها من مصالح للمنظمات البيروقراطية بأشكالها المختلفة، وما ينتج عنها من هياكل تمثيلية سياسية كالبرلمان. أما ميكانزم قرار السياسات العامة، فهو مرتبط بشكل أساسى بالتخصيص السلطوى للأولويات المجتمعية من خلال أدوات الميزانية العامة أو تعبئة الموارد والاستثمار والتوظيف أو التلويح بالقهر العام. فمن ناحية، يعتبر ميكانزم القرار السياسى منقسما إلى جزءين، أحدهما أكثر ثباتا من الآخر، فالجزء الأكثر ثباتا هو كذلك بسبب أنه مقيد فى تنسيق وتآلف رئيسى مع الميكانزمين الرئيسين الآخرين وهما الاقتصادى والأمنى الإستراتيجى، هذا فضلاً عن أن هناك اختياراً رئيسيًا للحفاظ على الوضعية الدستورية بهذا الشكل. فنشاهد بالتالى تغييراً بطيئًا محسوبًا، هذا الجزء الذى يعتبر كالقلب للميكانزم السياسى. بينما نشاهد تغيرا أكثر دينامية وسرعة فى الأطراف بحيث يسمح بتفاعل أكثر حرارة وسيولة مع الجزء المتحرك من ميكانزم القرار السياسى. فيمكن أن نرى إعادة تشكيل هذا الجزء المتحرك ليسمح لقوى المعارضة بالحوار الفعال داخل البرلمان. وهكذا يمكن لميكانزم القرار السياسى أن يعمل بشكل ما على مستوى القلب وهو القيادة العليا فى الحزب المسيطر، ويعمل بشكل مختلف على مستوى آخر

– الأطراف – المتمثل فى الإدارة السياسية للبرلمان. فى هذا السياق، يتفاعل ميكانزم قرار السياسات العامة بشكل أكثر فاعلية مع مستوى الأطراف لميكانزم القرار السياسى. حتى إننا خلال العامين الأخيرين شاهدنا تهدئة من جانب المستوى الأعلى لميكانزم العمل السياسى فى مواجهة ميكانزم قرار السياسات العامة المتمثل فى الحكومة، بينما استمر الجزء الممثل للأطراف من ميكانزم القرار السياسى (البرلمان والصحافة القومية والحزبية والخاصة) فى صراع كبير مع ميكانزم قرار السياسات العامة. الأمر الذى أوقع الكثير من الفاعلين فى ميكانزم قرار السياسات العامة فى حيرة شديدة، وهذا بسبب أنهم مجرد عابرين للمشهد السياسى فى مصر. فى نهاية هذه السلسة هناك الكثير الذى يحتاج إلى تفصيل كبير وربما يأتى فى مقالات قادمة وتحت عناوين مختلفة، ولكن ما أردنا أن نقوله هو أن النظام السياسى المصرى فى وضعه الحالى لا يعبر عن اضطراب، ولكن يعبر عن تصميم هيكلى يسمح باستيعاب المتغيرات القادمة من ميكانزم القرار الاجتماعى – المدنى وميكانزم قرار السياسات العامة. يمكن القول إن نمط التغيير المجتمعى فى مصر استطاع أن يخلق بنموذجه الخاص، وبالتالى يمكن التأكيد أن مصر التى خلقت نموذجها الخاص فى القرار السياسى للتغيير فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ونموذجها الخاص فى المنهجية السياسية لاسترداد الأرض المسلوبة فى ١٩٧٣، ونموذجها الخاص فى سياسة الحرب ضد الإرهاب ١٩٨٢ – ٢٠٠٠، والآن استطاعت أن تعمل على الحفاظ على توازنها السياسى العام أثناء عمليات التغيير المجتمعى الشامل، وبالتالى يثبت باطل ادعاء الانهزاميين.

الفصل الثامن

تنظيمات المجال العام المدنى للإصلاح

(١)

يعتبر المجال العام هو أساس الديمقراطية، وكلما نما وتطور المجال العام فى مستوياته ووظائفه والمسئوليات المؤسسة على أساسه، كلما رقيت الممارسة الديمقراطية، لهذا ليس غريبا أن بعض أدبيات العلوم السياسية تعتقد وتفترض أن مستوى الممارسة الديمقراطية مرتبط بشكل سببى مباشر بمستوى أداء المواصلات العامة، هذا ليدلل على ارتباط كافة نواحى المجال العام مع بعضها البعض من ناحية، وأن هذه الرابطة تأخذ شكلاً سببيًا، من ناحية أخرى. وتأسيسا على هذه الرابطة السببية عملت إستراتيجية الإصلاح فى مصر خلال عام ٢٠٠٨ على التركيز بشكل أكبر على تطوير وتنمية واستكمال التشريع فى نطاق المجال العام: فتم إقرار قانون الضريبة على العقارات المبنية الجديد رقم ١٩٦، وقانون البناء الجديد رقم ١١٩، والقانون ١٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون العمل، وتعديل لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثونوكس بتاريخ ٢-٦-٢٠٠٨، قانون رقم ١٩٠ بتعديل بعض أحكام حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، القانون ١٨٢ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية، قانون رقم ١٨٣ بتنظيم الحقوق التأمينية لأعضاء الهيئات القضائية، وقانون رقم ١٩٧ بشأن المحاماة، وقانون رقم ١٢٦ والخاص بقانون الطفل، وقانون المرور الجديد رقم ١٢١، وأخيراً وليس آخراً، قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ . وهذه القوانين وغيرها

انصبت بشكل مباشر على إصلاح المجال العام المدنى. الهدف من هذه السلسة من المقالات التحقق من إلى أى مدى تقوم هذه التشريعات بخلق ممكنات واحتمالات لتطوير المجال العام ليحتوى ويعبر عن القيم المدنية والديمقراطية، هذا طبعًا دون الفحص بالتحليل المنظم لأحكام المحكمة الدستورية العليا، والقضاء الإدارى، و قضاء محكمة النقض التى أقرت أحكامًا باتة تجسيداً وإعمالاً وتأكيداً لهذه القيم، علما بأنه سوف تتم الإشارة فى بعض الأحيان إلى بعض أحكام تمثل علامات على هذا الطريق لتعضيد التحليل. وبصفة عامة ينقسم المجال العام من الناحية المفهومية إلى أربع عمليات مجتمعية كبرى: أولاها، النظام العام، ويشير إلى المبادئ التى تواضعت عليها الجماعة سواء على مستوى الدولة أو الأسرة أو الفرد باعتبارها الأركان الأساسية أو الجوهرية لاستمرار الجماعة كجماعة فاعلة، وثانيتها، الأمن العام، ويشير إلى نظام التجريم والعقوبات الذى تواضع عليه المشرع بأشكاله ومؤسساته المختلفة حماية لهذه القيم الأساسية والجوهرية. ثالثتها، الثقة العامة، وهو النظام الذى يهدف إلى تأسيس المظاهر العامة التى تشرعها وتعتمدها الدولة كوسيلة ضرورية لاستقرار العلاقات والروابط الاجتماعية بمستوياتها المختلفة، ورابعتها، المصلحة العامة، هى القيم العليا التى تستهدفها الجماعة فى سلوكها العام من أجل تحقيقه على أرض الواقع فى تفاعلها مع الجماعات القومية أو الوطنية الأخرى. وهى العمليات الأربع المتصلة مع بعضها البعض بحيث إن أى عدم اتساق فى هذه العمليات تظهر معالمه السلبية على جسد المجال العام، بل وتستدعى تدخلاً سريعًا من منظور السياسات العامة. وقبل الدخول التفصيلى فى شرح وإثبات أن مدى تقدم المجال العام من خلال عملياته الأربع، والتى سيتم خلق مؤشرات محددة على ذلك، تؤشر لنا على مدى تقدم الديمقراطية كنتيجة منطقية لتفاعل هذه العمليات الأربع، نقر أنه من حيث الهوية فالمجال العام هو سياق مدنى لتفاعل علاقات الدولة بالمجتمع، وأن هذا التفاعل المدنى هو الوعاء والماعون الذى يسمح من خلاله المجال العام بأن تولد الديمقراطية، الأمر الذى يقول لنا إن فحص إشكاليات الوعاء وتاريخ صناعته هو المدخل الصحيح منهجيًا لربط الأسباب بالنتائج. وهناك أربع إشكاليات كبرى حالت تاريخيًا دون توليد

مجال عام ديمقراطى فى مصر وتحاول نخبة الإصلاح أن تتعامل مع هذه الإشكاليات بشكل يسمح لها ولمصر بالتجاوز إلى خبرة تاريخية جديدة، وهى كالتالى:

أولاً: إشكالية السلطة، يمكن صياغة هذه الإشكالية فى الإيمان بأن النهر والسيطرة عليه كانت تاريخيا هى أساس الالتزام والإلزام فى الجماعة السياسية المصرية، فأجبرت على الخضوع لسلطة موحدة واحدة وإلا حق عليها انهيار الجماعة، ورغم تطور الظروف والأحوال وأنماط الإنتاج عالميا مازلنا نشاهد ركون أساليب الحكم المصرية إلى المبادئ السلطوية والمركزية الشديدة، بعبارة أخرى، إن الثقافة السياسية صارت أكثر إلزاما مما يقتضية تطور الموارد بأشكالها المختلفة، التحدى الآن فى كيف لهذه الثقافة السلطوية المركزية أن يتم تطويرها إلى تعددية ثقافية وسياسية تسمح للديمقراطية بالبزوغ.

ثانيًا: إشكالية الثروة، والتى تقول إن عدم التراكم الرأسمالى من غير الطريق السلطوى للدولة لا يسمح بنهضة، ولكن بتمايز طبقى وصراع اجتماعى يلقى بظلاله السلبية على منطق توحد المصريين فى هوية واضحة، فى قول آخر، إن التراكم الرأسمالى عن طريق المجتمع محفوف بمخاطر الفوضى والاستغلال، فضلاً عن أن رأسمالية الدولة بأشكالها المختلفة لها قدرة ضعيفة على تحقيق إنجاز تاريخى مستمر، ويصير التحدى كيف يمكن أن يعاد تنظيم المجتمع والدولة بشكل يخلق موارد مستقلة للأفراد والجماعات وينتهى بتعضيد مفهوم الوطن الجامع لتعدد مصادر الثروة.

ثالثا: إشكالية الحرية، دائمًا كانت الحرية منقوصة فى التكوين التاريخى المصرى بسبب أنها كانت مقيدة إما باعتبارات السلطة القهرية أو بالجنوح إلى الاستغلال الرأسمالى الضيق الذى سرعان ما يقصر تأثيره العام عبر الزمن، فمعضلة الحرية تتجسد فى كيف للفرد والجماعات أن يتحرراً بشكل يسمح لهما أن يحققا نواتهما الثقافية، ولكن فى نفس الوقت يستمر المنحى التاريخى العام على طريق التنوير والإصلاح والعقلانية، فى هذا السياق تظهر قضية الحرية باعتبارها مشكلة بنائية لها أساس سلطوى وأساس اقتصادى، فكيف يمكن تجاوز كل ذلك إلى تأسيس الحرية كجوهر من جواهر المجال العام.

رابعا: إشكالية القانون، إن بناء القانون المصرى من حيث منطقه يفرق بين المسئولية التعقدية والمسئولية التقصيرية، بحيث نراهما إطارين منفصلين عن بعضهما البعض، ولكن مع بعض التداخلات والاشتباكات هنا وهناك. المعضلة أن هذه الوضعية تمنع تطوير منطق للمجتمع المدنى باعتباره منظما أعلى ومشتركا لقيم الإطارين، فيظل الإطاران سادرين فى الفضاء من غير قاعدة صلبة وأساس مرجعى موحد يرجع إليه الاثنان. المعضلة أن القانون المصرى لا يعترف بمنطق حاكم لمفهوم المجتمع المدنى، فيستمر مفهوم المدنية مفهومًا ثقافيًا أو على أقل تقدير مفهومًا ضيقًا فى نطاق العلاقات القانونية، ولكن ليس مصدرًا معرفيًا مستقلاً للجماعة الوطنية المصرية. فى إطار هذه الإشكاليات الأربع سيتم فحص وتحليل قوانين و تشريعات الإصلاح المجال العام المدنى الذى طرحته نخبة الإصلاح فى مصر.

(٢)

بصفه عامة يعتبر تطوير الخدمات الأمنية الجماهيرية هو الأساس الأول والأهم لتنظيم مجال عام فعال من أجل خلق نظام ديمقراطى، وإذا كان الأمن العام واحدًا من جواهر النظام العام، فليس صحيحًا أنه بمفرده الذى يربط العمل الشرطى بتقدم الديمقراطية فى البلاد. فهناك جوهران آخران، أولهما، مفهوم النظام العام، والذى حددناه فى المبادئ التى تواضعت عليها الجماعة القومية سواء على مستوى الفرد أو الأسرة أو الجماعة بشكل عام. وثانيهما، مفهوم الثقة العامة، فينصرف إلى النظام الذى يهدف إلى تأسيس المظاهر العامة التى تعتمدها الدولة كمظاهر شرعية قانونية للروابط الاجتماعية بين الأفراد على المستويات المختلفة. فى هذا السياق تتبلور العلاقة بين الخدمات الامنية الجماهيرية والتقدم الديمقراطى على النحو التالى: أولا، الانتظام الفعال للعمل فى قطاع مصلحة الأحوال المدنية كمدخل إلى التطور الديمقراطى، فى محورين أساسين، أولهما، إنشاء نظام الرقم القومى الذى يتم التعرف من خلاله إلى المواطن وأحواله المتغيرة، حيث يقوم هذا النظام ببناء منظومة تحتوى على البيانات الشخصية والعائلية للفرد، بالإضافة إلى إدخال معلومات عن الأحوال المدنية العامة

لتصبح المصلحة بنكا للمعلومات يدار على أساس استثمارى، هذا على افتراض أنه لا يمكن البدء فى تطوير مجال ديمقراطى عام إلا من خلال التثبت من المعلومات الحقيقية عن أوضاع المواطنين حسب ظروفهم المختلفة، هذا لأن المعلومات الدقيقة عن المواطنين هى العملة الحقيقية لقياس التقدم العام فى البلاد، ثانيهما، هذا الأمر أدى إلى انخفاض معدلات بعض أنواع الجرائم المرتبطة بالأحوال المدنية، مثل تزوير المستندات وانتحال الشخصية والصفة، ساعد هذا التطور الإيجابى بشكل كبير على انتظام العمل فى وزارات هامة تقدم الخدمات الجماهيرية بصفة عامة، مثل وزارات التعليم العام والتعليم العالى والتنمية الإدارية والتضامن الاجتماعى، ثانيا، ترقية النظام المرورى بحيث يساهم بشكل فعال فى تحسين مناخ حقوق الإنسان فى البلاد، فقد طور المنهج الجديد لتطوير المجال العام قانونا جديداً للمرور لا يعتمد على منطق العقوبات المحددة كما كان فى القانون القديم، والذى يمكن فهمه باعتباره يجافى بعض حقوق الإنسان من خلال قيامه بإجبار المواطنين على غرامات تحكمية جزافية. القانون الجديد يسمح لأول مرة بالتدرج فى تطبيق العقوبة، فالمخالف المرورى له رخصة فى حالة بعض المخالفات المرورية ألا يدفع كل الغرامة المقررة أصلاً، إذا قام بشكل فورى أو خلال مدة محددة بدفع غرامة منخفضة. فضلا عن أن القانون الجديد يسمح بفترة ثلاث سنوات، بعدها يقع الحظر على المقطورات، هذه مراعاة ليس فقط لحسن تسيير أنشطة رجال الأعمال أصحاب المقطورات، ولكن والأهم لسائقى هذه المقطورات، حيث إنه خلال هذه السنوات الثلاث سوف يتم تأهيلهم لأنواع أخرى من السيارات. هذا جزء من إطار عام تجديدى وتحديثى كلى للعربات فى مصر، فقد فرض القانون على سيارات التاكسى فى المادة السادسة بعد تعديل القانون أن يتم هذا التجديد من خلال إنشاء موازنة خاصة تكون لها شخصية اعتبارية تختص بتقديم قروض لتمويل شراء مركبات نقل بديلة عن المقطورات وسيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب التى مضى على صنعها عشرون عاما، مع تقديم حوافز مالية يصدر بشأنها قرار رئيس الوزراء. كما نص وأكد القانون الجديد، بعد أن كان قراراً إدارياً، فى المادة ٧٥ بند ١٠ والفقرة الأخيرة، حظر إضافة ملصقات أو معلقات أو وضع أية كتابات أو رسوم أو أية رموز أو بيانات أخرى غير تلك الواجبة بحكم القانون على جسم المركبة أو أجزاء منها، فى جميع الأحوال تضاعف الغرامة

المالية عند ارتكاب أى من الأفعال المشار إليها خلال ستة أشهر من الحكم النهائى بالإدانة". هذه المادة - والتى تتسق مع الدستور مضمونًا ولفظًا - ستساهم فى تخفيض المظاهر الطائفية فى مصر، وأخيرًا وليس آخرا فى هذا المقام، تم فرض عقوبات مشددة على الذين يقومون بنشر التلوث السمعى من خلال إساءة استخدام آلات التنبيه فى مواكب الأفراح أو بصفة عامة. بشكل عام، يمكن القول إن قيام وزارة الداخلية بإنشاء المجلس القومى للسلامة على الطرق، والذى يهتم بعمل وتصميم مؤشرات تنفيذية من أجل الحفاظ على سلامة الراكب بصرف النظر عن وضعه فى المركبة يأتى كجزء من اهتمام الوزارة بترقية الوعى بحقوق الإنسان فى البيئة العامة للمجتمع المصرى - ثالثا، الإدارة العامة لاتصالات الشرطة هى المدخل للاستجابة لشكاوى المواطنين، باعتبار أن هذه الشكاوى تسجل مؤشرًا لقدرة الوزارة على قيامها بمهامها المدنية والدستورية، وهذه المهام تدفع لتأسيس وتعميق منطق الممارسة الديمقراطية، فتم إنشاء نظام خدمة الرسائل الصوتية، وهو مشروع جماهيرى يستخدم التكنولوجيا التفاعلية من خلال الرد الصوتى، وهذا النظام يجعل المواطن فى اتصال مستمر للاستجابة لاحتياجاته الأمنية اليومية، كما تم إنشاء نظام خدمات الاتصالات الهاتفية لاستقبال شكاوى المرأة برقم مختصر، وهذا نظام لتوصيل الشكاوى لجهات الاختصاص ومتابعة الشكوى وتطورها. هذا بالإضافة إلى الأنظمة المتعارفة فى استدعاء المساعدة الأمنية فى المناطق السكانية المختلفة. فى هذا العرض المختصر لنمو الجانب المدنى للمساعدة الجماهيرية للشرطة تظهر عدة مقولات:

١ - إن العمل الشرطى ينقسم بشكل عام إلى ثلاثة مكونات كبرى، أولها، الخدمات الجماهيرية، ثانيها، خدمات مكافحة الجريمة، وثالثها، خدمات مكافحة الجرائم ضد الدولة، من الواضح من استعراض السياسة العامة للوزارة، أنها تهتم بشكل متعادل بقضايا الخدمات الجماهيرية وخدمات مكافحة الجريمة، وتأتى مكافحة الجرائم ضد الدولة فى المستوى الثالث.

٢ - عقدت اللجنة الوزارية للإصلاح الإدارى لأول مرة فى الوزارة ١٩٩٦، ومنذ ذلك الوقت سارت الوزارة بشكل حثيث للعمل الدائب على المسارات الثلاثة،

علما بان المسار الثالث تقلص وهجا لعمل فيه مع استقرار نمط التفاعل السياسى فى البلاد.

٣ - وأخيراً، التحدى الحقيقى للوزارة يتمثل فى صياغة سياسة عامة واضحة لكيفية تدعيم وتنمية والحفاظ على الأساس المدنى للديمقراطية.

(٣)

واحد من أهم مجالات تنظيمات المجال العام المدنى للإصلاح يأتى فى فكرة ومنطق إنشاء محاكم متخصصة، وهذا لأن منطق المحاكم المتخصصة - حيث أضحى لدينا اختصاص قضائى فى موضوعات قضايا الأسرة وموضوعات القضايا الاقتصادية، وبعد قليل ستتبلور الحاجة القضائية إلى موضوعات قضايا المرور - ينبع من الحاجة إلى العدالة الناجزة، وهى من المبادئ الرئيسية المنظمة للحزب الوطنى فى ثوبه الفكرى والتنظيمى الجديد. ولا يقصد بمفهوم العدالة الناجزة أى معنى من المفاهيم الشعوبية التى تطلقها فئة من البشر تحت أى مسمى على الجمهور العام فتشبعه تقطيعا لأواصر العلاقات والتعاقدات إشباعا لمفاهيم أخلاقية أو أيديولوجية، هى بطبعها غامضة، كما حدث فى تاريخى السودان وليبيا ويحدث فى قضايا الشرف فى الأردن وباكستان. ولكن يقصد بمرمى العدالة الناجزة - بالمعنى المصرى الجديد، تعميق اختصاص المؤسسة من خلال بناء اختصاص قضائى نوعى فى إطار مؤسسة القضاء المصرى بغرض زيادة القدرة الاحترافية للقاضى للنظر فى نوع القضايا المنظور أمامه، فيؤدى ذلك إلى السرعة فى الإنجاز فى عملية التقاضى، وبالتالى عدم تعطيل المصالح. ومع ارتفاع عدد القضايا ذات الطابع الاقتصادى، كالتى تظهر فى مختلف مجالات الاستثمار بسبب تطور الحياة الاقتصادية المصرية وانفتاحها على العالم، وبزوغ قضايا إشكالية جديدة فى شأن الإغراق والتمويل العقارى والجمارك وسوق رأس المال، فى ظل غياب آلية نظامية للتقاضى للفض السريع والمنصف لهذه المسائل، الأمر الذى استدعى إصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء نظام المحاكم الاقتصادية، حيث ينظم

القانون شئون العدالة الناجزة فى المنازعات ذات الطابع الاقتصادى سواء مدنيًا أو جنائيًا. ونذكر ملمحين هامين لهذا التنظيم، ومرتبطين بمنطق المجال العام كما حددناه سابقًا، على النحو التالى:

١ - حدد المشرع بدء العمل بهذا القانون اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٨، على أن تصدر وزارة العدل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون. وقد تم تحديد اختصاص هذا النوع من المحاكم - من ناحية - بالدعاوى الجنائية الناشئة عن القوانين التالية: العقوبات بشأن التفالس، الإشراف والرقابة على التأمين، الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية المحدودة، سوق المال، ضمانات وحوافز الاستثمار، التأجير التمويلى، الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية، حقوق الملكية الفكرية ٢٠٠٢، التمويل العقارى، البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد، الشركات العامة فى مجال تلقى الأموال واستثمارها، الصلح الواقى من الإفلاس فى قانون التجارة، حماية الاقتصاد الوطنى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية لعام ١٩٩٨، حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ٢٠٠٥، حماية المستهلك ٢٠٠٦، تنظيم الاتصالات ٢٠٠٣، وتنظيم التوقيع الإلكترونى وإنشاء هيئة صناعية تكنولوجية للمعلومات ٢٠٠٤ .

أما بالنسبة للدعاوى غير الجنائية التى تختص بشأنها هذه المحاكم، فقد اقتصرت على الدعاوى ذات الصفة المدنية، والتى تخضع لاختصاص القضاء المدنى، دون أن تمتد إلى الدعاوى التى تختص بها دائرة الاستثمار بمحكمة القضاء الإدارى. وكان مجلس الدولة قد أرسل مذكرة لمجلس الشعب أثناء مناقشة القانون يثنيه عن سحب اختصاص القضاء الإدارى بشأن قضايا الاستثمار، وقد استجاب مجلس الشعب لذلك. هذا فى ظنى غريب، حيث نجد ان القطاع الخاص وقطاع الدولة يخضعان جنائيًا للمحاكم الاقتصادية، بينما يتم الفصل بين القطاعين، الخاص والدولة، عند التعامل بشأن القضايا ذات الطبيعة المدنية، فنجد أنه إن كانت الأطراف كلها مدنية تندرج ضمن اختصاص المحاكم الاقتصادية، أما إذا كان هناك طرف فى العلاقة مرتبط بالدولة، فتخضع للقضاء الإدارى. أفهم أن هذه نزعة لمجلس الدولة للحفاظ على تمدده فى الاختصاص،

رغم أن مجلس الدولة – أصلا – نشأ للحفاظ على حقوق الأفراد فى مواجهة توغل الإدارة، بالتالى فالدولة المدنية الحقيقية هى التى تعمل على الحفاظ على الوظيفة الأصلية لمجلس الدولة، وإرجاع ما صنع – استثنائيًا – لصالحه فى ٢٠٠٥، (أى إنشاء دائرة الاستثمار فى القضاء الإدارى) إلى الوضع الطبيعى بإخضاع المنازعات الاقتصادية كلها للمحاكم الاقتصادية. إن استمرار تدخل القضاء الإدارى فى المنازعات الاقتصادية سيساهم بشكل واسع فى تعقيد كبير فى كثير من الحالات وفقا لقانون الإجراءات المدنية والجنائية.

٢ – لا يوجد تنظيم متكامل للتداعى أمام المحاكم الاقتصادية، وهذا ليس عيبا كما قد يتبادر للذهن، فقد تبنى المشرع فكرة فصل مرحلة تحضير الدعوى عن الحكم فيها، بإنشاء هيئة لتحضير الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية، فيقوم بتحضير ملف الدعوى وإعداده بهدف تيسير مهمة المحكمة. الأمر الذى استدعى بطبيعة الحال رؤية المشرع بعدم الاقتصار على خبراء وزارة العدل وخبراء الجدول لإبداء الخبرة بمفردهم، لذا مكن المحاكم الاقتصادية بمختلف دوائرها بالاستعانة برأى من تراه من الخبراء المتخصصين المقيدين فى جداول خاصة بهم، والتى تقوم بإعدادها وزارة العدل. وهؤلاء الخبراء ترشحهم الغرف والاتحادات والجمعيات وغيرها من المنظمات المعنية بشئون المال والتجارة والصناعة. هنا لنا ملاحظة أساسية وهى أن الانفتاح على قوى المجتمع ومؤسسات المجتمع المدنى يعنى بالضرورة الانفتاح على الصراع الاجتماعى والمجتمعى العام فى مصر. الأمر الذى يستدعى من وزارة العدل – باعتبارها جزءًا من الدولة – أن تكون حريصة فى تمثيل مختلف المدارس الفكرية لهذه الجماعات والمؤسسات الخاصة، حيث إن هذه الجماعات لديها مفهومات مختلفة ومتضاربة فى كثير من الأحيان بشأن تفسير مدى فاعلية العوامل الاقتصادية المؤسسية فى العملية الاقتصادية، هذا من ناحية، كما ننبه بيروقراطية وزارة العدل ضرورة أن تضع معايير عملية وأكاديمية منصفة لاختيار هؤلاء الخبراء من مؤسسات المجتمع المدنى، من ناحية أخرى. هناك بالفعل ثورة تشريعية يقوم بها الفكر الجديد، ولكن يظل المحك الرئيسى هو القدرة على التنفيذ، وهذا موضوع آخر يثير الشجون.

(٤)

واحد من أخطر قوانين الاصلاح من الناحية الاجتماعية والإنسانية هو الذى تم بقانون رقم ١٢٦ لعام ٢٠٠٨، والخاص بتعديل قوانين الطفل والعقوبات والأحوال المدنية الجديد، وهذا يأتى استمراراً لسياسة تشريعية واعية من الناحية الفنية، وحافزاً لإعادة تنظيم الموارد البشرية فى المجتمع والدولة بشكل يسمح بتدفق معايير أرقى فى القنوات القانونية من أجل العدالة بين وعبر وداخل كافة الأشكال والأنماط المجتمعية على أرض مصر. وتتمثل خطورة القانون فى التعامل بشجاعة - غير مسبوقة فى القوانين المصرية - مع حالة عامة لتدهور العلاقات الأسرية والمجتمعية ناظراً إليها من زاوية مصلحة الطفل. فعندما ظهرت ظواهر تدل على عدم الكفاية القانونية لحماية الطفل كما هى مقررة فى القانون رقم ١٢ لعام ١٩٩٦، ما كان من المشرع المصرى إلا أن شمر عن ساعديه وخاض معركة حاسمة ضد قوى الاستغلال المجتمعى فى البرلمان والدولة والمجتمع باسم الدين والتقاليد، وهما منها براء، وهذا على النحو التالى:

١ - تمت إعادة تعريف مصلحة الطفل بشكل شامل هذه المرة، فنص القانون على أن يعتبر طفلا كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنة ميلادية. بهذا يخضع لهذا القانون ما يقرب من ٤٠٪ من المجتمع المصرى تقريبا بشكل حاسم قانونا. وهذا القانون من حيث المبدأ، يطرح إشكالية كبرى أمام مفهوم الشباب الذى يتبناه الفكر الجديد والنظام السياسى المصرى، ألا وهو: أن مفهوم الأطفال مفهوم قانونى فى سياق عقوبات محددة والتزامات معينة، على الدولة وعلى الأسرة أو من يقوم مقامهما العمل المنظم قانونا من أجل استيفائها وتحقيق المرامى الكبرى منها، بينما مفهوم الشباب مفهوم سياسى بصفة أولية. والأجهزة المسئولة عن الشباب تتمتع فى مواجهتهم بإمكانيات وممكنات إشرافية فى الأغلب الأعم. وفى السياق المصرى ووفق الثقافة السياسية للإصلاح الشباب هو كل من تجاوز الثانية عشر عاماً، حيث يبدأ سن فئة الطلائع، وهى الفئة السياسية العمرية، والتى تغذى - كرصيد إستراتيجى - الترشيح للمجالس المحلية. بعبارة أخرى، هناك اشتباك بين ما هو قانونى فى قانون الطفل،

وما هو سياسى من أجل تحفيز المشاركة السياسية، حيث انه ليس بالضرورة أن كل ما يصلح للطفل وفق القانون تتقبله الممارسات السياسية الحزبية بصدر رحب، وخاصة عند التعامل بشأن أساليب الحشد والتجنيد لمرحلة الطلائع.

٢ - ثارت قوى الإخوان والسلفيين على نصوص القانون على وجه الخصوص، فناصبوها العداء، وهذا ليس بسبب ما يشاع فى مواقع الإخوان والسلفيين الإعلامية عن أن القانون يشجع على الرذيلة والفحشاء، هذا لأن القانون واضح فى المادة ١٥ الفقرة الأخيرة، والتى تنص على: "مع عدم الإخلال بأحكام المواد (٤، ٢١، ٢٢)، من هذا القانون، للأم الحق فى الإبلاغ عن وليدها وقيده بسجلات المواليد، واستخراج شهادة ميلاد له مدونا بها اسمها، ولا يعتد بهذه فى غير إثبات واقعة الميلاد"، هذا النص يقول بالحماية القانونية لواقعة الميلاد، وما يترتب عليها بالضرورة من إجراءات لضمان استمرار المولود على الحياة وتمتعه بالصحة العامة. بعبارة أخرى، إن واقعة الميلاد لا تنسحب بالضرورة على أى شرط مرتبط بقواعد المواريث أو صحيح الأنساب. المسألة الحقيقية لعداء الإخوان والسلفيين للقانون تأتى من أن القانون يفرض حماية نهائية على الطفل حيث ينص القانون إجمالا فى المادة ٥٣ على"، يهدف تعليم الطفل بمختلف مراحل التعليم إلى تحقيق الغايات التالية:

- تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكانياتها مع مراعاة اتفاق برامج التعليم مع كرامة الطفل وتعزيز شعوره بقيمته الشخصية وتهيئته لتحمل المسئولية.

- تنمية احترام الطفل للحقوق والحريات العامة للإنسان.

- تنشئة الطفل على الانتماء لوطنه والوفاء له وعلى الإخاء والتسامح بين البشر وعلى احترام الآخر.

- ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو العنصر أو الأصل الاجتماعى أو الإعاقة أو أى وجه آخر من أوجه التمييز.

– إعداد الطفل لحياة مسئولة في المجتمع المدني المتضامن القائم على التلازم الواعي بين الحقوق والالتزام بالواجبات". هنا يظهر السبب الحقيقي لاعتراض هذه القوى الاجتماعية غير الحديثة على القانون، فهي قوى لا تؤمن بالمواطنة، أو التسامح أو احترام الآخر أو الوفاء للوطن حيث إن كبيرهم في أحد أقواله فضل الماليزي على المصري، بعبارة أخرى، هذا القانون ينزع من يد السلفيين والإخوان استغلالهم للأطفال وحشو أدمغتهم بكل ما هو غير عصري أو متقدم في العلم والأخلاق، بل ويضعهم تحت طائلة الجزاء عند مخالفة نصوص القانون، هذا فضلا عن أن القانون لأول مرة يقوم بإدخال مفهوم المجتمع المدني في النص القانوني، الأمر الذي سيستدعي بالضرورة من المشرع توجيه الإدارة بناء على تعريف إجرائي قانوني لمفهوم المجتمع المدني، حيث إنه في الواقع مفهوم سياسي ممتاز، ناضلت قوى مدنية عديدة من أجل دمجه في سياق القانون المصري.

٣ – يحدد القانون في المادة ٩٦ حالات الخطر التي ربما يتعرض لها الطفل فتهدد سلامة التنشئة الواجب توفيرها له في أربع عشرة حالة من أهمها:

– إذا كانت ظروف تربيته في الأسرة أو المدرسة أو مؤسسات الرعاية أو غيرها من شأنها أن تعرضه للخطر، أو كان معرضا للإهمال أو للإساءة أو العنف أو التحريض عليه أو الاستغلال أو التشرد.

– إذا تخلى عنه الملتزم بالإنفاق عليه أو فقد والديه أو أحدهما أو متولي أمره. أو المسئول عنه قانونًا.

– إذا وجد متسولاً.

– إذا خالط المنحرفين.

– عدم جواز اتخاذ إجراءات الاستدلال بدون شكوى من المسئول عنه قانونًا.

– لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش. هذه الوقائع وغيرها تقول إن على مؤسسات المجتمع المدني مسئولية كبيرة في رصد وقائع الخطر التي يتعرض لها الأطفال.

هذا بالإضافة إلى أنه لابد من جانب وزارتى التضامن الاجتماعى والمحليات بهيئاتهما المختلفة القيام بحملة توعية كبيرة فى المحليات من أجل إرشاد الأسر للتنشئة السليمة للطفل، فالطفل وفق هذا القانون لا يصبح رهينة لمزاج والديه فى التربية، أو رهينة لمؤسسات التطرف والتزمت الدينى سواء المسيحى أو الإسلامى، ولا رهينة للاستغلال السياسى. هذا القانون هو أول قوانين المواطنة بمعناها الشامل والدستورى. ويظل التحدى الحقيقى لهذا القانون فى التنفيذ، وخاصة فى ضوء تخلى الدولة عن الكثير من وظائفها فى التنشئة العامة والسياسية.

(٥)

واحد من القوانين الأساسية التى أفرزها مجلس الشعب فى دورة انعقاده السابقة هو قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، هذا مع المواد التى لم تلغ من القانون القديم رقم ١٠٦ لعام ١٩٧٦، والمواد المرتبطة بها من حيث القواعد ونظام اتحاد الشاغلين (الملاك) الجديد، هذا مع التأكيد على عدم سريان اتحاد الشاغلين على الأماكن الخاضعة للقانون رقم ٤ لعام ١٩٩٦ (الإيجار قانون جديد)، أى تم الفصل القانونى بين الملاك من ناحية، والمستأجرين وفق القانون الجديد للإيجارات، من ناحية أخرى. وهذا القانون يعمل عمل القوانين الموحدة رغم أنه لم يصدر من الزاوية الرسمية كقانون موحد، هذا رغم أنه فى مذكرته الإيضاحية يتحدث وكأنه قانون موحد يستهدف توحيد التشريعات فى المجال، و يعرف القانون الموحد بأنه القانون الذى يجمع كافة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية فى مجال وظيفى واحد ومترابط فيخضعها لمنطق قانونى متناسق من الالتزامات والحقوق والتصرفات. وهذه السمة الثانية للثورة التشريعية للفكر الجديد، حيث كانت السمة الأولى هى التوجه نحو إنشاء نظام المحاكم المتخصصة كالمحاكم الاقتصادية والأسرة والطفل وغيرها. أما هذا القانون ينظم كافة الالتزامات والحقوق والتصرفات المرتبطة بالسلوك القانونى فى مجالات التخطيط العمرانى وتقسيم الأراضى، والتنسيق الحضارى، وتنظيم أعمال البناء، وتراخيص البناء والهدم والتعلية،

ورسوم التراخيص وصيانة وتشغيل المصاعد، والحفاظ على الثروة العقارية، واتحاد الشاغلين، وصيانة وترميم العقارات المبنية، وهدم المنشآت الآيلة للسقوط، ومستندات التراخيص المطلوبة عند البناء أو الهدم، وقواعد نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة لأغراض التطوير والتحسين، والإجراءات المتبعة للحصول على التعويضات، ومسئولية المهندس والمقاول والمكتب الهندسي والمالك أثناء فترة تنفيذ أعمال البناء أو التعلية أو الهدم وفقا للقانون المدني. هذا في ظل التأكيد على استمرار فاعلية المادة ١٣ مكرر في القانون رقم ١٠٦ لعام ١٩٧٦، التي تقوم بتوجيه وتنظيم أعمال البناء، مع المواد المرتبطة بها، واستمرار قانون رقم ١٣٨ لعام ٢٠٠٦ بشأن تزويد بعض العقارات المبنية بالمرافق الأساسية. بعبارة أخرى، إن هذا القانون ينظم – وربما لأول مرة – بشكل شامل وفي تناسق واحدة من أهم الظواهر المجتمعية المعقدة في مصر. يثير هذا القانون الإشكاليات والملاحظات الأولية التالية: أولا، إن هذا القانون لا ينظم أو يخطط لأي قانون مستقبلي ينظم بناء دور العبادة، هذا خلل كبير؛ لأن من المفترض أن ينظم هذا القانون دور العبادة من حيث إنها – في نهاية الأمر – بناء. ولكن نلاحظ أن المجلس القومي لحقوق الانسان سيقوم بالتقدم إلى البرلمان في دورة الانعقاد القادم بمشروع قانون تحت اسم "القانون الموحد لبناء دور العبادة". والقانون المزمع التقدم به من جانب حقوق الإنسان، ليس قانونا يستظل بمواد واعتبارات القانون المدني، رغم أننا دستورياً نعلم أن ممارسة الشعائر الدينية وتنظيم أماكنها من مشكلات المسئولية المدنية وفق معظم شروح القانون المدني، ولكن هذا القانون سيعهد للقضاء الإداري بتسوية أي نزا ع بشأنه، بل وسيجعل وزير التنمية المحلية هو الوزير المختص فيما يتعلق ببناء دور العبادة والإدارة الهندسية بالوحدة المحلية الكائن بدائرة اختصاصها دور العبادة، وفيما يتعلق بالترميم والتوسعات، بعبارة أخرى، سوف تنشأ دوائر خاصة في إطار محكمة القضاء الإداري لهذا الشأن. كنا ومازلنا نرى أن القضاء الإداري في الأصل هو قضاء يهدف إلى تقليص توغل الإدارة إلى حريات الأفراد العامة، أي يعمل على تنظيم تدخل الإدارة في شئون الأفراد المدنية. الغريب أن مجلس حقوق الإنسان لا يرى أن الممارسات الدينية هي مسألة مدنية، يجب أن يخضع تنظيمها إلى القانون المدني،

وليس الإدارى. أقترح أنه من المستحسن أن تكون هناك محاكم خاصة ينظمها قانون المرافعات المدنية لتنظيم دور العبادة على نسق محاكم الأسرة والطفل والاقتصادية. ان القول بخضوع بناء دور العبادة للقانون الإدارى هو نزعة تمييزية ضد بعض المواطنين، هذا لأن القانون الإدارى هو القانون الخاص بتنظيم عمل مرافق الدولة، والبناء فى نهاية الأمر مسألة مدنية، وحتى إن كان بناء لمرفق من مرافق الدولة. هذا فضلاً عن أن الثورة التشريعية للفكر الجديد تقوم فى أحد أسسها على التوسع فى إخضاع الظواهر المجتمعية المختلفة الناشئة من التفاعل بين الأفراد والجماعات القانون المدنى، فضلا عن أنه من الظواهر وتراكمها سينشأ فقه جديد فى القانون المدنى يأخذ مفهوم المجتمع المدنى فى الاعتبار الفقهى القانونى. ثانيا، هذا قانون مركب ومعقد ولفك شفراته دعنا نركز الآن على مسألة تقسيم الأراضى فى القانون. أعتقد أن هذا القانون يشجع بشكل غير مقصود مافيات تقسيم الأراضى، فوفق القانون أصبحت الحهة الإدارية المختصة بتقسيم الأراضى ليست الوزارة أو الإدارة المركزية، بل المحافظة، وعهد للمحافظ القيام فى المادة ٢٠ من القانون بإقرار مشروعات تقسيم الأراضى، والقائمة بما لا يتجاوز الاشتراطات التخطيطية والبنائية المعتمدة من المخطط الإستراتيجى العام والمخطط التفصيلى. ويفهم من المذكرة الإيضاحية للقانون أن المخطط الإستراتيجى العام هو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، ولكن هذا المجلس ليس مخططا إستراتيجيا عامًا بأى معنى فعلى قانونى، هذا لأن القانون يستهدف تحقيق اللامركزية فى التخطيط العمرانى، ودعم الإدارات المختصة بالمحافظات والأقاليم، ومشاركة المجالس الشعبية المحلية والأجهزة التنفيذية وممثلى المجتمع المحلى والأهلى. يلاحظ بعض المراقبين أن هذا مخطط لبناء الثروات الخاصة، وليس للتنمية العمرانية، فعبر السنوات الخمس الماضية نما نزوع مجتمعى طبقى إلى البناء السكنى والترفى والسياحى بشكل واسع لم يتوافق معه بأى شكل التوسع فى بناء المصانع. بعبارة أخرى، جاء هذا القانون فى بعض جوانبه تأكيداً على سيطرة الرأسمالية العقارية على تسيير الاقتصاد بشكل عام. فى المقال القادم سنتابع فك شفرات هذا القانون الراكن والأساس فى صياغة مصر القادمة.

(٦)

هناك ثلاث مدارس لقراءة أى نص تشريعى، والنصوص التشريعية النصوص الصادرة من البرلمان وتعمل كأساس ومصدر للتشريع، أولها، يفهم النص التشريعى بأنه يأتى عاكساً بشكل أمين وميكانيكى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية، والمراكز القانونية المهيمنة، من ناحية أخرى، ثانيها، يفهم النص التشريعى بأنه استكمال لتصور إستراتيجى عام لمنطق من التوجهات العامة للسياسات العامة أو الأيديولوچية، فتقوم هذه التوجهات بإنشاء مراكز قانونية جديدة ومتجددة أو نسخ مراكزها، وليس مجرد ترجمة لسيطرة المراكز القانونية المهيمنة، ثالثها، يفهم النص التشريعى بأنه يعبر عن عملية من الممكنات والاحتمالات القانونية والإجرائية غير المحددة، والتى تتغير مع تطور الوقائع والأحداث. الاختلاف بين المدارس الثلاث فى فهم النص التشريعى يبرز كالتالى:

١ – المدرسة الأولى، هى مدرسة واقعية بمعنى أنها تشرع قانونا ما هو قائم بالفعل من علاقات قوة فى المجتمع والدولة.

٢ – المدرسة الثانية، وهى مدرسة ليبرالية، بمعنى أنها تسعى لتغيير القائم من أجل إنشاء وتأسيس واقع جديد ومرغوب.

٣ – المدرسة الثالثة هى مدرسة تأويلية، بمعنى أن جوهرها ومجالها وشغلها الشاغل هو الصرا ع القانونى والاجتماعى حول تفسير النص.

٤ – المدرسة الواقعية مدرسة محافظة راغبة فى استمرار التوازن بين الحقوق والالتزامات، وتركز عملها الفقهى على صياغة أفكار ومفاهيم قانونية تساعد على تصوير هذا التوازن باعتباره مستمراً تاريخياً.

٥ – المدرسة الليبرالية، هى مدرسة تغييرية تستهدف إشبا ع نسق أولى وسبق التفكير فيه وإعداده من الأفكار والمشاعر والمصالح، وتأتى إعادة هيكلة الحقوق والالتزامات من أجل الاقتراب العملى من إشباع هذا النسق الأولى من الأفكار والمفاهيم سابقة التجهيز.

٦ - المدرسة التأويلية، هى مدرسة تعبر عن بحثها الدؤوب عن حقيقة تعدد المصالح وتعدد الأفكار، وتعبر عن ارتيابها المعرفى بغرض التأكد من قدرة هذا التعدد من الوصول وإقامة نسق قانونى حياتى متكامل، فمدرسة التأويل وفق هذا الفهم ليست مدرسة نقدية، ولكن مدرسة تقوم على الارتياب، وليس الشك المعرفى من أجل الوصول للمعنى الحقيقى للنص التشريعى. ومدرسة الارتياب التشريعى لديها حسها النقدى، ولكن ليست مدرسة نقدية، ويقصد بذلك أن حسها النقدى يتمحور حول ما مدى التناقض فى النص؟ وما هى جدليات التناقض بقصد إخفاء المعانى والمفاهيم القانونية فى خضم النص التشريعى، هنا يتم التعامل مع النص التشريعى باعتباره مبنى ضخم متعدد الأدوار وبه سراديب وأدوار مسحورة، وليس كل ما هو ظاهر فيه معلن عنه، ولكن دائماً هناك ما هو مستبطن فى باطن النص ويحتاج إلى حفر لاكتشافه، وغير ذلك من أشياء ومظاهر وعلامات. بعبارة محددة، المدرسة الأولى تكشف عن المراكز القانونية، والمدرسة الثانية تنشئ المراكز القانونية، والمدرسة الثالثة ترتاب فى المراكز القانونية.

ونلاحظ أن التشريع للإصلاح يعبر عن هذه الاتجاهات الثلاثة فى نفس الوقت، بل وفى نفس الفصل أو الدورة التشريعية، فهناك بعض النصوص التشريعية تأتى لتؤكد المدرسة الواقعية، وبعضها الثانى يأتى ليرسم مداخل ومخارج المدرسة الليبرالية، وبعضها الثالث يأتى ليوضح المدرسة التأويلية، والتى تعبر عن منحى الارتياب فى النص. هذا القول لا يتناقض مع الإطار المرجعى الذى تم رسمه فى المقال الأول من حيث وضع السؤال الحاكم فى هذه السلسة حول: ما التشريعات التى صدرت من البرلمان بغرض تحقيق وبناء مجال عام مدنى فى مصر، حيث لا نعرف بدقة قصد المشرع عندما يرد فى قوله "عبارة المجتمع المدنى" أو "عبارة الصالح العام" أو ما شابه ذلك من عبارات؟، كيف يفهم ذلك فى إطار الإستراتيجية التشريعية المهيمنة لتمكين القطاع الخاص؟ هذه المقدمة ومدخل لاستكمال النقاش لقانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، وأعتقد أننا طبقنا فى مقال السابق، دون تسمية المدرسة والمنهج المتبع، مبادئ مدرسة الارتياب المعرفى، والتى أعتقد أنها الأفضل فى فهم هذا النص المؤسس، ولنأخذ مثالا

تطبيقيا لما أقول من قدرة هذا المنهج على سبر غور هذا القانون. إذا كان القانون كما انتهينا فى المقال السابق جاء لتأكيد سيطرة الرأسمالية العقارية على تسيير الاقتصاد بشكل عام، أليس هذا أدعى للقول بأن منطق المدرسة الليبرالية هو الأكثر صلاحية كمدخل للفهم من المدرسة التأويلية؟ فى الحقيقة؛ لا لأن هذا القانون ملىء بالتناقض الذى يهدف إلى إخفاء أجزاء من المعنى، واختزال جوانب من المضمون القانونى، والأرجح أن يضع المنفذ المحلى والقومى في مأزق معرفى عند التطبيق. فالمادة ١٧ من القانون تستخدم عبارة "الغرض القومى"، بينما فى المذكرة الإيضاحية للقانون التى قدمتها وزارة الإسكان نجد إضافة لعبارة " أو المصلحة الاقتصادية"، إلى جانب عبارة "الغرض القومى" سابقة عليها، ولكن لا نجد عبارة "أو المصلحة الاقتصادية" فى نص المادة التى تم الموافقة عليها برلمانيا. هذا بينما فى نفس المادة يصر المشرع على أن يكون الغرض القومى مسببا. ويأتى اختزال المضمون بإقرار البرلمان عبارة "الغرض القومى"، فكيف يكون الغرض قومياً، بمعنى أنه عام ومحدد وفق تقديرات سلطة أعلى، ومنظور له من منظورغير مرتبط بالعقلانية الاقتصادية الفردية، ثم نطلب أن يكون مسبباً باعتباره مستهدفا غرضاً قومياً، فهذا تسبيب دائرى من الناحية المنطقية، وهذا لا يعبر عن ضعف تشريعى، ولكن عن رغبة فى الإخفاء. بعبارة أخرى، إن هذا القانون الراكن هو قناع لمن هو فى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية يحدد وفق مصالحه الخاصة الضيقة ما يريده وفق منطق دائرى، وليس حتى وفق المصالح الجمعية المجردة للطبقة العليا، أى أن هذا النص يعمل كرخصة لمن يسيطر على المناصب فى المجلس الأعلى للتخطيط بان يصدر ما يريد تحت اسم "الغرض القومى"، الأمر الذى يمكن أن يشعل الصراع بين جماعات الرأسمالية العقارية، وبين جماعات مصالح أخرى من نفس الطبقة، من ناحية، وأن يطعن دستورياً فى بعض مواد القانون، من ناحية أخرى؛ لأن من أصول القانون أن يكون عاما، وليس تفصيلاً وتلبيساً لمصالح محددة من قبل. وننتقل فى المقال القادم إلى تعديلات قوانين الاحتكار والعمال والمحامين.

(٧)

في هذا المقال الأخير دعني أرسم الخط العام للمقولات في هذه السلسة، أولا، إن هناك اتجاهاً عاماً لبناء الإصلاح في البلاد من خلال توسيع وإعادة تقنين مفهوم المجال العام بأقسامه الأربعة الرئيسية وهي: النظام العام والأمن العام والثقة العامة والمصلحة العامة. ثانيا، إن صياغة الاتجاهات العامة للتشريع في هذه الأقسام الأربعة تتأثر بشكل حاسم بالصراع المجتمعي الذي تخلقه وتلفه أربع باشكاليات مرتبطة بطبيعة تطور علاقة الدولة بالمجتمع، وهي إشكايات السلطة والثروة والحرية والقانون، بعبارة أخرى، إن هذا يأتي نتيجة عدم الحسم المجتمعي لنمط التطور التاريخي لأي مجال من مجالات السلطة والثروة والحرية والقانون أو على الأقل عدم توافق أو نجاح هذه العمليات المفهومية الكلية في صياغة عملية مجتمعية كبرى تشمل الدولة والمجتمع، ثالثا، لهذا وجدنا التشريعات والتنظيمات الجديدة تتسم بعدم اتساق في الأساس المعرفي، فهناك قوانين تدعو للحداثة والحرية كقانون الطفل، وقوانين تدعو إلى انضباط الأفراد بغليظ العقوبات كقانون المرور، وقوانين تدعو لحماية الاستثمار والثروة العقارية كقوانين المحاكم الاقتصادية وقوانين البناء و الاحتكار، هذه القوانين لا يبدوا ان لها أساساً معرفياً موحداً والذي يعرف بالتكامل الفلسفي والأخلاقي والعرفي لمبادئ مصادر الحق والالتزام، رابعًا، واعترافًا بعدم الاتساق هذا تم اقتراح آلية منهجية للتوحيد المعرفي لمبادئ مصادر الحق والالتزام، وهي آلية الارتياب في النص التشريعي، فأضحى الأمر لا يقتصر بشأن أي نص تشريعي على التساؤل فقهيا حول هل هو نص كاشف أم نص منشئ، ولكننا أضفنا فكرة النص المؤول كطبيعة ثالثة، ونقصد قدرة النص التشريعي على إعطاء معانٍ ومضامين جديدة مع استمرار الحفر التاريخي والمنهجي داخل النص، الأمر الذي يتطلب ابتداءً إسقاط الحاجز الوهمي بين النص والعملية المجتمعية الخالقة للالتزام أو الحق، بهذا يقلب الفهم والتأويل رأساً على عقب في كل مرة يقرأ فيها النص من جانب المجموعات المجتمعية المختلفة المكونة للدولة والمجتمع في لحظة تاريخية ما، من خلال هذه الآلية يبزغ لنا نوع جديد من الجدل المعرفي،

فنلاحظ أنه ليس جدلا للتجاوز المفهومي من أجل بناء المفاهيم الكلية، وليس جدلا للتناقض المادى بين المواقع الطبقية، وليس جدلا يعبر عن تواطؤ المكونات السلبية مع تلك الإيجابية في العمليات المجتمعية سعيا من أجل خلق الهوية المركبة، ليس جدلا خالقا للصيرورة الفكرية التاريخية التى تسمح ببزوغ الأنماط المؤسسية، ولكن جدل التحايل والإخفاء والاختزال والاجتناب والتضمين القسرى، وهو الجدل الذى نجده فى كثير من النظم الاجتماعية والقانونية التى تتراوح فى اختياراتها المعرفية لعدم حسم الاتجاه المعرفى الكلى المسيطر للحياة. فجدل التحايل والاختزال والاجتناب والتضمين القسرى والإخفاء يأتى نتيجة توافر عاملين لازمين، أولا، التمزق المجتمعى بين فرق وشيع فكرية وحياتية عدة، وثانيا، توافر ضغوط ثقافية ودولية تجبر الجمهور العام على الحياة والعيش معا، هذا الجدل هو جدل عدم الثورة، ولكنه الإصلاح التدريجى من الداخل، والذى يتميز بالبطء والتراجعات الصغيرة والمتوسطة المدى، وسوف نشرح ونوضح ذلك خلال مناقشة التعديلات على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥. على النحو التالى:

جاءت التعديلات لتثير قضيتين بصفة رئيسية أولاهما، ما العقوبة العادلة للقائم بالممارسة الاحتكارية؟ ثانيتهما، ما الضمانات التى يتم توفيرها للمبلغ عن الممارسة الاحتكارية؟ بالنسبة للموضوع الأول، كان هناك صراع بين هل العقوبة العادلة هى غرامة يجب أن تكون مقدرة بنسبة مئوية أم محددة بشكل نقدى وترتفع عند العودة، فى الحقيقة إن وضع القضية فى هذا الشكل يجعل الاختيار اختياراً زائفًا، هذا لعدم ربطه بحقوق الملكية، أى مرتبط بحجم الشركة، فى قول آخر نصيب الشركة فى السوق، فيصير الاختيار على سبيل المثال بين حدين لتقسيم الشركة عند المخالفة للقانون كما هو معمول به فى الولايات المتحدة وأوروبا، بعبارة أخرى، إنه طالما لا تتعلق العقوبة بحقوق الملكية، فهذه ليست رأسمالية صحيحة، ولكنها إقطاع متخفٍ فى ثوب الرأسمالية؛ لأن تفتيت أو تجزئة الشركة المحتكرة هو المدخل الصحيح اقتصاديا من أجل دفع منتجين صغار جدد إلى سوق الإنتاج، وإعادة توزيع الدخل من خلال المشاركة فى عملية الإنتاج، وتحفيز الإبداع التكنولوجى، وبالتالى النمو والنضوج المؤسسى للرأسمالية.

إن ما حدث عند مناقشة القانون فى البرلمان من رفض فكرة النسبة المئوية من الناتج الإجمالى للشركة كغرامة، وتفضيل وضع حد قطعى لمبلغ الغرامة، يقول لنا كيف انتهت القصة بتدعيم الاحتكار، وخاصة فى ضوء الإيمان الإستراتيجى لبعض أفراد النخبة الحاكمة باحتكار الثروة فى يد طبقة ضيقة باعتبارها الأقدر على الأداء الاقتصادى، ولكن أرقام البنك المركزى تقدم صورة مختلفة وهى ان الاقتصاد المصرى وصلت نسبة التضخم الاقتصادى فيه إلى ٢٧٪ هذا العام، وللعلم هذا القول لا يجب أن يفهم أنه خاص بسلعة دون أخرى، فالمجتمع المصرى هو مجتمع الاحتكارات فى كافة السلع سواء المعمرة أو غير المعمرة أو سواء الإستراتيجية أو غير الإستراتيجية، أما بالنسبة للموضوع الثانى والمرتبط بحقوق المبلغ فانتهى النقاش إلى اعتبار المبلغ عن واقعة الاحتكار ليس شاهداً مالكًا كما تقول مبادئ النظام العام الجنائى، ولكنه بفعله هذا ربما يعرض نفسه للعقوبة. مما سبق يتضح أن الجانب الاجتماعى فى الإصلاح أكثر تقدماً وتنويراً من الجانب الاقتصادى، والذى لازال لم يتحل بعد بروح رأسمالية تقدمية بشكل حقيقى ومؤسسى، والكفاح الآن يتلخص فى جعل الجانب الاقتصادى من الإصلاح على نفس قدر تقدم الجانب الاجتماعى من الإصلاح، هذا لأن عدم النجاح فى ذلك ربما يدفع البلاد إلى تمردات مجتمعية عنيفة لا قدر الله.

الفصل التاسع

صعوبات التحول نحو الديمقراطية والرأسمالية

تنبع صعوبة التحول إلى نظام رأسمالى يقوم على مفهومى رشادة السوق ورشادة الحكم من أن النظام المصرى فى تاريخه المؤسسى والأيديولوجى كان معاديا من الناحية التاريخية النائية للمنطق الرأسمالى الليبرالى. ويقصد بذلك أن نظام الأفكار والقيم السياسية منذ ١٩٣٠ كان ينمو فى سياق العمل على هيمنة النموذج الشعبوى فى السلوك المؤسسى، وما يتبعه من تصرفات فردية أو جماعية حتى انتهى إلى كراهية وإدانة الليبرالية كنظام للتفكير الوطنى، وتفضيل الإقطاعية البيروقراطية كمنهج لإدارة وصنع القرار فى الدولة. وهذا أوضحناه على مدى عامين من الكتابة المنهجية فى شرح وتحليل نمط سلوك هيئات وأجهزة الدولة وهيئات ومؤسسات المجتمع. فى هذه السلسلة سننتقل من التوصيف إلى اقتراح إجراءات محددة من أجل تسهيل عمليات التحول. بعبارة أخرى، سنجاوب على السؤال التالى: كيف تتكيف كل مؤسسة أو هيكل إدارى أو تنفيذى أو شعبى أو تمثيلى للمصالح، أياً كانت هذه المصالح مع مقتضيات التحول؟ بعبارة أخرى كيف يمكن لصعوبات التحول أن تتطور إلى عمليات تطور وارتقاء فى هياكل ووظائف الدولة والمجتمع. ويقودنا فى هذه المحاولة مبدأ هام وهو أن التحول لابد أن يراعى استمرار المبادئ الأساسية للدولة والمجتمع والتى ومن شأنها استمرار تكامل فئات الشعب المختلفة، واستمرار قوة الدولة، واستمرار عقلانية صنع القرار الإستراتيجى، واستمرار النمو الديمقراطى.

أولا: مهام الشرطة

في إطار هذه المبادئ الأساسية نقترح الحلول التالية لمشاكل الشرطة:

١ - المشكلة الأولى تتعلق بالوظائف التقليدية للشرطة، مع التطور الديمقراطي والتحول من الاعتماد على الجيش كأداة للضبط الداخلي إلى الشرطة في السبعينيات من القرن الماضي واعتبار هذا مظهراً للتطور الديمقراطي؛ لأن الشرطة في نهاية الأمر هيئة مدنية من هيئات المجتمع كما ينص الدستور المصرى والتقاليد الدستورية في العالم. وجاءت المشكلة الأولى متمثلة في أن القيام بالوظائف التقليدية للشرطة بمنهجية منصفة أضحى ينظر إليه بشك كبير بسبب الاعتقاد بأن التنفيذ الشرطي للقانون أضحى مصابا بالضرورة بالانحراف إما بسبب الضغوط التي يمارسها من يمتلكون الثروة المادية أو من يتمتعون بالمكانة الاجتماعية. فكثيراً ما نشاهد تراجع التنفيذ الشرطي للقانون بسبب التوجس مما لدى القائم بالمخالفة أو الجريمة من علاقات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية قاهرة في بعض الأحيان. وترجع هذه الظاهرة إلى الانفتاح الاقتصادي وتنامي الثروات الفردية بعيدا عن الهيكل الرسمي للدولة، من ناحية، مما ساهم في خلق مناطق للنفوذ الاجتماعي عابرة لهياكل السلطة، من ناحية أخرى. الأمر الذى أدى إلى تعايش قلق وغير مستقر بين آلية تنفيذ القانون وطغيان النفوذ السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي للأفراد أو الجماعات. وكانت الضحية الأولى لهذا التوتر هم ضباط وأفراد صف الشرطة. حيث أضحى الكثير منهم يتساءل عن الحل الأمثل لهذه المعضلة. وشاهدنا من يحاول منهم الالتحاق بالأغنياء على حساب التزامه المهني والاحترافي، ومنهم من عكس الدفة، ووقف في مواجهة الفساد بشراسة تجاوزت في بعض الأحيان القانون، ولكن أكثرهم وقف في منتصف الطريق يتقدم خطوات، ويتراجع أخرى، ليدلل على الصلابة المهنية للضابط، وليعكس في نفس الوقت حيرته أمام المجتمع. هذه المشكلة لها حلان: أولهما، إصرار الدولة على احترام القانون وتنفيذه؛ لأنه بهذا الإصرار يمهد لنشأة الدولة القانونية الدستورية، ثانيها، بناء مجتمع للثقة بين قسم الشرطة وبيئته المحيطة للقسم. بعبارة أخرى، العودة إلى الأساسيات:

١ – إن تنفيذ القانون يحتاج إلى توافق اجتماعى جديد حول تحديد مفاهيم الصواب والخطأ.

٢ – وإن العمل الشرطى فى نهاية الأمر هو عمل مرتبط بتسيير أحوال الناس ومصالحهم، الأمر الذى يتطلب مزج مفهوم الاحتراف الشرطى بمفاهيم مرتبطة بالاتصال المجتمعى الفعال بالمجتمع المحلى للقسم. إن الشرطة ليست وصية على الناس، ولكن منفذة للقانون ومسهلة ومسيرة لصعوبات الحياة المحلية. فى هذه الحالة يتطور ضابط الشرطة إلى القيام بمهمة الدفاع الاجتماعى ضد الانحراف السلوكى فى بيئة القسم. ومع تعمق هذا التحول ينشأ مجتمع مدنى محلى، ليس قائما على التخوف من ضابط الشرطة كممارس للعنف، ولكن قائم على تقدير رجل الشرطة كرادع ومسير. بهذا التغيير تتغير وظيفة الضابط إلى اعتباره حلقة وصل فعالة فى سياق الإصلاح.

المشكلة الثانية تتعلق بالوظائف غير التقليدية للشرطة، مع الانفتاح الديمقراطى تولدت المشكلة الثانية للعمل الشرطى، وهى أن التحول الديمقراطى فى مصر لم يكن سلسا؛ لأنه كان فى نفس الوقت تحولا فى معنى مفهوم الوطنية وما ارتبط بذلك من اتفاقات سلام مع إسرائيل وإقامة علاقات تعاون اقتصادى وإستراتيجى مع أمريكا من ناحية، وتحولا فى مفهوم الخلق والالتزام الدينى من السعة والسماحة فى تفسير النص الدينى إلى الضيق والصرامة فى تفسير ورؤية الحلال والحرام، هذا مع التجمع على هذا الأساس الضيق فى محاولة للانقلاب على المجتمع والدولة، من ناحية ثانية، وتحولا فى مفهوم التحالف السياسى الداخلى للدولة ناحية الإفراج عن الإخوان من السجون لاستخدامهم فى الصراع السياسى ضد الناصريين والشيوعيين والقوميين العرب. ولكن قويت شوكة الإخوان، وأضحى لهم أبواب خلفية كثيرة مع الدولة، هذا مع استمرار الاحتفاظ بتصوراتهم الدينية المتزمتة والرافضة للوطن الواحد والمواطنة، من ناحية ثالثة. بعبارة أخرى التحول السياسى لم يكن تحولا أحاديا مرتبطاً بالحريات العامة، ولكن ثلاثيا. وهذا أدى إلى تمترس الدولة خلف حدودها بالمعنى الضيق بسبب ازدياد الهجوم عليها فى نهاية السبعينيات من القرن الماضى. ويبدو أن الحال استمر

من رئيس إلى رئيس ومن قرن إلى آخر حيث نلاحظ ازدياد الهجوم بحق وبدون حق على جهاز الشرطة فى الآونه الأخيرة. حيث شاعت بين المعارضة وخاصة غير الشرعية سواء المدنية منها أو الدينية مقولة أن الشرطة هى العقبة الأساسية ضد الديمقراطية. ورغم النجاح الباهر فى تفكيك أنظمة العنف والتطرف فى مصر وخاصة فى تنظيمى الجماعة الإسلامية والجهاد فإنه لم يحظ هذا الجهاز بأى تقدير رغم شهدائه ومصابيه، بل اشتد الهجوم عليه، وتم فى بعض الأحيان تشويه متعمد له. وكأن هذا الجهاز ليس من الأجهزة الرسمية التى لها الحق المشروع والقانونى باستخدام العنف فى المجتمع. على أية حال لابد من معرفة أن الديمقراطية لا تسير بكفاءة إلا إذا كان الجهاز قادراً على حماية الأمن العام. المشكلة أن هناك ثلاثة إطراف فى أى عملية ديمقراطية:

١ - قواعد لممارسة التعددية.

٢ - جهاز أمن عام كفء.

٣ - وحكومة تمارس مسئولياتها بكفاءة وذكاء. المشكلة أن الحكومة لا تمارس عملها بكفاءة، الأمر الذى سهل الصدام بين قوى التعددية السياسية وقوى الأمن العام. وما لهما أن يصطدما. وحل هذه المشكلة له طريقين:

أولهما، أن تمارس الحكومة دوراً سياسيًا، وليس فقط كما هى موجودة فى مصر كحكومة فنية ليس لها خبرة سياسية.

وثانيها: أن يوسع الأمن العام من دوره فيمارس تنظيم العملية السياسية. فى إطار ضعف عام للأحزاب المدنية، ومع عدم الحساسية السياسية للحكومة كما تظهر فى التصريحات الصحفية، فهل نصبح أمام الخيار المر ألا وهو العمل على إعادة تأهيل الأمن العام للقيام بدور سياسى، وربما عند تأهيله تنزع منه الشوائب التى يشكو الناس منها فى سلوكه العام معهم. ولكن إذا تم الانتباه إلى أهمية أن تعمل الحكومة كجهاز سياسى فعال، فلا يوجد داع لتمدد جهاز الأمن العام، ومن ثم ينحصر دور الجهاز فى وظائفه الأساسية من رقابة وضبط السلوك وتنفيذ العقوبة على سبيل الحصر.

إن حل مشكلة السياسة فى مصر يتطلب جهازًا سياسيًا حكومى قادراً على تنظيم اعتراضات المطالب الفئوية والعمالية والطلابية والتفاوض بشأنها، هذا مع تنظيم حقهم فى التظاهر والإضراب والاعتصام. يمكن صياغة لائحة تحدد شروط الإضراب والاعتصام والتظاهر بشكل لا يعيق حركة الجهاز الإنتاجى أو المرورى فى الدولة والمجتمع، وفى نفس الوقت يطلق عملية التفاوض السلمية بين الطرفين. إن صناعة السياسات العامة هى فرع من السياسة، ولا يغنى الفرع عن الأصل، وربما الضعف العام للسياسات العامة الذى نعيشه فى مصر يأتى من استمرار تجاهل الأصل. هذا بالإضافة إلى أن الضعف السياسى للحكومة هو الذى أعلى من صوت الجماعات غير الشرعية فى البلاد. فالحكومة ليست موجودة فقط لمسائل اقتصادية، بل هى أصلا خلقت فى العالم لتمارس عمليات التوفيق والضبط السياسيين. إن مشاكل الشرطة مرتبطة بعدم قدرتها على القيام ظائفها التى صممت من أجلها، وكلما قامت بوظائفها بكفاءة تقدمت الديمقراطية.

ثانيا: مهام منظمات الأعمال

إن المعضلة التى تواجه مصر دائمًا من الناحية التاريخية هو عدم الاستكمال المؤسسى لأى من مشاريعها القومية الكبرى. فقبل الثورة ١٩٥٢ تاه الطريق من الطبقة البرجوازية الكبرى التى وضعت أسسًا لنهضة لم تستكمل بسبب استنفاذ قواها وجهدها التاريخى نتيجة لخمسة أسباب كبرى:

١ – الانهماك الكبير والضخم فى المجهود الوطنى من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى وتحقيق الجلاء لانجلترا.

٢ – عدم تبلور وعى النخبة العليا فى ضرورة الانتقال من منطق الريع المرتبط بالأرض إلى منطق الربح المرتبط بالتصنيع ومفهوم الاستغلال الاقتصادى الأمثل.

٣ – عدم قدرة الطبقة الحاكمة على تطوير مفاهيم تؤدى إلى استقرار نمط الملكية الدستورية المقيدة.

٤ – الهزيمة العسكرية فى حرب ١٩٤٨ .

ه - غموض مفهوم التنظيم فى مجال منظمات الأعمال فى القطاعات الوطنية، رغم النشأة المبكرة للاتحاد العام للصناعات فإنه كان متعثرا تنظيميا، ورقية بالنسبة للقطاعات الأجنبية. لهذا كانت الليبرالية المصرية بدون مشروع رأسمالى واضح المعالم، الأمر الذى سهل توليد قوى اجتماعية مضادة مع بداية الثلاثينيات من القرن الماضى - حيث انكسرت حركة التنوير البرجوازية التى قادها على عبد الرازق وطه حسين وكانا من الحاصلين على العالمية الأزهرية، ومؤيدين للاستقلال عن تركيا العثمانية وخلق نظام حكم حديث غير أتوقراطى مختلف عن نمط حكم الملك فؤاد -. وتعاظمت وكرست هذه القوى فى الأرض بعد نهاية الحرب الثانية ١٩٤٥. وتم التخليق الاجتماعى لقوى شعبوية - جوهرها الطليعة الوفدية والإخوان ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد والشيوعيون، كارهة للطريق الرأسمالى على اعتبار أنه طريق مسهل للاستعمار، ومعطل للاستقلال الوطنى، وخالق لفرص الاستغلال الطبقى. ومن الغريب تاريخيا أن منظمات الأعمال الصناعية رحبت بانقلاب يوليو ١٩٥٢ اعتقادا منها أن ضرب كبار الملكيات الزراعية بقانون تحديد الملكية الزراعية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ من شأنه تحرير موارد الدولة والمجتمع لتوجيهها للصناعة. حتى إن ديباجة قانون الإصلاح الزراعى صيغت على أساس أن هذا القانون سوف يحقق بالضرورة هذا الأثر. ولكن للأسف، تطورت الأمور إلى صراع مضمونه من يسيطر على من: هل قادة يوليو أم كبار رجال منظمات الأعمال؟ وانتهت السنوات العشر الأولى لنظام يوليو بتأسيس رأسمالية الدولة، بعبارة أخرى، تلبست الدولة روح ومنهج منظمات الأعمال الرأسمالية، ولكن فى سياق بناء سوق قومى يتمتع بحماية عالية. وكانت أزمتى الأرز فى ١٩٦٤، وسعر الصرف فى ١٩٦٥ مؤشرتين على أن هذا النمط النظام الاقتصادى يولد أزمات أكثر مما يحل بالمعنيين المالى والاقتصادى. وجاء تخفيض ميزانية القوات المسلحة فى ١٩٦٦ كنور أحمر وجرس إنذار. وأتى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ليعلن استعادة بعض الثقة، ولكن بتردد وبطء شديدين بمنطق منظمات الأعمال فى الاقتصاد والدولة. وللأسف حدث الاعتراف بعد تلوث شديد لبيئة رجال الأعمال بقيم سلطوية وعدم رغبة أو قدرة بمفهوم قوانين السوق، هكذا بدأ الانفتاح فى ١٩٧٤. منذ ذلك الوقت حتى الآن تعانى منظمات الأعمال من مشكلات عدة، على رأسها فى اعتقادى مشكلتان رئيسيتان.

المشكلة الأولى، مرتبطة بالضعف التنظيمي لمنظمات الأعمال، ويقصد بذلك أنه حتى وقتنا هذا تتطلب إقامة الشركات المساهمة موافقة رئيس الوزراء. الأمر الذى يخلف عمليا أثرين، أولهما، أن الاعتبارات السياسية باعتبارها فى العالم الثالث تعبر عن انحياز قيمي وشخصى تقود العمليات الاقتصادية، وثانيها، هروب الكثير من العمليات الاقتصادية إلى أشكال شركات أخرى لا تستطيع أن تقود عجلة الاقتصاد القومي. فالشركات المساهمة فى العالم هى التى تقود الاقتصاد العالمى، وليست شركات التوصية البسيطة أو الفردية أو غيرها. حتى مع التطور إلى وجود بورصة مصرية نلاحظ أن عددا من شركات المساهمة لازالت مغلقة ولا تتداول أسهمها فى السوق بعبارة أخرى. ويظهر هذا الضعف التنظيمى أن الشركات الوطنية الخاصة سواء فى شكل شركات مساهمة أو غيرها فى الأرجح الأعم تتماهى تنظيميًا مع مثيلاتها من شركات قطاع الأعمال. الأمر الذى يفتح الباب واسعًا للضعف التنظيمي؛ حيث إن شركات قطاع الأعمال تعرف بهياكلها التمويلية والإدارية غير المحكمة والدقيقة. وربما محاولة الوزير محمود محى الدين لدمج منظمات الأعمال الوطنية فى هياكل كبرى بقصد تجاوز هذا الضعف التنظيمى لرفع القدرة على المنافسة والاختراق لشرائح جديدة من المستهليكين هدف يستحق التقدير والاختبار. أعتقد أنه يجب إعادة صياغة القوانين لتأسيس الشركة المساهمة باعتبارها الآلية الأساسية فى إدارة الأعمال فى الاقتصاد بشكل عام، والعمل على تدرجها وتقويتها فنيا وتنظيميا للصعود إلى البورصة والتنافس الدولى. لهذا يجب فصل آلية تكوين وعمل الشركات عن آلية العمل الحكومية، فيشكلان دائرتين متقاطعتين فى حركتيهما فى نقاط عدة، ولا تتوقف حياة إحداهما على الأخرى. فالحكومة لها وظائف تمس عمل الشركات، من ناحية، والشركات لها وظائف تتأثر بالسلوك الحكومى، من ناحية أخرى. هذا بالإضافة أنه يلاحظ أن ليست كل أعمال المشاركة بين الأفراد فى المجال الاقتصادى تأخذ شكل الشركة المساهمة، فكثير من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية كظواهر الاقتصاد السرى تأخذ واقع الشركة المساهمة فى العديد من عملياتها. فمعظم هذه الأعمال فى الواقع تعبر عن عمليات تنسيق بين أفراد متعددين بقصد تحقيق هدف ربحى. الأمر الذى يدفعنا إلى

اقتراح ضرورة السماح بخلق نمط جديد لشركات المساهمة يتطلب شروطًا قانونية مختلفة، ولكن تدور مع منطق شركة المساهمة وجودا وعدما. ويوجد شكل من هذا فى القانون المدنى فى نسق الشركات المدنية، حيث تختلف فقط فى أسلوب توزيع الأرباح وتوظيفها. فدمج أنشطة الاقتصاد السرى أو ما أطلق عليه كمصطلح أفضل الاقتصاد الشعبى لا يكون إلا من خلال خلق أنماط أخرى للشركة المساهمة فيثرى الاقتصاد الوطنى. هذا فى الوقت الذى يعمل المشرع على اعتبار الشركات من الأنواع الأخرى شركات من المحتم لها وعليها أن تتطور فى لحظة ما وفق حجم نشاطها أو المستفدين من أنشتطها أو وفقًا لطبيعة التكنولوجيا المستخدمة بها - إلى نمط من أنماط الشركة الساهمة.

المشكلة الثانية، مرتبطة ببناء الحوافز فى منظمات الأعمال، حيث إن مشكلة الأجور والحوافز لازالت فى تحولنا الاقتصادى ناحية اقتصاد السوق ترى فى شكل اجتماعى وأخلاقى. حيث أصبحنا نسمع عن شيء اسمه "الوظيفة الاجتماعية للرأس المال"، وكأن خلق رأس المال فى حد ذاته أو فى تحولاته ليس محكومًا بشروط اجتماعية. فأضحينا نسمع عن أن هناك فارقًا وتعارضًا بين الوظيفة الاقتصادية لرأس المال، والوظيفة الاجتماعية، فأضحى الرأى العام يرى أن الوظيفة الاقتصادية هى الربح، والوظيفة الاجتماعية هى التأهيل الاجتماعى والطبقى. والحقيقة غير ذلك، فهذه النظرة هى نظرة وظيفية، وليست نظرة مرتبطة بهيكلية منشأة الأعمال وعملياتها الممتدة عبر الزمان والمكان. ففى أى منشأة للأعمال يحسب نشاطها من خلال حساب قوائم نشاط وملكية مترابطة مع بعضها البعض، فهناك قوائم مالية وقوائم اجتماعية وقوائم بيئية وغيرها، كلها تشكل هيكل وبنيان منظمة أعمال ما. والمشكلة فى إدارة التحول الاقتصادى المصرى أنه تم التركيز بغير حق على جانب القوائم المالية دون غيرها من قوائم، هذا مع اعتبار القوائم الأخرى جزء من النفقات، وليس ما يجب أن يكون فى نطاق السوق الرأسمالى كجزء من الأصول. ربما يرجع ذلك إلى عاملين: أولهما، ضعف العامل التكنولوجى فى التحول، فمصر لا تتحول إلى السوق بسبب تطور الإبداع التكنولوجى المحلى، ولكن تتحول وفق ما هو معروض عليها دوليا أو ما نجحت فى اقتناصه. ثانيهما، عدم الرغبة فى تطوير نظام تعليمى وتدريبى حديث، فلا زالت سياسات

التدريب والتعليم مرتبطة باحتياجات السوق الأولية أو التجارية، وليست احتياجات السوق الهيكلية المرتبطة بتخطيط العمالة وبناء المهارات على المدى الطويل، فهناك فرق بنائى بين التعليم والتدريب، ولكنّ وزاراتى التعليم والتعليم العالى يعتقدان أن الفرد يتعلم فقط من أجل الحصول على وظيفة تدر عليه دخلا ما، وكأنه مخلوق ليكون مشروطا عليه، وليس صانعا لمستقبله، وساعيا إلى ترقية حياته الاجتماعية العامة، الوزيران يصغران من الاختلاف المنهجى بين منطق السوق ومنطق العلم، وينحرفان عن مهمتهما فى الوصول إلى نقاط تكافؤ بين متطلبات كلا المنطقين، أو متصلة بضغوط الحاجة للاستقرار السياسى نتيجة لعدم الرغبة فى تطوير مفهوم السياسة ومفهوم الدولة بشكل يسمح بفهم الحافز الفردى أو الجماعى باعتبارهما حافزين على المدى الطويل فى سياق تقاطع دائرة الأعمال مع دائرة الدولة.

عند توافر هذين الشرطين فى شكلهما الصحيح تنبثق العلاقة الضرورية بين الليبرالية والرأسمالية التقدمية، وتتحلل العلاقة بين الرأسمالية العشوائية وربما الرثة، والنوازع نحو السلفية المتحجرة فى الحياة والثقافة التى نعيشها.

ثالثا: مهام المستهلكين

هناك علاقة ضرورية وإيجابية بين الحوافز للمشاركة السياسية سواء فى صورها الاعتراضية أو صورها التوافقية والحافز على الاستهلاك. والبحث بشأن المستهلكين وطبائعهم وتوجهاتهم الاستهلاكية أضحى فى الديمقراطيات واحد من الأسس الرئيسية لعلاقة لدولة بالمجتمع من خلال ديناميات السوق. فارتفاع التوقعات الذى تشعله الديمقراطيات الناشئة هو ارتفاع حقين للمواطن فى ذات الوقت: أولا: حقه فى المشاركة السياسية. ثانيا: وحقه فى المشاركة فى الاستهلاك. ولكن المعضلة أن الحقين لهما مسارين مؤسسين مختلفين، حيث إن المشاركة السياسية تمر من خلال جهاز وآليات النظام السياسى، بينما المشاركة فى الاستهلاك تنفذ من خلال جهاز وآليات السوق.

فالعملة الرئيسية للمشاركة السياسية هى ممارسة الحقوق السياسية، بينما العملة الرئيسية لجهاز السوق هى السعر. بعبارة أخرى، فى الديمقراطيات المنصفة والناضجة هناك علاقة طردية بين تكوين السعر العادل، وتكوين وممارسة الحقوق السياسية. وماذا عن مصر باعتبارها من الديمقراطيات الناشئة بشأن إدارة العلاقة بين تكوين وممارسة الحقوق السياسية من ناحية، وتكوين السعر والحافز على الاستهلاك من ناحية أخرى، وهما وجها عملة المواطنة. يمكن القول بالملاحظات التالية:

١ – يسير التصور الحاكم للسياسة فى مصر فى اتجاه الاعتقاد بأن حل معضلة العلاقة المضطربة بين جهاز السوق ومخرجاته الاستهلاكية، وجهاز النظام السياسى ومخرجاته بشأن الحقوق السياسية يأتى فى سيطرة مجموعة من رجال الأعمال على تسيير الجهازين. هذا فى اعتقادى يعقد العلاقة ويزها اضطرابا، يظهر ذلك فى زيادة عدد الاضطرابات السياسية بأشكالها المختلفة، وفى الارتفاعات غير المبررة اقتصاديا لأسعار السلع والخدمات، الأمر الذى يزيد من تشتت أنماط واتجاهات سوق الاستهلاك. هذه السيطرة عملت على إنتاج أثرين مباشرين فى العلاقة بين النظام السياسى والسوق : أولهما، الميل إلى الاحتكار فى الأنواع المختلفة لتجارة الجملة أو المدخلات الصناعية والزراعية، الأمر الذى دفع إلى ارتفاع أسعار التجزئة بشكل كبير يتجاوز بكثير هامش الربح العادل، وبالتالى دارت عجلة ظاهرة الإفقار فى الاستهلاك، بمعنى انخفاض عدد القادرين على استهلاك سلعة معينة – التدريجى عبر الزمن، وثانيهما، الميل إلى تضييق نخبة صناعة القرار فى المجالات المختلفة بصفة عامة، هذا لما لهذا التضييق من آثار إيجابية على استمرار الحفاظ على تكامل وانسجام الجماعات والفئات القائمة بالاحتكار. هذه الآليات عكست نفسها فى تعديل الميزان الطبقى فى مصر ليميل لصالح الطبقات الغنية فى أمور عدة. ولكن من المؤسف أن الطبقات الغنية بدلا من تشغيل جهاز الاستهلاك كرافعة لتوليد قوى إنتاجية جديدة، قامت باستيراد واسع النطاق، وبالتالى إدخال أنماط استهلاك جديدة استفزازية تزيد من الحقد الطبقى، ولا تحقق التكامل بين الطبقات والاتصال بينها.

٢ – فى هذا السـياق يتم التعامل مع المستهلكين كضحية بدون أن تكون لهم قدرة على التصحيح أو رد الفعل. على أية حال أصدر الجهاز التشريعى بناء على مبادرة من الحكومة قانونين. أولهما: قانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية لحماية المستهلك من خلال إيجاد سوق يكفل له حرية الاختيار بين البدائل. فى إطار هذا القانون تم إنشاء جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. وثانيهما: قانون ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، والذى يتميز باتساع نطاق مجال تطبيقه وسريان أحكامه على إنتاج السلع الجديدة أو المستخدمة، وإنتاج الخدمات، وسريان أحكامه على الشركات العامة أو الخاصة، كما أنها تعطى المستهلك الحق فى رد السلعة التى بها عيب أو تبديلها. فى إطار هذا القانون تم إنشاء جهاز لحماية المستهلك، وتكوين مجلس إدارة له، ومنح الجهاز الشخصية الاعتبارية، وصلاحيات كافية للقيام بدور حماية المستهلك بالتعاون مع الجمعيات. بعبارة أخرى، حاول النظام السياسى ترشيد سيطرة مجموعات رجال الأعمال على مؤسسات النظام السياسى والسوق لصالح المستهلك الصغير.

٣ – واضح حتى الآن أن جهازى حماية المنافسة وحماية المستهلك لم يكن لهما التأثير المباشر والسريع على إيقاف الممارسات الاحتكارية، أو فتح مجالات جديدة للتنافس أو إيقاف الغش والتدليس الذى يتعرض له المستهلك على نطاق واسع وبشكل يومى فى كل المجالات. وهذا الضعف فى التأثير لا يرجع فقط إلى جدة القانونين فحسب، ولكن فى اعتقادى، يرجع إلى أنهما تمت صياغتهما بشكل يصعب معه أن يكون لهما التأثير المرجو منهما. وسوف نركز هنا فقط للحفاظ على السياق على قانون حماية المستهلك، ونقول بالسببين التاليين بصفة أولية: أولا: يتم تعريف مفهوم الحماية للمستهلك باعتباره كفالة لحق المستهلك فى الحصول على المنتج الذى يحقق احتياجاته ويلبى رغباته فى مقابل الثمن الذى يقدمه ثمنا للسلعة أو الخدمة طبقا للمتعارف إليه أو المتفق عليه مع المورد. والمشكلة فى هذا التعريف توجد فى مقطعين: "المنتج الذى يحقق احتياجاته ويلبى رغباته" و "طبقاً للمتعارف إليه". هذان المقطعان يسمحان بعدم وجود معيار موضوعى غير ذاتى للحاجة والرغبة. ولا أقصد هنا ضرورة أن تكون

الحاجة أو الرغبة موضوعية، هذا لأننا نعرف أن الاقتصاد والسياسة ينظمان فى الأعم ظواهر تعبر عن رغبات وحاجات لها أساس ذاتى. ولكن أقصد أنه لا يوجد فى النص ولا حتى فى اللائحة التنفيذية القول بمعيار موضوعى لقياس رغبة أو حاجة المستهلك. هذا لأن هذا القياس هو الأساس الموضوعى لتأسيس الضرر الواقع على المستهلك، وإلا ما كان هناك حاجة للقانون، واكتفينا بما ورد فى القانون المدنى والتجارى فى حساب الضرر من الاستهلاك المعيب. ومن الغريب أن اللائحة التنفيذية تعرف المستهلك بأنه الذى يقوم بإشباع حاجاته الشخصية أو العائلية. وهذا يزيد الأمر غموضا حيث الحاجة دائما وعلميا تنسب فى الأصل إلى الذات أو الجماعة، ولكن القانون جعلها فقط منسوبة إلى الشخص أو العائلة. فعلم النفس الاجتماعى يجعل الحاجات المنسوبة إلى الشخص والعائلة محددة، ويتوسع فى الحاجات المنسوبة إلى الذات والجماعة. بعبارة أخرى، هل نفهم من هذا أن هذا القانون لا يحمى البضائع والخدمات التى يستفيد منها الفرد ذاته دون أن تتعدى هذه الفائدة إلى اعتباره شخصا، هذا تأسيسا على أن الشخص مفهوم مدنى فى المقام الأول؟ وهل نفهم أن هذا القانون لا يحمى البضائع والخدمات التى يستفيد منها النظام السياسى باعتباره ممثلا لجماعة فى السلطة أو المجتمع؟ هذا بالإضافة إلى أن القول بـ"طبقا للمتعارف إليه" يفتح الباب واسعا لضغوط السوق، حيث إننا نعلم أن السوق دائما لا يقوم على العدالة، بل على المنافسة والإجبار. بعبارة أخرى، ان هذه العبارة تضع المستهلك رهينة لحالة السوق، وما يحدث فيه من إجبار واحتكار وعشوائية، ثانيا، بعبارة أخرى، إن القانون بهذه الوضعية لا ينظم الاستهلاك كسوق، ولكن ينظم التداول فى السوق الذى أحد أطرافه هو المستهلك. فالقانون الذى ينظم الاستهلاك فى السوق يفرض عدم التعامل مع الأوضاع الاحتكارية أو العشوائية فيه، وذلك من خلال بناء آليات مؤسسية لتجنيب المستهلك التعامل مع هذه الظواهر، وبالتالى حمايته، بينما يقوم جهاز حماية المنافسة بالجانب الإيجابى فى العمل من ناحية تفتيت الأوضاع الاحتكارية وفتح إتاحة جديدة فى السوق لصالح منتج جديد وبالتالى مستهلك متنوع.

٤ - إن الترشيد الذى يقوم عليه جهازا حماية المنافسة وحماية المستهلك غير كافٍ بسبب طبيعة اندماج نخبة النظام السياسى مع نخبة السوق. الأمر الذى يستدعى القول بأنه إذا كان النظام السياسى حريصا على استقراره، واستمرار خطواته الإصلاحية لابد من الفصل النسبى بين مؤسسات ونخب كل من السوق والنظام السياسى. سعيا لتخفيض التوتر الناتج عن الاندماج من ناحية، ولإعادة إحياء معيار الاستهلاك كعنصر مرتبط بالثقافة المدنية. إن المواطنة هى المشاركة السياسة العالية مع القدرة على الاستهلاك المتنوع عبر الطبقات والفئات المختلفة فى سياق هوية دستورية مدنية. يبدو أننا أمام طريق طول لبلوغ الأمل المدنى.

رابعا: مهام المثقفين

خلال مراحل التحول الاجتماعى - السياسى تعتبر فئة المثقفين من أكثر الفئات اضطرابا وشعورا بالتغيير، وهذا لعدة أسباب:

١ - تعرف الثقافة باعتبارها فى الأصل حرفة، وليست مهنة، حيث إن المهنة مرتبطة بعمل أو نشاط غير مرتبط أو متصل بالضرورة بوضع الفرد الاجتماعى أو الاقتصادى، أما الحرفة فهى مهارة أو مجموعة مهارات شخصية - اجتماعية يعرف بها الشخص بالضرورة فى سياق التفاعل الاجتماعى. ويمكن القول، إن المهن لها شكل مؤسسى أعلى، وأكثر تعقيداً من ناحية تقسيم العمل بحيث تحتفظ الوظيفة باستقلالها المعنوى وبقواعد مستقلة نسبيًا عن الفرد الذى يشغلها، بينما الحرف فتتصف بمؤسسية أكثر بساطة ووضوحا فى هيكلها العام، وترتبط وجودا وعدما بوجود الفرد الاجتماعى. ولهذا، فى لحظات التحول الاجتماعى السياسى تتأثر الحرف والعاملين بها بشكل واسع، وربما جذرى.

٢ - حرفة المثقفين أساسا هى النقد والاستشراف، فتاريخيا فى العصور القديمة والوسطى كان السحرة والكهنة والقديسون والملوك هم جل المثقفين، ولكن مع التطور الرأسمالى الأوروبى أضحى آباء الكنيسة المتمردون، والشعراء، والادباء غير المتدينين، هم مصدر المثقفين، حيث صيغت الثقافة فى صورتها الأولى باعتبارها حرفه ضد

النظام القائم، وسعيا للدفع من أجل التقدم. ولهذا السبب عصت الحرفة على أن تأخذ شكلاً مؤسسيًا عاليًا إلا فى حالات قليلية، وظلت تحمل طابع النشأة: التمرد والدفع للإصلاح.

٣ – ومع تطور عاملين هما: التقدم الرأسمالى فى تقسيم العمل وتنظيم المهن، وبزوغ مفهوم الأيديولوچية، والتى نعرفها كنظام من التصور العقلي والمفاهيمى والفكرى المغلق بصرف النظر عن مدى ارتباطها بالواقع، فالأيديولوچية جاءت كطفل فاسد مدلل وانحرافًا لأفكار ديكارت بأن هناك حقيقة عقلية. وهكذا انتشرت التجمعات الثقافية والأدبية، وبرز المثقفون الثوريون الايديولوجيون على مختلف أنواعهم.

٤ – وبسبب الاستعمار الغربى تم تلقيح الثقافة العربية والمصرية منها بأسباب التمرد والثورة والدعوة للإصلاح بصرف النظر عن اتجاهات كل فريق داخل مصر. ومنذ الانفصام عن الدولة العثمانية وإعلان استقلال مصر فى ١٩٢٣، يمكن القول، إن مصر حتى الآن عاشت أربع مراحل من التمرد والثورة والإصلاح: أولا: الإصلاح العلمانى، وقصد القائلون بذلك إيجاد مصدر للشرعية السياسية مختلف عن الدين، والقول بهذا المصدر المختلف لا يعنى ولا يجب أن يمثل انتهاء الدين من حياة المصريين، هذا حيث إن الدين عميق فى النفس المصرية، والقول بغير ذلك يعتبر مجافاة للحقيقة الاجتماعية الثابتة عبر أزمنة عدة. ولكن يعتمد هذا القول على أن تنظيم الحياة السياسية هو من عمل وتنظيم وخلق البشر، وفق مقتضيات الفرص والقيود الجماعية التى يعيشون فيها. كما أن هذا القول سيحرر وربما إلى الأبد المجتمع المصرى من أسر سلطوية الدولة، فعدم وجود أساس دينى للدولة سيسمح للدولة بسهولة أن تتغير، وأن تتكيف مع متغيرات البيئه المحيطة، وبالتالى تنطلق على طريق التقدم. استمر علو هذه الصيحة حوالى خمس سنوات ونصف من ١٩٢٣ حتى ١٩٢٩. ولكن تكالب على هزيمتها الملك فؤاد، والطبقة الإقطاعية، التى فضلت نظام حكم برلمانى بدون أسس ليبرالية علمانية، فتم قهر الحزب الشيوعى الأول، وطه حسين، والشيخ على عبد الرازق وآخرين كثيرين. ثانيا، التمردات الوطنيــة والفــاشية والماركسية، فلم تكن مصادفة تاريخيــة أو رامية من غير رامٍ، أن يتوافق تكوين الإخوان مع أزمة الكساد الكبير فى النظام

الرأسمالى العلمانى، وصعود الأحزاب الفاشية والنازية فى الحياة السياسية فى السماء الأوروبية، وتكوين مدرسة الحوليات التاريخية ذات المنحى الاقتصادى الاجتماعى فى فرنسا، وانتشار الأحزاب الشيوعية فى أوروبا، والتوسع فى حركات التمرد القومى المصرى للمطالبة بالاستقلال، وانتشار الخلايا السرية الشيوعية بمصر، وصعود الملك فاروق ذى التعاطف مع دول المحور. كل هذه الظواهر تواجدت فى سياق تاريخى واحد لتعبر عن روح الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. وتميز هذا السياق فى مصر بسيطرة ثلاثة مفاهيم قائدة.

١ - إن النظام الرأسمالى، بل والغرب هما أساس الخراب الروحى والسياسى، فتمت الإدانة لكل ما هو سياسى. فنظر لتولى النحاس الحكومة فى فبراير ١٩٤٢ على أنها طعنة للوطنية المصرية، وليس إنقاذا للشرعية الدستورية، بدلا من العودة للحماية والحكم الإنجليزى المباشر.

٢ - كان مفهوم الوطنية بسبب هزيمة عرابى وثورته قد طرح فرعين، أحدهما استمر على ثوريته فى رؤية الوطنية متمثلة فى عدم وجود الأجنبى بأى شكل من الأشكال على أرض مصر كشرط مبدئى، والآخر، تصور الوطنية والتحرر الوطنى كنتيجة لعملية تفاوض. الفهم الأول أسس فى الناس روح التشفى كأساس للوطنية، وأضحت الوطنية معادلا لمنطق العداء، والفهم الثانى أسس عملية الاتصال الفعال مع الآخر الأجنبى كأساس للوطنية.

٣ - وتطور مفهوم الوطنية لدى الأحزاب والقوى الوطنية والفاشية والماركسية ليتم تصويره كنظام سياسى مأمول يقلل من أهمية المشروعية الدستورية فى سبيل قيام شرعية راديكالية فاشية سواء أكانت دينية أم قومية أو ماركسية بأى شكل من الأشكال من ناحية، ويعظم من منطق التغيير الاجتماعى الشامل، من ناحية أخرى. منذ الثلاثينيات انجرفت تجليات الحياة السياسة والثقافية المصرية إلى الفهم الدينى القومى بأشكاله المختلفة، ثالثًا: الإصلاح الاشتراكى، جاءت ثورة ١٩٥٢ بروافدها الماركسية والوطنية والإخوانية والوفدية الثورية لتقيم نظامًا جديدًا قائمًا على أربعة أسس للثقافة السياسية.

١ – العداء السياسى مع الغرب.

٢ – تعظيم منطق الفعل المباشر للدولة من خلال الإدارة.

٣ – بناء الدولة الراعية للفقراء والطبقة الوسطى المهنية.

٤ – الاعتماد على الحشد الإدارى كآلية أساسية فى تعبئة الموارد والبشر. وتم وضع الدولة فى حجم بيروقراطى كبير، وحقوق للعاملين تدفع إلى التكاسل والتواكل. على أيه حال، حاولت الدولة منذ ١٩٦٨ أن تصلح جزئياً من هذه الصياغة، ولكن للأسف، مع كل محاولة للسيطرة على البيروقراطية تتوسع البيروقراطية. وامتدت البيروقراطية من السياسة إلى العمل، فانهار كلاهما. رابعا، الإصلاح المدنى، قامت الفكرة على خمسة مبادئ، وهى:

١ – إعاده التوازن الحقيقى بين سلطات الدولة.

٢ – تحجيم السلطة القهرية والاستثنائية للسلطة التنفيذية من خلال بناء معيار للمشروعية الدستورية يسمح للشعب بالتمثيل السياسى المباشر على كافة المستويات.

٣ – بناء نظام محلى قائم على بناء ميزانيات مستقلة للمراكز بمختلف المحافظات.

٤ – تنشيط والاعتماد على الاستثمار المباشر وغير المباشر كأداة رئيسية للنمو.

٥ – تشجيع المشاركة السياسية بين الشباب والمرأة من خلال مزج التثقيف السياسى مع فرص النمو المهنى للشاب والمرأة. بدأت هذه الإستراتيجية فى ٢٠٠٢ مع المؤتمر العام الثامن للحزب الوطنى. أطلقت هذه الإستراتيجية لإعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع موجة هائلة من الانفجارات المجتمعية بين الفئات والطبقات المختلفة. وتعرضت الإستراتيجية إلى امتحان قاس حيث تكاتف ضدها جل القوى السياسية فى المجتمع المصرى لأسباب مختلفة كان أكثرها متصلاً بمطالب بعض القوى السياسية بسياسات راديكالية أوسع لإعادة الهيكلة. ووجلت قوى الدولة المحافظة من الاستمرار

فى التغيير بسبب السيولة الاجتماعية التى تصاحبه. فبعد الاندفاع، جاء التردد، الآن تم التوقف. وللخروج من هذه النقطة الخطرة، حيث إنه مع كل توقف تتآكل إنجازات إعادة البناء التى تحققت على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يجب بناء آلية جديدة للتثقيف المدنى قائمة على اعتبار المواطنة هى الهوية الدستورية للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وليس أى مصدر آخر. هذا فضلا عن أنه يجب على الأحزاب أن تعمل على تجميع المطالب، وتوقف منطق المعارضة السياسية من باب لإثبات الاختلاف السياسى عن الحزب الوطنى. بعبارة أخرى إن الإصلاح المدنى يحتاج إلى المثقف المدنى المرتبط بدفع الدولة المدنية إلى البزوغ التدريجى من رحم الفاشية البيروقراطية المتحالفة مع السلفية المتحجرة بأنماطها المختلفة سواء الدينية أو السياسية. وهذا التدرج يحتاج إلى فنيات عدة تسهل التمدد المدنى من خلال بناء نقاط اتزان وتكافؤ عدة على طول الطريق إلى الدولة المدنية.

خامسا: المسوقون السياسيون

خلال السنوات الثلاث السابقة صار يوجه للحكومة نقد مرير بسبب عدم وعيها بأهمية التسويق السياسى لسياستها العامة من أجل الإصلاح. وتأسس هذا النقد من جانب الإصلاحيين على واقع ازدياد تساؤل المعارضة بحرقة عمّا سببه الإصلاح فى مراحله الأولى من أضرار للمواطنين، وتعدى هذا التساؤل حدود الجدل السياسى، وأصبح يجد قبولاً متزايداً من جانب قطاعات من الشعب واعتبار هذه الأضرار حقيقة تؤهل الانتفاضة ضد النظام السياسى. وعندما نقول إن هناك فشلاً حكومياً فى إدراك أهمية التسويق السياسى لسياستها الإصلاحية لا يجب أن ينصرف الظن أننا نقصد أن مؤسسات الإعلام الحكومى والقومية والخاصة المؤيدة الإصلاح لا تقوم بدورها؛ لأن التسويق السياسى ليس بأى حال عملية مرتبطة أساسًا بالإعلام، وإن كان الإعلام والتسويق السياسى يتقاطعان مع بعضهما فى بعض النقاط. وربما الهجوم على الإعلام فى بعض الجرائد يقوم على مفهوم خاطئ بأن مهمة الإعلام أساسًا هى التسويق السياسى.

بل يذهب البعض إلى القول، بأن الفشل ينبع من عدم فاعلية آليات الاتصال السياسي الموجودة في كل وزارة، فهناك إدارة مركزية للاتصال السياسي في كل وزارة مهمتها تهيئة بيئة أفضل لقبول سياسات الوزارة من جانب القطاع الشعبي المستهدف من خدمات الوزارة. والحقيقة مرة ثانية، أن الاتصال السياسي هو إحدى آليات التسويق السياسي، إلا أن الحكومة يبدو أنها اكتفت بالفرع دون الأصل، فانتهى الاتصال السياسي الحكومي في معظم الأمر إلى اعتباره آلية من آليات العلاقات العامة والدعاية للوزارة. هنا نقول إننا نحتاج، بدون الإقلال من مفاهيم التسويق السياسي المصاغة من المنظور التسويقي – إلى مفهوم للتسويق السياسي مرتبط بمنظور العمليات والتفاعلات السياسية. وهذا ما نحاول أن نطرحه في هذا المقال بشكل أولي. إن التسويق السياسي، أولا، عملية مركبة مرتبطة بخلق وتنظيم جماعات وإبدا ع آليات في الممارسة السياسة العامة في المجتمع والدولة لتدعيم الإصلاح. فالمسألة أعلى وأرقى من مجرد تنظيم مركز لشكوى الجمهور أو تنظيم التفاعل الإلكتروني عبر النت للشكوى والمطالبة بتحسين الخدمة. فتحسين الخدمة هو جزء من إدارة توصيل وتقديم الخدمات، وليس جزءاً من التسويق السياسي، وإن كان يتقاطع معه في بعض النقاط. التسويق السياسي، ثانيا، هو عملية بناء جماعات مصالح وضغط مدنية بقصد وهدف إضفاء الشرعية السياسية والمجتمعية على عمليات الإصلاح. وبالتالي هي ليست عملية من عمليات نمو المجتمع المدني، وإن كانت تتوازى معها، وتتقاطع معها في التفاعل المركب في بعض الأحيان. التسويق السياسي، ثالثا، هو عملية بناء وسائل ومداخل للتأثير السياسي على البيروقراطية والإدارة. وبالتالي هي ليست عملية من عمليات الانتخاب السياسي في المجتمع. فالانتخاب والتنافس السياسي عملية مختلفة وشيء مختلف عن بناء آليات تأثير سياسي مجتمعي، وإن كانت تتقاطع مع العملية الانتخابية، ولكنها بالقطع ليست منها. التسويق السياسي، رابعا، هو عملية بناء شبكات وماكينات للرأي العام السياسي، وبالتالي هي ليست جزءاً من عملية بناء الحزب، لأن الحزب يركز على الجمهور الفاعل المرتبط بتصور لمفهوم أو أيديولوچية معينة في صنع السياسات العامة، أما الرأي العام فمتعلق بالجمهور العام وما يترتب به من

صياغات للعلاقة بين الأحداث والوقائع من ناحية، والمشاعر والآراء، من ناحية أخرى. فالراى العام السياسى هو جزء من الرأى العام له استقلال ذاتى.

يمكن القول إن مشاكل الحكومة المصرية الحالية، وربما الإصلاح ككل فى جانب منها، مرتبط بعدم وجود مفهوم سياسى متجسد فى سياسة عامة لتسويق الإصلاح. فالإصلاح فى آخر الأمر عملية سياسية هيكلية متعلقة بإعادة صياغة علاقات التفاعل بين الدولة والمجتمع، وهذه العلاقات إما متوافرة فى أشكال مؤسسية رسمية لصنع القرار السياسى، أو القرار الاقتصادى، أو الاجتماعى، أو غيره، أو أشكال مؤسسية غير رسمية تتراوح من الشلل السياسية إلى جماعات الضغط إلى الحركات الاجتماعية أو المطالبية. ويصبح السؤال كيف لنا أن نصنع إستراتجية من إستراتيجيات السياسة العامة لتسويق الإصلاح فى مصر؟

هناك خمسة مداخل أو أوجه لبناء إستراتيجية للتسويق السياسى من منظور التفاعلات السياسية على المستوى الكلى تستهدف تحسين فرص الإصلاح فى مصر، أو فى قول آخر بناء أدوار للمسوقين السياسين، وهذا كالتالى:

بناء دور المنسق بين الحزب والبيروقراطية، حيث إن هناك دائمًا تناقضًا وظيفيًا بين مقتضيات العمل الحزبى، وتلك المرتبطة بالعمل البيروقراطى. فالعمل الحزبى يركز على نمط المشاركة السياسية الحزبية، والوصول من خلال هذا النمط إلى احتلال مقعد من مقاعد الهيئات التشريعية، من أجل التأثير على الصياغات القانونية لتشريع السياسات العامة، بينما العمل البيروقراطى يهدف إلى تثبيت قيم ووسائل تنفيذية بغرض تحقيق مفاهيم التدرج فى المسئولية، من ناحية، ومفاهيم الكفاءة من خلال تجزئة العمل والمهام، من ناحية أخرى. والتناقض موجود فى التنافس والتعارض بين الاعتبارات السياسية، وبين الاعتبارات الإدارية، حيث إنه فى كثير من الأحيان يحاول كل منهما أن يلغى الآخر. فالاعتبار السياسى يعتمد على إعلاء ما هو حزبى ومباشر، بينما الاعتبار البيروقراطى يركز على إعلاء كل ما هو تراتبى وسلطوى. من غير هذا التنسيق قد نسمع عن اضطرابات نابعة من اصطدام الأسعار باستقرار العاملين

بالجهاز الإدارى البيروقراطى. ويصعب حل هذا الاصطدام إداريا، فلا نجد لها حلا إلا فى إطار مفهوم الرأسمال السياسى القائم على الوعد الحزبى السياسى والتفاهم السياسى للوصول إلى حلول وسط.

٢ - بناء دور المفاوض بين الحكومة والحركات المطالبية، هذا الدور يقوم فى الأساس على مفهوم تمديد الفرص وإرخاء القيود؛ لأن التفاوض فى هذا السياق له طبيعة خاصة مرتبطة بآليات المجتمع والدولة المأزومة التى اضطرت إلى دخول مرحلة التحول والإصلاح للخروج من الأزمة. فالتفاوض فى هذا الوضع يكون بخلق آليات تمديد الفرص، والتى تنصرف إلى القدرة الحكومية على خلق فرص بديلة بثمن أقل على مدى زمنى أطول يمكن أن يشبع المطالب، من ناحية، ويخلق آليات إرخاء القيود، والتى تشير إلى القدرة على السماح بفرصة للتحرر من القيود الصارمة من أجل السماح للثمن الأقل أن يمر.

٣ - بناء دور المسير والمسهل بين أجهزة الإدارة العامة فى المحافظات من ناحية، والهيئات والفاعليات المحلية الشعبية فى المحافظات، من ناحية أخرى، هذا الدور يركز على إعادة بث الفاعلية ولحم الروابط التى تهرأت بين الجانبين نتيجة انتشار الفساد، وعدم المحاسبية، والإثراء على حساب التمثيل المحلى الشعبى. وتتلخص آليات بث الفاعلية فى الخلق المفهومى لمجموعة إجراءات تهدف إلى تحقيق الاستقلال المالى للمراكز والمدن والمحافظات، هذا مع إعادة توصيف وظائف المجلس الشعبى المحلى بشكل يسمح بدمج آلية الإدارة العامة مع آلية التمثيل الشعبى المحلى فى نطاق متكامل مع بعضه البعض.

٤ - بناء دور لإخراج السياسات الحكومية، وتشير هذه الوظيفة إلى ضرورة الإخراج السياسى للسياسات الحكومية بشكل لا يثير الاضطراب سواء من حيث توقيت الإخراج، أو مظاهر وآليات الإخراج. وتعانى الحكومة المصرية الحالية من غياب لهذا الدور مما ساهم فى إضعاف تأثيرها العام.

٥ – بناء دور المروج لتنشيط شبكات الرأى العام السياسى، ولا يقصد هنا دوراً للإعلام الحكومى أو القومى، بل يقصد ضرورة خلق مروجين داخل شبكات الرأى العام السياسى فى الأحزاب و الجمعيات وشبكات المواقف الاجتماعية يكون هدفها إعادة تعريف الأشياء والسلوكيات وتغيير تسميتها لكى تتآلف مع المنهج الإصلاحى. فى إطار هذه الوظائف الخمس للتسويق السياسى العام يمكن أن تتقدم بنا مصر.

سادسا : مهام المصنعين

صار المفهوم الجديد للتصنيع واسعًا ومركبًا يشمل التطبيق التكنولوجى والعلوم الأساسية من أجل تلبية احتياجات الإنسان من خلال التعليم المتطور والتنمية البشرية والأداء الجيد والإنتاجية العالية. فى ظل المتغيرات العالمية والمتمثلة فى اتفاقية الجات وتحرير التجارة الدولية بزغت إستراتيجية تصنيع مصر. وهذه ليست الإستراتيجية الأولى، ولكن الثالثة منذ محمد على باشا، حيث كانت الثانية خلال حكم الرئيس عبد الناصر، ولآن الثالثة تمارس فى عهد الرئيس مبارك وخاصة فيما بعد ٢٠٠٣ . فى سياق هذه الإستراتيجية الثالثة يتم ربط التصنيع بقضايا الإصلاح الاقتصادى، لما له من أثر فى إدخالنا إلى قلب عصر التكنولوجيا والبحوث والتطوير والابتكار فى الإنتاج والجودة الشاملة نفاذًا إلى الأسواق العالمية والمنافسة الدولية. تقوم هذه الإستراتيجية على معيار واستهداف أن التجارة تفتح الأبواب للتصنيع، وأن التصنيع بالتالى يدفع ويفتح بشكل أكبر الأسواق أمام التجارة العالمية. فى هذه الإستراتيجية الجديدة تلعب الدولة دور القائم على تفعيل عناصر هذه الإستراتيجية.

وكانت القراءة الأولية لمؤشرات الصناعة المصرية الموروثة من خبرات القرن العشرين وقبل الدخول للإستراتيجية الثالثة تقول وتؤكد بأن الطابع الاستهلاكى الخفيف أخذ يهيمن على الصناعة والاقتصاد المصريين فى مقابل صغر حجم الصناعات الثقيلة والرأسمالية، فضلا عن اتسام الهيكل الصناعى المصرى بانخفاض نسبة القيمة المضافة الصافية، وتتركز السلع الرأسمالية فى الأنشطة ذات المحتوى المنخفض من

المعرفة والمهارة وسيادة تقنيات بسيطة، مع انخفاض القدرة على التصدير الصناعي وضآلة مشاركة الاقتصاد المصرى فى السوق العالمية. هذا فى ظل افتقاد العمق الصناعى حيث إن غالبية الأنشطة الصناعية ضعيفة من الناحية التكنولوجية، وتعتمد اعتماداً مفرطًا على الاستيراد. وظهرت حقيقة أن إخفاق النشاط الصناعى وافتقاره للعمق أحد أسباب الركود الصناعى فى مصر.

ومن ثم قام مشروع التجديد الصناعى الثالث بالاعتماد على التجديد التكنولوجى فى الصناعة والاقتصاد المصريين من خلال طريقين: أولهما، استيراد التكنولوجيا الراقية المجسدة فى آلات ومعدات وعمليات إنتاج من أجل إنتاج السلع النهائية. وثانيهما، تكوين قدرة صناعية حقيقية تزود قطاع الإنتاج الاستهلاكى بحاجاته من المعدات والآلات. ولكن تبدو عمليات استيراد التكنولوجيا الجاهزة غير منظمة إلى حد كبير حيث تخضع تماماً لقرار المنشآت والشركات سواء الدولية أو الوطنية مما أدى إلى تحويل كل الإنتاج المصرى إلى معرض تكنولوجى تنتمى عناصره إلى كل الدول المتقدمة، وكل نظم الإنتاج الصناعية المتنافسة. الأمر الذى ينعكس بالسلب على تكامل الهيكل الصناعى ككل، وبالتالى على استيفاء الفاعلية الإستراتيجية للمنطق الصناعى الجديد.

ويكمن هدف السياسة الصناعية فى تنمية قدرة مصر لصناعية وزيادة نصيبها فى الناتج القومى كنسبة، وكرقم مطلق، لتلبية احتياجات السوق المحلى، هذا من أجل تحقيق هدف التصدير فى عالم جديد يقوم على تحرير التجارة والأسواق، مستهدفا تحقيق القدرة التنافسية فى سوق مفتوح أساسها الكفاءة الإنتاجية العالية بالمعايير الدولية. وحققت وزارة التجارة والصناعة اتساقا وفق هذه الخطة فى مجال المراكز التكنولوجية التالية:

١ - فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة:

(أ) تم إنشاء شركة المركز التكنولوجى للمنسوجات والملابس، وتهدف الشركة كمرحلة أولى إلى تحديث عدد من شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمفروشات من خلال برنامج تحديث الصناعة.

(ب) تم إنشاء الشركة المصرية لتسويق وتطوير المنتجات النسيجية، وتقوم الشركة حاليًا بتطوير وتسويق منتجات الملابس الجاهزة فى شركات قطاع الأعمال العام من خلال عقود للتسويق، وبما يسهم فى تنشيط التصدير.

٢ – فى مجالات الصناعات الغذائية تم إنشاء مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية بمعهد البحوث الغذائية بوزارة الزراعة وبالتعاون مع المعهد التكنولوجى الأسبانى.

٣ – فى مجالات الصناعات الجلدية تم إنشاء مركز تكنولوجيا صناعة ودباغة الجلود. وقد بدأ نشاطه بالتعاون مع شريك تكنولوجى أسبانى آخر لتجهيز واستكمال المركز على مراحل، وهو ما تم اعتبارًا من ٢٠٠٣، من خلال مركز تدريب صناعة الأحذية والمصنوعات الجلدية. وبدأ العمل وتنفيذ أو دراسة إنشاء:

(أ) مركز تكنولوجيا الرخام والجرانيت.

(ب) مركز تكنولوجيا الأخشاب والأثاث.

(ت) مركز تكنولوجيا الصناعات المعدنية.

(ج) مركز تكنولوجيا الصناعات الهندسية.

(د) مركز تكنولوجيا الصناعات الكيماوية.

(هـ) مركز تكنولوجيا الصناعات الدوائية ومستحضرات التجميل. هذا سعيًا لتحقيق بناء المراكز التالية:

(أ) مركز تكنولوجيا مواد البناء والحراريات.

(ب) مركز تكنولوجيا الحبوب ومنتجاتها .

(ت) مركز تكنولوجيا صناعة السينما .

(ج) مركز تكنولوجيا الطباعة.

أما فى مجال التنمية التكنولوجية والتى سوف تكون رأس الحربة للتجارة المصرية الجديدة فقد يتم التنسيق مع الجهات المحلية والأجنبية بغرض بناء إستراتيجية ديناميكية

لحماية الملكية الفكرية حماية للإبداع المصرى وتحقيقًا للأسس الدولية اللازمة لنقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى دراسة بناء إستراتيجية ديناميكية لإدارة التكنولوجيا فى مصر أخذًا فى الاعتبار الإمكانيات المحلية وتطويرها والأسس والمتغيرات الدولية. على ضوء هذه المعطيات يتبين أن تنمية الصناعة المصرية، وتطبيق سياسة صناعية حديثة لها يتوقف ويرتبط فى المدى الطويل بكل عناصر إستراتيجية الدولة من أجل "تحديث مصر". إلا أن هناك عدداً من السياسات المكملة لمنظومة تحديث الصناعة، من أجل حسن تطبيق السياسة الصناعية الحديثة المقترحة من أجل وضع الصناعة المصرية على قدم المساواة مع المنافسين الآخرين، لقد تحملت ولا زالت تتحمل الصناعة المصرية أعباء إضافية لا تدفعها المصانع المنافسة لها بالخارج، ربما ارتضتها المصانع طواعية فى مرحلة الإصلاح النقدى والمالى، ولكنها تحد من قدرتها على الاستمرار فى البقاء فى مجال التنافس العالمى، حيث يلاحظ أن المصنع المصرى يتحمل سعر فائدة يصل إلى حوالى ١٥ ٪ سنويًا، فى الوقت الذى يدفع فيه منافسه الأوروبى أو الأمريكى أو غيره سعر فائدة يتراوح بين ٣ ٪ و ٥ ٪، وهذا يعنى تكلفة إضافية تزيد من تكلفة وسعر بيع المنتجات المصرية وتقلل من قدرتها على المنافسة.

من أهم القضايا التى يجب أن تضمنها الدولة فى إستراتيجية النهوض بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى لخدمة تنمية القطاع الصناعى:

١ – تشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على إنشاء أقسام ووحدات للبحث والتطوير من خلال حوافز وإعفاءات لفترة محددة.

٢ – العمل على زيادة نسبة العلماء، والمهندسين، والفنيين العاملين بالقطاع الصناعى لتصل إلى المعدلات العالمية أو تقترب منها.

٣ – إعادة هيكلة مؤسسات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الحكومية القائمة حاليًا وربطها بمجالات الإنتاج الصناعى بشكل رئيسى.

٤ – زيادة التمويل المخصص للبحث العلمى، والتطوير التكنولوجى ليقترب من المعدلات العالمية المناسبة وتوجيه الإنفاق وإدارته بما يعود بالنفع الحقيقى على الجهات الإنتاجية.

٥ - إنشاء مراكز بحث وتطوير جديدة متخصصة فى التكنولوجيات الجديدة المستحدثة لخدمة المجالات الحيوية مثل المعلومات والاتصالات والبيوتكنولوجيا والـدواء.

٦ - تعميق الوعى العلمى والتكنولوجى لدى العاملين بالجهات الإنتاجية الصناعية بشكل خاص.

٧ - مراجعة التشريعات الحاكمة لحركة البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.

٨- الإلمام التام، والفهم العميق لأبعاد اتفاقية التربس، وقراءة سطورها تحسبًا لمواجهات محلية وإقليمية، وعالمية تتعلق بحقوق الملكية الفكرية.

٩ - تعظيم العائد من التعاون الدولى خاصة مع الدول المتقدمة وحديثة التصنيع من خلال المنظمات العالمية والإقليمية والاتفاقات الثنائية.

سابعا: مديرو عموم الدولة

يعتبر مديرو عموم الدولة هم العصب المحرك لجهاز الدولة سواء فى عمليات الإنتاج أو الخدمات، هم حلقة الوصل بين أجهزة صنع القرار بأشكالها المختلفة وأجهزه التنفيذ بمستوياتها التخطيطية واللوجستية. ويعتبر مديرو الدولة هم، ثانيا، الذين يعدون مشاريع القرارات، ويقدرون الاحتياج إلى الموارد، ويرسمون التصورات العامة لتطور الهياكل والعمليات، ويراقبون سير العمل سواء فى المستويات العليا أم المستويات الدنيا فى الجهاز الإدارى. ومديرو عموم الدولة ليسوا بأى حال من الأحوال كلهم على مستوى واحد من السلطة والقوة، فهم داخلهم يتوزعون إلى وظائف مرتبطة بالقدرة على أداء الوظائف المشار إليها. انطلاقا من هذه الخاصية يتمتعون بنفوذ مستقل نسبيًا بسبب قدرتهم على تطويع المسارات العليا والدنيا، أو بعبارة أخرى، إن هذا الاستقلال يدور ضيقا ووسعا مع قدرتهم على تطويع القوانين واللوائح والمسارات الإدارية. ظهرت معضلتهم مع تعمق الفكر الإصلاحى لمنظور الفكر الجديد، وبروز ضرورة وجود

نظام موحد ومتدرج لكافة العاملين فى الدولة. واعتبر مديرو عموم الدولة أن الفكر الإصلاحى قد جاء ليعمل ضدهم، وهذا على النحو التالى: أولا: اختلاف القانون المطبق باختلاف صفة صاحب العمل، إذا كان صاحب العمل هو الحكومة بوزاراتها ودواوينها ومصالحها ووحداتها المحلية فالقانون المطبق هو القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨، وإذا كان صاحب العمل هيئة عامة ذات طبيعة خاصة فالقانون المطبق هو قانون الهيئات العامة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٣، وإذا كان صاحب العمل شركة قطاع عام أو شركة قابضة فى قطاع الأعمال العام فالقانون المطبق هو القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨، وإذا كان صاحب العمل شركة من الشركات التابعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، فالعمال يخضعون لقواعد اللوائح التى يضعها مجلس إدارة الشركة التابعة للشركة القابضة بالاشتراك مع النقابة العامة العمالية المختصة، ثم تعتمد من وزير قطاع الأعمال العام (وزير الاستثمار الحالى) فيما عدا التأديب فيخضع العاملون بشأنه لأحكام قانون العمل الفردى. وبالطبع يمكن تصور قوة نفوذ مجالس إدارات الشركات بالنسبة لنفوذ النقابات العمالية وهى جميعا تضم حاليا العناصر البرجوازية من الطبقة العاملة، والتى دائما ما تطمع فى إرضاء أعضاء مجالس إدارة الشركات ليضعوهم فى دائرة المنح والمزايا النقدية، فيحدث فى الواقع أن تنفرد الشركات بوضع اللوائح المنظمة للعلاقة العمالية مع عمالها دون أى قيد. أما العاملون فى الشركات التى يخضع نشاطها لقانون الاستثمار والمناطق الخاصة فيخضعون للائحة المنشأة، ويعتبر هؤلاء العمال غير خاضعين لأى قانون إلا القواعد العامة الواردة فى القانون المدنى.. الأمر الذى يعنى أن الهياكل الإدارية وسلطة مديرى عموم الدولة تختلف باختلاف القانون المنظم، حيث أخذت هياكل الإدارة العامة أشكال مختلفة، وتنوع نفوذ مديرى عموم الدولة وتشعب داخل الدولة والمجتمع، ثانيا، انتشار وتعاظم الفساد الإدارى، حيث بلغت على سبيل المثال ٦٦٤٢٢ قضية خلال عام ١٩٩٩ انخفضت فى عام ٢٠٠١ إلى ٦٣٢٦٩ قضية، وقد نشر مؤخرا تقرير أدار هيئة الرقابة الإدارية عام ٢٠٠٢ والذى رصد ارتفاعا فى عدد قضايا الفساد المالى والإدارى فى الهيئات والمصالح الحكومية، والتى حققت فيها الهيئة خلال عام ٢٠٠٢ وصل إلى ٦٣٩٦٠ قضية بالإضافة إلى ١٨٩٥ قضية متبقية من عام ٢٠٠١

ليصبح بذلك إجمالى عدد القضايا المتداولة خلال هذا العام ٦٥٨٥٥ قضية أى بواقع ١٨٠ قضية فى اليوم بافتراض أن المصالح الحكومية تعمل ٣٦٥ يوما فى السنة وحوالى ٣٠ قضية فى الساعة بافتراض أن عدد ساعات عمل الموظف فى اليوم ٦ ساعات كما يحددها القانون، وجريمة فساد مالى وإدارى كل دقيقتين تقريبا فى مصر بحسابات الوقت. وهو ما يكشف عن صور مخيفة للانحراف والفساد تثير القلق على مصير المال العام، ولازال الفساد يتعاظم حتى الآن، ثالثا، التفاوت الشديد فى أنظمة الأجور، انظر مثلا للفئات الآتية:

١ - القضاة، فقد تم الإغداق على القضاة حتى إفسادهم بدءا من سياسة أنور السادات الذى ألحق كبار المسئولين بالجهاز القضائى بالجهاز السياسى والإدارى والاستشارى للسلطة التنفيذية، وسارت الفترات التالية على نفس المنوال، مما يؤكد أبعاداً من التوافق بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

٢ - العاملين بالإذاعة والتليفزيون حيث نجد أن دخل المذيع أو مقدم البرامج أو مديرى العموم يفوق فى بعض الأحيان الخمسين ألف جنيه شهريا تحت مسميات مختلفة.

٣ - العاملين بالضرائب العامة وضرائب المبيعات.

٤ - العاملين بالأجهزة المركزية مثل الجهاز المركزى للمحاسبات، ورئاسة مجلس الوزراء والرقابة الإدارية والصندوق الاجتماعى للتنمية، ومركز معلومات مجلس الوزراء ورئاسة مجلس الشعب ومجلس الشورى والبورصة.

٥ - العاملين ببنوك القطاع العام.

٦ - أعضاء مجالس إدارة الشركات، فالعضو فى كثير من الأحيان يحصل على ما لا يقل عن ٤٠ ألف جنيه شهريا، بالإضافة إلى نسبة من الأرباح لا تقل عن ٣٠٠ ألف جنيه سنويا، فإن كان عضو مجلس إدارة بنك، فحصته فى الأرباح تبلغ ملايين. أما بالنسبة لباقى فئات العاملين بالحكومة مثل العاملين بدواوين الوزارات المختلفة

ومديرياتها بالمحافظات والعاملين بالحكم المحلى (الزراعة – الشئون الاجتماعية – الثقافة – التموين – التعليم – الصحة – الإسكان والمرافق – الرى – الأوقاف – الأزهر– الشباب والرياضة – العاملين بالجامعات – دواوين المحافظات ومجالس المدن والأحياء والوحدات المحلية....) فأجورهم تمثل الحد الأدنى للأجور والمزايا.

ولكن فى إطار انفجار المشاركة السياسية ونمو الاتجاه نحو تحرير السلع والخدمات تحركت مختلف فئات الدولة من أجل تحسين دخولهم. والمثير أن مديرى عموم الدولة وفقا للمعلومات المتوافرة شجعوا توجهات العاملين من أجل التمرد. فعممت فكرة الكادر الخاص – وهى فكرة موروثة من النظام الناصرى من أجل تفضيل فئات اجتماعية دون غيرها من قانون العمل، وهذا التفضيل كان له أساس سياسى متعلق بالولاء أو الاحتياج – لتحقيق منطق التدرج داخل الفئة الواحدة من ناحية، وكآلية لمكافحة الغلاء، والحفاظ على فكرة الطبقة الوسطى المعتمدة على الوظيفة كأساس للدخل. وجاء هذا التعميم ليثقل هيكل الدولة بأعباء مالية كبيرة، فضلا عن أنها مؤشر على أن استمرار قوة هؤلاء البيروقراطيين على حماية أنفسهم وتنمية ثرواتهم الخاصة، فضلا عن أن تطبيق منطق الكادر الخاص بشكل عام فى إطار البيئة المصرية الحالية صعب وربما مستحيل؛ لأن هذا المنطق يصاحبه قيود إدارية وقانونية إما كحافز للإنجاز أو كواقٍ من الانحراف، حيث إنه من باب المعرفة العامة أن مصر تعانى صورا من الضعف فى تطبيق القانون واللوائح. بمعنى آخر، إن منطق الكادر الخاص يبين أنه لازالت للهياكل الإدارية التى يسيرها مديرو عموم الدولة قدرة على الابتزاز السياسى للدولة. وهذا الابتزاز عند استفحاله يكون عائقا أمام توسع الاستثمار الدولى فى مصر. كما أنه يضعف من ناحية ثالثة الاندفاع نحو المبادرة الفكرة الخاصة.

مصر تحتاج إلى قانون موحد للعمل والأجر من أجل جعل مصر بيئة صالحة للتقدم والاستثمار والعدالة الاجتماعية. الأمر الذى يتطلب وضع تشريع عمل ونظام للرواتب والأجور، يحققان حداً أدنى ملائماً من العدالة والمساواة ويدفعان فى ذات الوقت للرشد والنمو الاقتصادى، ونقترح التالى:

١ – إصدار قانون عمل موحد يحكم التشغيل بكافة أشكاله فى مصر.

٢ – وضع حد أدنى للأجور على المستوى العام يكفل حياة كريمة، يشمل كافة القطاعات الحكومية والخاصة.

٣ – المساواة بين العاملين بالحكومة وعدم تفضيل جهة عن أخرى أو مرفق على آخر. فى إطار هذه التوجهات الثلاثة الكبرى يمكن للإصلاح أن يتحرك إلى الأمام بخطى واسعة.

ثامنا: مهام اللوجيستيين

اللوجيستيون هم، فى أى منظمة عامة أو خاصة، القائمون على إدارة الاحتياجات واستيفائها من خلال المشتريات وتخزينها. وهناك اتفاق عام على أن نسبة الأعمال اللوجسيتية تمثل فى المنظمات الصناعية سواء عامة أو خاصة ما لا يقل عن ٤٠ فى المئة أو يزيد من أنشطة المنظمة، وترتفع هذه النسبة فى منظمات الخدمات إلى ما لا يقل عن ٧٥ فى المئة أو يزيد. بعبارة أخرى، هناك تحالفات سوقية أفقية فى شكل شبكات يتقاطع العام مع الخاص فيها فى سياق علاقات الدولة والمجتمع. وفى مراحل التحول التى تعيشها مصر يعتبر الصراع والتحالف بين هذه القوى اللوجيستية مصدر من المصادر الرئيسية للتوتر الاجتماعى والسياسى. وهذا على النحو التالى: أولا، يمكن تعريف إدارة الاحتياجات والمواد والإمداد بأنها الإدارة التى تقوم بالوظائف التالية فى المنظمات العامة أو الخاصة:

١ – تخطيط المواد والرقابة عليها، وجوهر هذه الرقابة وهذا التخطيط يتمثل فى إعداد موازنات المواد والجدولة، أو أوامر الشراء، والتنبؤ بمستويات المخزون، وقياس الأداء فى ضوء المبيعات وجدولة الإنتاج.

٢ – الشراء، ومضمون هذه الوظيفة اختيار مصدر التمويل وإنهاء إجراءات التعاقد، والاتفاق على الشروط، وإصدار أوامر التوريد، ومتابعة عملية التوريد،

والحفاظ على العلاقات الودية مع الموردين وتدعيمها، والموافقة على صرف مستحقات الموردين، وترتيبهم وتقيمهم من حيث الجدارة والكفاءة والالتزام.

٣ - التخزين ورقابة المخزون، وهى تحتوى الإجراءات التالية من الرقابة المادية على المواد المحتفظ بها بالمخازن، إلى إعداد الأماكن الملائمة لتخزين كل صنف حسب متطلباته وحساب التالف من المخزون، والتقادم الفنى له وغيرها من مسائل فنية، ثانيا، فى إطار هذه المهام يمكن القول إن اللوجيستيين يحكمون مفصلاً هامًا وخطيرًا من مفاصل الدولة والمجتمع. بعبارة أخرى، هم قادرون على إطلاق شرارة الاضطراب أو الاستقرار فى المجتمع؛ لأنهم المتحكمون فى البناء التحتى للنمو والتنمية. وهم يتحكمون فى البناء التحتى للدولة والمجتمع لما يتمتعون به من ثلاث قدرات أساسية:

١ - القدرة الاتصالية.

٢ - قدرة تقديرية.

٣ - وقدرة على استجلاب وتوفير الاحتياجات. وهذه القدرات الثلاث هى قدرات عملية فى المقام الأول، ونعنى أنها نتيجة وحاصل بناء نظام من الآليات بغرض تحقيق الأهداف الكبرى للمنظمة سواء كانت جزءًا من الدولة أو المجتمع. فهؤلاء هم صناع نظام التداول وسد الاحتياجات، ثالثا، واللوجيستيون يمثلون قوة اجتماعية ضخمة غير منظورة أو ملحوظة فى كثير من الأحيان، ويرجع هذا إلى تفتتهم عبر شبكات متنافسة ومتقاطعة ومتسلسلة فى ذات الوقت. ويمكن تصنيف هذه الشبكات إلى أربعة أنواع من الشبكات الرئيسية.

١ - الموردون الرئيسيون للجملة على المستوى الوطنى العام.

٢ - الموردون الرئيسيون للجملة على المستوى الإقليمى.

٣ - الموزعون الرئيسيون على مستوى الصنف.

٤ - الموزعون الرئيسيون على مستوى الاقليم. هذه الشبكات الأربع الكبرى تندرج تحتها تنافسات وتحالفات أصغر للتداول على مستويات دنيا (قطاعى). ومعيار القوة

الاجتماعية للقوى اللوجيستية يتجسد مما لدى فرد أو مجموعة أفراد - بصرف النظر عن الشكل التنظيمى - من سرعة على سد الحاجة عند طلبها عند مستوى معين من الجودة. رابعا، اللوجيستيون فى لحظات التحول المجتمعى الشامل يتوسع دورهم إلى الدخول للحياة السياسية. فليس غريبا أن نلاحظ أن الكثير من أعضاء النخبة السياسية قادمون من مهن لوجيستية، بل ويعتمدون على استمرارهم وارتفاع قامتهم السياسية فى لعب دور مورد رئيسى من موردى احتياجات النمو والتنمية. فموردو مواد البناء، والمسيطرون على المخازن الكبرى، وموردو السلع الرئيسية، وموردو مواد الزراعة تمدد دورهم إلى صناعة القرار السياسى. ويختلف مدى تمددهم إلى المجال السياسى بمدى عمق الأزمة المجتمعية، ومدى قدرة هؤلاء اللوجيستيين على المساعدة فى الخروج من الأزمة. بعبارة أخرى، إن هؤلاء اللوجيستيين تم تخليقهم نتيجة أزمات تحديث الدولة، وتم تصعيدهم إلى منزلة الحكم كوسيلة للخروج من هذه الأزمات لما يعتقد فى قدراتهم على بث مبادئ التنافسية العامة للدولة والمجتمع فى سياق التجارة العالمية، خامسا، هذا أدى إلى التبديل فى النخب المسيطرة على القرار السياسى الإستراتيجى للدولة والمجتمع من قوى الحداثة التقليدية (البيرقراطين بأنواعهم المختلفة)، إلى قوى الحداثة الجديدة (اللوجيستيين بأنواعهم المختلفة)، لم يحدث بدون توتر أو ارتجاج. وظهرت أربع أنواع من التوترات والارتجاجات والتى فى بعض الأحيان أخذت شكلاً عنيفًا، وهى:

١ - ارتجاجات وظيفية، والتى بزغت نتيجة إعادة النظر فى وظيفة الهياكل والممارسات التى أسستها قوى الحداثة التقليدية.

٢ - ارتجاجات سعرية، والتى ظهرت نتيجة الفصم بين السعر وقيمة السلعة الاجتماعية.

٣ - ارتجاجات قيمية، وجاءت نتيجة الاختلال بين القيم فى البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقيم العالمية المستهدفة التى تروج لها قوى الحداثة الجديدة.

٤ – ارتجاجات رمزية، والتى تجسدت فى انتشار عدم اليقين فى السلوك والامال بين الطبقات الوسطى والشعبية. سادسا، والذى سهل حتى الآن عملية الانتقال بين القوتين، وجود ثلاثة عوامل كبرى:

١ – إعادة هيكلة الحزب الوطنى بشكل يسمح بظهور اللوجيستيين، ليس فقط على المستوى القومى، ولكن أيضا على المستوى المحلى، فكثير من الوحدات القاعدية الجديدة تضم الآن بناء مهن لوجيستية.

٢ – المحافظة على التوازن الدقيق بين القوتين، حيث تطور هذا التوازن نتيجة للتنافس بينهم من توازن وظيفى إلى توازن هيكلى، بمعنى بعد أن كان التنافس منتشرا عبر خلايا الحزب والدولة والحكومة والمجتمع أضحى كل فريق له مجاله، فاختصت قوى الحداثة التقليدية بالسياسة العليا والأمن، بينما تمددت قوى الحداثة الجديدة فى الحزب والمجتمع. وظلت الحكومة ورئيسها الأعلى ممسكة بمعيار التوازن.

٣ – قيام أجهزة الدولة بقيادة رئيسها الأعلى بعمل إجراءات عدة بغرض تخفيض الآثار الجانبية للارتجاجات السابق التنوية عنها. وتم استخدام آليات الرقابة البرلمانية، والرقابة الإدارية، والرقابة الأمنية، والأرقابة القانونية والتنظيمية لتحقيق هذا التخفيض. فرأينا كبار محتكرى الأسمنت يذهبون إلى المحاكمة، وهناك آخرون قادمون. سابعا، الصراع الحقيقى فى السياسية الآن فى أحد جوانبه يتمثل فى مدى القدرة القانونية على تطويع اللوجيستيين فى المسار العام للدولة والمجتمع بشكل يحقق ثلاثة أهداف:

١ – سلمية ونمو التحول الاجتماعى.

٢ – سلمية انتقال السلطة والتوزيع اللامركزى لها.

٣ – سلمية ونمو المشاركة السياسية. هذه الأهداف الثلاثة الكبرى مترابطة، وتمثل تحدياً للشبكات اللوجيستية، وهذا بسبب اختلاط المعانى والقيم السياسية بالقيم والمعانى التوزيعية. فحتى الآن لازلنا نرى فى الواقع العملى تشابكاً بين شبكات الإخوان

التوزيعية مع شبكات توزيع حلفاء للحزب الوطنى، هذا بينما نجد تناقضًا كاملاً بين الفريقين فى السياسة العلنية. ثامنا، تحدى التنمية فى مصر ليس هو التشغيل فى حد ذاته، ولكن الاستثمار فى الصناعات الجديدة، وبطبيعة الحال هذا الاستثمار سيحتاج إلى نطاقات لوجيستية جديدة، الأمر الذى قد يستدعى الاستغناء عن بعض القوى اللوجيستية الموجودة، فهل النخبة الجديدة قادرة على قيادة البلاد إلى مستوى الصناعات المتطورة رغم أنف بعض هذه القوى؟ هذا السؤال هو الاختبار الحقيقى لقوى الحداثة الجديدة.

تاسعا - قادة الرأى العام والإعلام

ربما واحد من أكثر الموضوعات تعقيدا وحساسية للنظام السياسى أثناء عمليات التحول هو صياغة رأى عام مساند ومدعم للتحول. وتتبع إشكالية تكوين هذا النمط من الرأى العام من عدة مصادر، هى: أولا، يعرف الرأى العام بأنه الاتجاه العام من قناعات واعتقادات مقبولة ومستقرة لفترة زمنية ممتدة مما يجعلها من سمات الجماعة نفسها. بعبارة أخرى، إن ظاهرة الرأى العام تتوافر مع وجود العناصر التالية:

١ - جمهور أو جماعة من المواطنين هم جماعة الرأى.

٢ - أن يكون هذا الجمهور على درجة من الاقتدار والفاعلية لأسباب متعلقة إما بالتعليم، أو الطبقة الاجتماعية، أو الحريات السياسية أو الاجتماعية أو غيرها من مصادر النفوذ المعنوى أو المادى.

٣ - وتقاس هذه الفاعلية بمدى النقاش العام الذى يثيره أعضاء هذه الجماعة وما يرتبط بها من مناظرات وتبادل للحجج.

٤ - وأن هذه الفاعلية محمية نسبيا لارتباطها بإحدى قوى الدولة أو المجتمع الرئيسية.

٥ – هذا فضلا عن وجود منافذ وسياقات مؤسسية تسمح بانتقال التأثير لإعادة صياغة توجهات المجتمع والدولة، كالصحافة أو الأدب أو الأدوات التكنولوجية كالانترنت. فظاهرة الرأى العام مسألة مرتبطة بالأثر والانتشار العام، وبالتالى ليست ظاهرة مرتبطة بالمشاركة العامة، حيث إن المشاركة العامة سواء سياسية أو غيرها تأتى كنتيجة من نتائج وجود الرأى العام، بمعنى أن صفة العموم ليست مرتبطة باشتراك جموع الناس، ولكن مرتبطة بالتأثير على مجموع الناس فى توجهاتهم، ثانيا، إن ظاهرة الرأى العام فى جوهرها مسألة وعملية إنشائية من حيث احتوائها على قدر كبير من القصدية لتحقيق آثار معينة ومستهدفة، ولكن هذه الصفة الإنشائية لا تضمن بالضروة أن تتصف عمليات تكوين الرأى العام بالعقلانية. فالرأى العام فى نهاية الأمر تعبير عن ظاهرة صراعية بهدف تسييد اتجاهات أو آراء معينة. هذا علما بأنه مع ضعف قدرة النظام السياسى على تطويع الانقسام الطبيعى أو المفتعل يزداد اشتعال الصراع السياسى. وهنا تظهر الأهمية الحاسمة لعنصر قادة الرأى العام والإعلام. ثالثا، ربما لهذا يعمل أى نظام سياسى على تأكيد التحالف بينه وبين بعض قادة الراى العام والإعلام؛ لأنهم يعملون كسلاح من أسلحة التأثير على الرأى العام. ومعضلة هذا التحالف تظهر بشكل كبير كلما تعمق التحول من أجل الإصلاح. فالاستمرار فى الإصلاح يغير من قيم التحالفات الاجتماعية، بحيث أصبحنا نشاهد صراعات نخبوية بين قادة الرأى العام المؤيدة للإصلاح لا يمكن تفسيرها بأسباب فكرية أو أيديولوجية، بل تفسر فقط فى إطار التغير والنمو للمصالح الضيقة إلى التوسع. هذا لأن استمرار الإصلاح لا يصيب فقط أصحاب النظام القديم فى القيم والمصالح، ولكن أيضا يجعل أصحاب النظام الجديد عرضة لإعادة ترتيب مصالحهم بشكل مستمر. فالإصلاح والاستمرار فيه يضغط على كلا الطرفين بضرورة التكيف. فيتكيف أصحاب النظام القديم مع خسائرهم فى النفوذ والمصالح، ويتكيف أصحاب النظام الجديد البازغ مع توسع النفوذ والمصالح. الأمر الذى يؤدى إلى نمو ديناميات صراعية حادة على كلا الجانبين. فإذا كان النظام السياسى أو على الأقل المؤسسة أو الآلية القائمة على إدارة قادة الرأى العام والإعلام غير واعية بدورها التاريخى بضرورة تنظيم عمليات الخسارة

والكسب للنفوذ والمصالح تعرض الإصلاح لأزمة ثقة كبرى. رابعا، بعبارة أخرى، إن قادة الرأى العام والإعلام كما يديرون الصراع من أجل تسييد قيم الإصلاح، فهم، أيضا - من جانب آخر - مدارون بقصد الحفاظ على التوازن بين القيم المتصارعة فى المجتمع والدولة. الأمر الذى يجعل قادة الرأى العام والإعلام فاعلا ومفعولا به فى نفس الوقت، ويجعل عملية صناعة الرأى العام تتنافس فيها وتتجاذبها تناقضات كبرى. الأمر الذى يقول لنا إن صناعة الرأى العام والإعلام فى الحقيقة مباراة من مستويين: المستوى الأول خاص بقادة الرأى العام والإعلام كفاعلين، والمستوى الثانى خاص بمديرى قادة الرأى العام والإعلام. وهذا النمط من المباراة يفترض أن عمليات المكسب والخسارة على مستوى قادة الرأى العام والإعلام مختلفة عن عمليات المكسب والخسارة على مستوى مديرى قادة الرأى العام والإعلام، وهذا لاختلاف المبادئ المنظمة لكلا المستويين. فعلى المستوى الأول، نجد ثلاث قيم هامة مؤثرة على حسابات المكسب والخسارة، وهى:

١ - مصداقية التمثيل للمصالح والقيم.

٢ - حيوية التعبير عن المصالح والقيم.

٣ - منهجية وتطوير التعبير عن المصالح والقيم. أما المستوى الثانى فهناك ثلاث قيم أخرى مؤثرة على تكوين حسابات المكسب والخسارة، وهى:

١ - مدى وجود آلية للتعويض بين قادة الرأى العام والإعلام.

٢ - مدى وجود آلية لتحجيم الصراع والتنافس بين قادة الرأى العام والإعلام.

٣ - مدى وجود آلية بناء وتكريس قيم عليا مشتركة بين قادة الرأى العام والإعلام، خامسا، والمباراة ليست بهذا المستوى من البساطة الميكانيكية لعدة أسباب هى:

١ - أن المستويين يداران فى نفس الوقت.

٢ – أن المستويين يتعرضان لطبيعة ضغوط بيئية مختلفة، حيث إن قادة الرأى العام والإعلام أكثر تعرضا لضغوط موقفية وسلوكية؛ أما مديرو قادة الرأى فهم أكثر عرضة لضغوط هيكلية أى نابعة مباشرة من صراع هؤلاء المديرين مع مختلف القوى المشكلة للجسد السياسى.

٣ – فى كثير من الأحيان يكون الصراع بين مديرى قادة الرأى العام والإعلام أكثر ضراوة من الصراع بين قادة الرأى العام والإعلام، وهذا لأنه فى النظم المتحولة للديمقراطية – وخاصة من السلطوية منها – يكون هناك حرص أن يدار الصراع بين مديرى قادة الرأى العام والإعلام على أسس القيم السلطوية، وهذا واحد من أهم مصادر التفسير لاختلاف القيم المسيرة للإطارين، حيث نجد أن القادة أكثر استجابة وتفاعلا مع الضغوط البيئية المباشرة.

٤ – وتزداد المباراة تعقيداً نتيجة أن هناك اتصالاً دائماً بين المديرين وقادة الرأى العام والإعلام بشكل يضع ضغوطا على قادة الرأى العام والإعلام بضرورة الانحياز إلى فريق من المديرين عن غيره من الفرق، وبالتالى يتم فرض قيد واعتبار آخر على قادة الرأى بضرورة الانتباه إلى التغيير فى موازين القوة بين المديرين من أجل الحفاظ على ذات قائد الرأى العام والإعلام، وتحقيقا للفاعلية فى إيصال الرسالة الإعلامية.

٥ – فى كثير من الأحيان يصرف قائد الرأى العام والإعلام وقته فى الاستجابة للضغوط المتناقضة وربما الحادة التى يطلقها المديرون، وهذا الوضع ليس له علاقة مباشرة بنمط ملكية إدراة التأثير فى الرأى العام والإعلام.

٦ – ومعضلة مديرى قادة الرأى العام والإعلام تنبع من تعدد مستويات المركزية والسيطرة على قادة الرأى العام والإعلام، وهى تتدرج وتنقسم إلى ست درجات أو مستويات من المركزية، فهناك مركزية عليا قومية، ومركزية إقليمية مؤسسية، ومركزية عليا حزبية، ومركزية إقليمية حزبية، ومركزية عليا خاصة وأخيراً مركزية إقليمية خاصة.

٧ – علما بأن كل مستوى مركزى تتعدد القوى داخله وتتصارع، ربما لهذا يشعر الرأى العام والمواطن العادى باضطراب كبير وعدم اليقين فى توجهات الرأى العام والإعلام، الأمر الذى يجعله يتساءل فى كثير من الأحيان بحيرة حول هل الإصلاح حقيقة أم وهم وسراب، سادسًا، إن فضاء الرأى العام والإعلام يعانى تقلصات فى كثير من الأحيان حادة نتيجة تعدد اللاعبين داخل الفضاء، والمباراة على مستويين موزعة بين قادة ومديرين، فضلاً عن تعدد الدرجات والمستويات داخل هذين المستويين. ويلح السؤال هل هذا التعدد وهذا التعقيد لصالح النمو الديمقراطى على المدى الطويل؟ أعتقد نعم فهو لصالح النمو الديمقراطى على المدى الطويل، لما لهذا التعدد من قدرة على إفراز أصوات سياسية واجتماعية ومؤسسية مختلفة، ولكن ليس كذلك على المدى القصير، فمن المستحسن أن يتم تخفيض القدرة داخل هذا الفضاء على توالد قوى قادرة على فرز مستويات جديدة، وذلك لما لهذا من أثر حاسم على بناء آلية صلبة لتحويل هذا الفضاء من مجرد مجال للتعبير والضبط إلى مجال للتوجيه وتنظيم المصالح والقيم فى شكل سياسيات عامة. بدون بزوغ هذا التحول فى فضاء الرأى العام والإعلام أخشى على الإصلاح الديمقراطى أن يلقى مصير التحول الاشتراكى فى الستينيات من القرن الماضى، من حيث عدم القدرة على استكمال الطريق إلى منتهاه المرغوب. لابد أن يتخلى النظام السياسى عن صفته كنظام من نظم منتصف الطريق، ويسير قدما فى سبيل الإصلاح والديمقراطية.

المؤلف فى سطور

الأستاذ الدكتور/ جهاد عودة

- ولد فى ١٧ مايو ١٩٥٤ .

- أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان - أغسطس ٢٠٠٥ .

- تدرج فى السلك الجامعى وتولى عدداً من المناصب بجامعة حلوان منذ ١٩٩٧ .

- عمل منذ ١٩٧٧ حتى ١٩٩٧ بمركز دراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام حيث عمل باحثًا حتى ١٩٨٠ وخبيراً ورئيسًا لبرنامج الدراسات الإسرائيلية حتى ١٩٩١ ومن ١٩٩٥ حتى ١٩٩٧ تولى مسئولية العلاقات الخارجية بالمركز .

- عمل منذ ١٩٨٩ حتى ١٩٩١ خبيراً بالمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، ومرة أخرى من ٢٠٠٤ مستشاراً للمركز حتى ٢٠٠٧ .

- عمل منذ ١٩٩١ حتى ١٩٩٤ مديراً لمركز الدراسات السياسية والتنمية الدولية مؤسسة العالم اليوم .

- عمل أستاذاً بالجامعة الأمريكية وجامعة ٦ أكتوبر وجونز هبكنز ومعهد كروك بجامعة نوتردام، ومستشارا لمؤسسات دولية حول قضايا التنمية والسلام، حصل على العديد من المنح الدولية، عمل أمين مساعد لشباب القاهرة لشئون التدريب السياسى

والتنظيم بالحزب الوطنى وعضو باللجنة الاقتصادية ثم بلجنة الشباب، والآن مصر والعالم بأمانة السياسات بالحزب وعضو بالأمانة المركزية للإعلام بالحزب، أمين مساعد الحزب الوطنى بمحافظة حلوان مسئولاً عن التخطيط السياسى والاستراتيجى، كاتب صحفى دورى بجريدة الأهرام والعالم اليوم وروز اليوسف وآخر ساعة والأخبار والخميس والموجز والمصرى اليوم والجمهورية، عضو العديد من المؤسسات العلمية الدولية، محرر لمجموعة دراسات صادرة من مركز دراسات الأهرام من المحافظات والوزارات، وعضو مجلس إدارة جمعية الصداقة المصرية الهندية، عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية، كان رئيساً لجمعية السلام والتنمية، وكان عضوا مجلس إدارة تنمية الديمقراطية والسكرتير العام السابق لها. وعمل فى عدد من مراكز التنمية ورئيساً وخبيراً ومستشاراً بها كما عمل رئيساً لبرنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز الإمارات للدراسات عامى (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) ومديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية عامى ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وعمل منذ عام ١٩٧٧ ولمدة عشرين عامًا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

له عديد من الدراسات والأبحاث والكتب:

١ – نظام السياسة الخارجية المصرية: الهياكل والعمليات والنماذج، ٢٠٠٠، دار ميريت .

٢ – قواعد إدارة الصراعات الدولية، ٢٠٠١، دار مصر المحروسة .

٣ – الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٠٠، المجموعة المتحدة.

٤ – فلسطين وإرهاب الدولة الإسرائيلية، ٢٠٠٢، دار مصر المحروسة.

٥ - إسـرائيـل والعلاقات مع العالم الإسلامى، ٢٠٠٣، دار مصر المحروسة.

٦ - عـولـمـة الحـــركة الإســـلامـيـة الــراديـكــاليـة، ٢٠٠٤، دار التـنـويــر - مكتبـة الأسـرة ٢٠٠٥ .

المراجعة اللغوية : غـادة كمـال
الإشـراف الفنـى : محمود مـراد

قال كارل ماركس إن الفلسفة ظلت تفسر العالم بطرق مختلفة، ولكن القضية الآن كيف يمكن تغييره، فى سياق هذا السؤال هناك منهجان لتغيير مصر: أولهما، لخصه ببراعة لغوية دون أن تكون منطقية الأستاذ هيكل بقوله إن مصر فى حاجة إلى يد جسورة شجاعة، قاصدا الدعوة إلى قلب أوضاع الفوضى سياسيا واجتماعيا ودوليا بالعنف، ثانيها، يلخصه توجه هذه المقالات بالدعوة إلى تطوير الأوضاع السياسية والاجتماعية والدولية وفق ظروف وشروط وديناميكيات تسمح ببزوغ نمط من الانتظام العام بشكل متدرج وشامل. جوهر الدعوة الأولى هو العودة إلى الماضى، بينما تتطلع الدعوة الثانية إلى صياغة مستقبل جديد. الدعوة الأولى فى حاجة إلى يد جسورة وروح مغامرة، بينما الدعوة الثانية فى حاجة إلى تدبير عميق وعقلانى وحسابات قومية مستقبلية. الدعوة الأولى غير ليبرالية وطائشة وقصيرة النفس وانتقامية، بينما الدعوة الثانية ليبرالية تنمى توازنًا بين الفوائد التى ترجع إلى النشاط الفردى، وبين الفوائد التى يتمتع بها مجموع الجمهور العام وتعتمد على آليات اقتصادية واجتماعية وسياسية فى الأساس غير متعلقة بالإجبار البيروقراطى. الدعوة الأولى ليس لها ظل من المستقبل من حيث البدء، بينما الأخرى ينفتح أمامها المستقبل بمقدار قدرة النخبة والجمهور العام على استيعاب بناء سياسات عامة، واختيار قيادات للعمل العـ... الرؤية بعيدة المدى، والتدبير والتخطيط السياسى والإدارى. وحسابات التطـ... فى مقولتنا تنطلق من ضرورة غرس أنماط سياسية واجتماعية واقتصادية لـ...





الغلاف: محمود مراد